الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل–

كلية :الآداب واللغات

قسم:اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي:.....

عنوان المذكرة

المصطلح الدلالي في "أدب الكاتب"

لابن قتيبة

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحية

إعداد الطالبة:

– بوزعوط لمياء

إشراف الأستاذة:

– بوربونة فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة:

1– الأستاذة: خديجة شريبط ..... رئيسا.

2– الأستاذة: بوربونة فاطمة الزهراء..... مشرفا ومقررا.

3– الأستاذة: أسماء ذنايب..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية:

2016/2015م – 1437/1436هـ

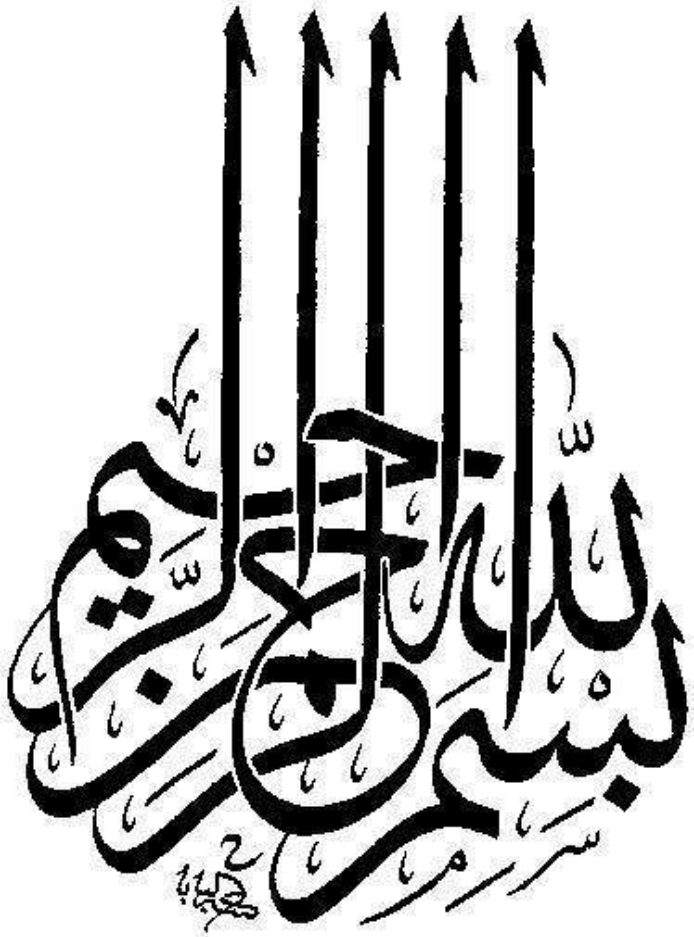

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

وإذا أعطيتنا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء، والحمد لله الذي يلتزم لقدرته كل شيء، والحمد لله الذي خضع لملكه كل شيء.

الحمد لله العلي القدير على توفيقه لي على إتمام هذا العمل المتواضع أهديك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان متواضعا معي ولم يبخل علي بالنصائح والإرشادات التي ساعدتني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر كل أساتذة اللغة والأدب العربي وعلى رأسهم الأستاذة الفاضلة: بوربونة فاطمة الزهراء، التي لم تبخل علي من نهرها الدافق.

ولا أنسى بالذكر الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وإخوتي وزوجي وكل من مدّ يد العون من قريب أو من بعيد.

فشكرا جزيلا.

مقدمة

نالت قضية " المصطلح" حيزا كبيرا من تفكير العلماء، وأسالت الكثير من الحبر؛ لأنه روح النص العلمي ووتره الحساس ووريده الذي لا ينبض إلا به، فهو بوابة الولوج إلى المستقبل، ولا خلاف اليوم بأن المصطلحات مفاتيح العلوم، وركيزتها الأساسية التي يتأسس عليها، وتتحدد بذلك معالمه، ويكتسب شرعيته، حتى أصبح البحث فيه يأخذ الأهمية الكبيرة في الدّراسات الحديثة، وفي عالم يعج بالمتغيرات والابتكارات التي لا تتوقف.

ولأن المصطلحات تمثل اللّبنة الأساسية في كل علم، فإن اللّغة هي الأداة الأساسية المعّبر بها في العلوم عن هذه المصطلحات والمفاهيم بما يستوجب فك رموزها لتبليغ ا سّلالة، وبلوغ العملية التواصلية.

وقد وضع اللّغويون ذلك على عاتق "علم الدلالة" ؛الذي يعد أحد فروع اللّسانيات وأهمها، وأعقدها، وأمتعها في آن واحد، ولهذا وقع اختيارنا على المصطلح الدلالي لدراسته، وتقييد مفاهيمه داخل مجال من مجالات تطبيقه عند القدماء، ممثلا في "أدب الكاتب" لابن قتيبة.

ولعّل الهدف المبتغى من وراء هذا البحث هو محاولة الوقوف عند المصطلحات الدلالية في كتابه، من خلال دراسته دلاليا.

هذا وإن أهمية الموضوع أنه يدور في فلك التراث اللغوي العربي، إذ حاولنا القيام بعملية إحيائه بغية الحفاظ عليه، مع اشتمال الكتاب على أغلب ما يحتاج إليه من يريد أن يتلقى أدب الكتابة، فهو رفيق جيد لكل كاتب ينوي تقويم لسانه ويده، حتى إنه شغل به كل ذي نصيب من التفّقة في العربية وعلومها إضافة إلى أهمية المصطلحات فهي خلاصات العلوم، ورحيقها المختوم، وهي أبجدية التواصل المعرفي ومفاتيحه الأولى.

وعن سبب اختيار هذا الموضوع إضافة إلى أهميته هو الشغف بالبحث في قضايا المصطلح أولا، والاعتراف بفضل القدماء ثانيا، إضافة إلى أهمية علم الدلالة الذي يبحث في المعنى بعدّه الوظيفة ئيّسية للغة، وما فيه من تعقيد يعطي الباحث متعة ذهنية راقية.

وقد طرح البحث عدة إشكالات تتطلب منا الإجابة عنها منها:

ماهي الطبيعة الإجرائية للمصطلح؟ وما تعريف المصطلح الدلالي؟ وماهي أهم إشكالاته؟ وما علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة؟ وماهو منهج "ابن قتيبة" في تصنيف الكتاب؟ وكيف عالج الدلالة في مختلف مستويات اللغة؟.

فكان هذا حافزا قويا لنا في المضي قدما نحو معالجة قضية تعد من صميم القضايا اللغوية، متبّعين في ذلك منهجا يستمد ملامحه من طبيعة الموضوع، وخصوصية جوانبه فاعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي بعدّه الملائم لمثل هذه الدّراسة، حيث يقوم على تحليل وشرح المعطيات قصد تبرير الأحكام تبريرا موضوعيا.

واعتمدنا للإجابة على جملة التساؤلات السّابقة خطة رأيناها الأنسب لمثل هذا الموضوع، وقسّمنا البحث إلى قسمين: قسم نظري، ويضم فصلا واحدا، وقسم تطبيقي، ويشمل فصلين، يسبق كل هذا مقدمة ومدخل، كانت المقدمة بمثابة تمهيد للموضوع، فسارت الخطة عندنا كالآتي:

بدأناها بمدخل يتحدث عن مفاهيم المصطلح، وطرق وضعه ودوره في عملية التواصل، ثم الفصل الأول بعنوان المصطلح الدلالي "مفاهيم وإشكالات"، حيث قسّمناه إلى ثلاثة مباحث يسبقها تمهيد عام عن الفصل.

في المبحث الأول تناولنا مفهوم الدلالة ونشأتها، وفي الثاني علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه المصطلح الدلالي تعريفه وإشكالاته وبعدها يأتي الفصل الثاني، وهو فصل تطبيقي لأنه قراءة في كتاب "أدب الكاتب" وقسّمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا فيها التعريف "بابن قتيبة" ، ثم التعريف بالكتاب وفي المبحث الثالث: منهجهفي تصنيف الكتاب ونقده.

أما الفصل الثالث فهو دراسة للمصطلحات الدلاليةعنده، وقّسمناه أيضا إلى ثلاثة مباحث، تناولنا فيه الدلالة في المستوى الصوتي، ثم الدلالة في المستوى الصرفي، ثم في مستوى اللفظ والمعنى.

وكأي بحث علمي موضوعي، وضعنا له خاتمة قدّمنا فيها النتائج المتوصل إليها.

أما بالنّسبة للدّراسات السّابقة في هذا المجال فهي متنوعة، ولكن كل باحث ركّز على جانب معين، فعن "ابن قتيبة" وجدنا دراسات ولكن في كتب أخرى غير "أدب الكاتب" منها: رسالة ماجستير بعنوان: الأشكال النثرية في "عيون الأخبار" لابن قتيبة، ورسالة أخرى بعنوان: الدلالة الاشتقاقية في تفسير رسالة "أدب الكاتب" لـ الحجاجي، ورسالة ماجستير أخرى بعنوان: المسائل اللغوية في كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب" لابن السّيد البطليوسي وهي رسالة تدخل ضمن أهم الدّراسات تقوم على مقارنة بين ما جاء به البطليوسي وما جاء به ابن قتيبة، أما عن الدراسات لأدب الكاتب في بحث جامعي متكامل فلم نجد – حسب علمنا – غير أن هناك كتب قامت بشرحه منها: كتاب البطليوسي السّابق ذكره، و"شرح أدب الكاتب" لداود بن يزيد السعدي، وقد اعتمدنا عليها في المصادر والمراجع.

ووجدنا دراسات مختلفة عن المصطلحات الأخرى كالمصطلح اللساني، والمصطلح النقدي، والمصطلح النّحوي، والمصطلح اللّغوي، ولكن لم نجد عن المصطلح الدلالي أي دراسة سابقة.

وعن المصادر والمراجع التي اعتمدناها في البحث أيضا فقد تنوعت تبعا لتنوع فصوله ومباحثه، إذ استعنّا بأقربها صلة بكل مبحث، من كتب المصطلح والدلالة التي من أهمها كتاب: علي القاسمي "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، وبوعبد الله لعبيدي "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية" وغيرها من الكتب التي تتحدث عن المصطلح، وكتب ذات صلة بعلم الدلالة مثل: كتاب "علم الدلالة" لأحمد مختار عمر، وكتاب "محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات" لخليفة بوجادي، مستأنسين بكتب المعجمات والدراسات

المساعدة الأخرى، وما يخص دراسة "أدب الكاتب" فقد استعنّا بكتاب " الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب" للبطليوسي، وكتاب "شرح أدب الكاتب" لداود بن يزيد السعدي، بالإضافة إلى المقالات المنشورة في مجلاّت مختلفة ومتنوعة.

ومع هذا لا ينبغي أن نتجاهل الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا وكانت عقبة في طريقنا من أهمها: قلة الدراسات في هذا الموضوع، بل ليست هناك دراسة تناولت المصطلح الدلالي في أي كتاب لأنهمصطلحا قرين التجديد والابتكار، وأيضا فقر مكتبة الجامعة من حيث المراجع التي تهتم بالمصطلحية سوى عناوين قليلة بعدّه تخصصا بكرا في حقل الدراسات اللّغوية الجامعية، وعلى الرغم من ذلك تغلبنا عليها بالصّبر وبذل الجهد حرصا على إظهار البحث بصورة تليق بلغة القرآن الكريم، ليظهر إلى النوّر عملنا المتواضع البسيط هذا بفضل الله تعالى وبتوفيق منه والحمد والشكر أولا وآخرا.

ومن م نطلق حديث للّول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر النّاس لا يشكر الله"، و من باب الاعتراف بالجميل نتوجه بجزيل الشكر للأستاذة: بوربونة فاطمة الزهراء التي لم تبخل علينا من نهرها الدّافق حول هذا الموضوع، ونسأل الله أن يحفظها من كل مكروه، ويمدها الصحة والعافية، حتى يستفيد منها جنود العلم، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتها، كما نتوجه بخالص التحية والتقدير إلى كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي، ولا يفوتنا شكر أعضاء لجنة المناقشة الذين سيتحملون عبء قراءة هذا البحث وتطعيمه بملاحظاتهم وتدخلاتهم.

وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب.

المدخل

مفاهيم المصطلح وطرق وضعه وأهميته.

المدخل:

تجمع الدّراسات والبحوث على أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم ونواة وجودها، إذ لا يمكن تحديد مفاهيم أي علممن العلوم دون ضبط المصطلحات الموجودة في كل منها.

فكانت الحاجة إلى دراسة المصطلح ُملّحة في القديم ، وزادت حاجتنا إليها في العصر الحديث، نظرا للتّطور العلمي الذي يشهده العصر، فظهر ما يسمى بعلم المصطلح، الذي يعد مجالا خصبا للبحث في حقوله المعرفية.

وقد وردت الدلالة اللغوية لكلمة "مصطلح" في المعاجم اللغوية العربية سواء كانت قديمة أو حديثة، انطلاقا من المادة اللغوية "ص، ل، ح":

-« فالصّلاح: ضد الفساد (....)، والصّلاح بكسر الصاد: المصالحة، والاسم الصلح، يذكر ويؤنث، وقد اصطلحا وتصالحا واصّالحاأيضا، مشددة الصاد (....)، والإصلاح: نقيض الإفساد، والمصلحة: واحدة المصالح، والاستصلاح: نقيض الاستفساد»[1].

والاصطلاح: «اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص»[2].

- ويقال: «صَلُحت حال فلان، وهو على حال صالحة (...) وصلح الأمر، وأصلحته (...) وصلح فلان بعد الفساد (...)، وصالحه على كذا، وتصالحا عليه واصطلحا، وهو لنا صلح أي مصالحون»[3]

---

[1] الجوهري: "تاج اللغة وصحاح العربية"، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت،ط2،(1979)، مادة: "ص.ل.ح"، ص383.

[2] مرتضى الحسيني الزبيدي: "تاج العروس"، مطبعة الكويت، ط1، (1969)، مادة: "ص.ل.ح"، ص -ص547-459.

[3] الزمخشري: "أساس البلاغة"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1998)، ج1، مادة: "ص.ل.ح" ص554.

فمن هذه التعاريف نستنتج أن معظم المعاجم اللغوية العربية القديمة، تتفق على أن مادة "صلح" تحمل معنى الاتفاق في الشيء والتواضععليه، كملجُود في معاجم اللغة الحديثة كالمعجم الوسيط، وقطر المحيط وغيرها.

– حيث جاء في هذا الأخير: « صلح الشيء يصلح وصَلُح، صلاحا وصلوحا وصلاحة من باب نصر ومنع، وفضّل ضد فسد أو أزال عنه الفساد بعد وقوعه، وتصالحا واصلّحا واصتلحاواصطلحا (....) خلاف تخاصما (....) واستصلح الشيء نقيضه استفسد (....) الصلح والسلم»[1].

ومثله في" المعجم الوسيط": « اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا تصالحوا: اصطلحوا: الاصطلاح : مصدر اصطلح اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته»[2]

فتتفق الكلمة في أغلبها على مفهوم "الصلح" الذي هو ضد الفساد، ويكون بالاتفاق والتواضع، الذي يعتبر وسيلة للحد من الخلاف.

أما التعريف الاصطلاحي فهو متعدد بتعدد الاختصاصات، لكن هناك سمات جوهرية مشتركة بين هذه التعاريف منها أن:

–« المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية، أو تقنية، أو فنية)، يوجد موروثا أو مقترضا، ويستخدم للتعبير عن المفاهيم، ويدل على أشياء مادية محددة»[3].

[1] بطرس البستاني: "قطر المحيط"، دار الكتب العلمية، بيروت، (1869)، ج1، مادة: "ص.ل.ح"، ص114.
[2] مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، (2004)، مادة: "ص.ل.ح"، ص5204.
[3] عامر الزناتي الجابري: "إشكالية ترجمة المصطلح"، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع9، (2005–2006)، ص336.

ولعّل هذا التعريف يجعل المصطلح غير مقصور على الكلمة المفردة فقط، إذ قد يكون من كلمة أو مجموعة من الكلمات[1]

– كما أنه « كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد»[2]

– والاصطلاح هو« عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول»[3]، وهو كذلك « إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معنيين»[4].

وهذا التعريف يركز على الجانب الأهم في المصطلحات، وهو انتقال اللفظ للدلالة على معنى جديد غير المعنى اللغوي، وإن كان كل تعريف منها يركز على خاصية محددة من خواص المصطلح[5].

فهو بذلك يعتبر رمزا من الرموز المتفق عليها للدلالة على مفهوم معين؛ إذ «يتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية، فقد يكون كلمة أو عبارة، كما أن المصطلح التقني يقتصر استعماله أو مضمونه على المختصين في مجال معين»[6]،

---

[1] عامر الزناتي الجابري، مرجع سابق ، ص336.

[2] مصطفى طاهر الحيادرة: "من قضايا المصطلح اللغوي العربي"، عالم الكتاب الحديثللنشر والتوزيع، الأردن، ج1، (2003)، ص16.

[3] الشريف الجرجاني: "معجم التعريفات"، ت: صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص27.

[4] المصدر نفسه، ص27.

[5] ينظر، مصطفى طاهر الحيادرة: المرجع السابق، ص15.

[6] عامر الزناتي الجابري: المرجع السابق، ص336.

ويضعه العلماء « للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»[1].

فيكون المصطلح بذلك كلمة أو لفظ أو عبارة أو رمز يقيد مفهوما ما، في مجال علمي ما، ويكون بالاتفاق والمواضعة بين أهل الاختصاص، كما أنه علامة مميزة للغة المتخصصة عن اللغة العامة.

وفي الأخير فإن أفضل تعريف له أنه: « تعبير خاص ضيقّ في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محددة، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[2].

فهذا التعريف يشمل أغلب سمات المصطلح، كما أنه يوضح أهمية التحديد الدقيق لمعناه.

هذا وإن في اللغات الأوروبية يطلق على كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء، وهي: «Term في الإنجليزية والهولندية والدنماركية والنرويجية والسويدية ولغة ويلز، وTermأو Terminus في الألمانية، وTerme في البرتغالية،وTerminفي الروسية والبلغارية و الرومانية و السلوفينية والتشيكية والبولندية،وTermفي الفنلندية، وقد استخدمت لفظةTerminus في اللاتينية بمعنى النقطة الأخيرة، وبمعنى نهاية خط النقل، ويشير معنى اللفظة Termإلى مدة محددة، ثم استخدمنا للدلالة على الكلمة أو العبارة التي تحمل معنا خاصا»[3].

---

[1] سلينا باقيل، ديان فوليت: "دليل المصطلحية"، تر: خالد الأشهب، مكتبة الترجمة، (2001)، ص21.

[2] عامر الزناتي الجابري: مرجع سابق،ص33.

[3] مصطفى طاهر الحيادرة: مرجع سابق، ص- ص15-16.

– طرق وضع المصطلح:

من الطرق التي اتبعها القدماء، في اختيار الألفاظ الدالة على المفاهيم ما يلي:

1– الاشتقاق:

يعّرف الاشتقاق بأنّه «أخد صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا وهيئة، كشارب من شرب، وفطن من فطن، وبهذه الطريقة ينمو المعنى، ويتنوع بزيادة حروف مخصوصة وتغيرات داخلية لأبنية الألفاظ، وتكون الصيغ الجديدة مشتركة مع المادة الأصلية في أصواتها وترتيبها ومعناها العام»[1].

2– التوليد:

يصطلّح على عملية إيجاد لفظ يعبر عن مفهوم جديد، باسم التوليد أو الوضع، وهو «خلق وحدات معجمية جديدة تضاف إلى المعجم العام (الكلمات) أو المعجم الخاص (المصطلحات)»[2]، وهو أنواع منها:

التوليد الصوتي، التوليد النحوي، التوليد الدلالي، التوليد بالاقتراض.

---

[1] كمال أحمد غنيم: "آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة"، اصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني المدرسي، غزة، (2013)، ص6.

[2] علي القاسمي: "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية"، مكتبة لبنان، ط1، (2008)، ص – ص255–256.

3- التّعريب:

المقصود به هو «ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتهم بعد كتابتها باللغة العربية، ثم إخراجها بميزان الصرف العربي، بفعلالاستعمال تصير كأنها أصلية، فالكلمة تكون أعجمية في الابتداء، عربية في الانتهاء، مثل لفظة تليفون، أنترنث»[1].

4- النّقل المجازي:

يقصد به « نقل لفظ من معنى إلى معنى آخر يلتقي معه في جانب دلالي معين، وهو ظاهرة لغوية معروفة تعتمد على التحول المقصود أحيانا، والتطور العادي أحيانا أخرى»[2].

5- النّحت:

يعدّ وسيلة هامة لنقل المصطلح وهو «بناء كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر من جملة، تؤدي من خلال الحروف المنتقاة المعنى أو المعاني المستفادة من الكلمات أو الجملة المختصرة، والنحت ضرب من ضروب الاشتقاق سماه "ابن جني" الاشتقاق الكبار»[3].

---

[1] محمد طبي: "وضع المصطلحات"، المؤسسة العمومية لترقية الحديد والصلب سيدار، الجزائر، (1992)، ص- ص40-41.

[2] كمال أحمد غنيم: مرجع سابق، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص18.

6-الترجمة:

هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية، بمعناه لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي، وعلى الرغم من أن الترجمة المباشرة هي الشائعة، إلا أن المترجم أحيانا يقوم بالتحويل أو الحذف، لكي يوفق بين اللفظ المترجم والذوق العربي[1].

وما نخلص إليه أن هذه الآليات تمثل مصدرا من مصادر ضبط اللغة العربية، وكيفية نموها، وتطورها المصطلحي والمعجمي، وقد خصّص اللغويون العرب أوزانا قياسية وأخرى غير قياسية لضبط بنية المصطلح أو الكلمة، وتمثل هذه القوانين شروطا منهجية صالحة لوضع المصطلح وتوليده، وقد ارتبطت عملية الوضع أو التوليد عند القدماء والمحدثين باختراع ألفاظ جديدة لم تكن معروفة من قبل أو بوضع دلالات جديدة لألفاظ قديمة.[2].

- مكانة المصطلح:

مع التطور العلمي والتكنولوجي في مجال العلوم والتقنيات، أصبح للمصطلح مكانة وأهمية كبيرة، فهو أداة العلم الذي يرتكز عليها. هدفه جعل التواصل ناجحا وتتضمن هذه الأهمية في النقاط التالية:

1-المصطلحات هي «مفاتيح العلوم على حد تعبير "الخوارزمي"، وقد قيل إن فهم المصطلحات نصف العلم، وإن الشبكة العالمية للمصطلحات في فينيا بالنمسا قد اتخذت شعارا "لا معرفة بلا مصطلح"»[3].

كما انه يوفر الجهد، ويختصر المسافة ويقّر الزمن في عمليتي التوصيل والتحصيل.

---

[1] ينظر،كارم السيد غنيم: "اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة"، مكتبة ابن سينا، السعودية، ص87.

[2] ينظر، خليفة الميساوي: " المصطلح اللساني و تأسيس المفهوم" ، دار الأمان، الرباط، ط1،(2013) ،ص72.

[3] مهدي صالح الشمري: "في المصطلح ولغة العلم"، كلية الآداب، جامعة بغداد،(2012)، ص70.

2- تصل أهمية المصطلح، في أن الباحث يقيس تقدم الأمة حضاريا، ويحدد ملامح ثقافتها عقيدة وفكرا بإحصاء مصطلحاتها[1]، فهو مرآة عاكسة لظاهرة الأمم.

3- المصطلح قد يرتقي عند الأقوياء ليصبح سلاحا يفتك به العدو عدوه، ويؤلب بذلك أمما بحق وبغير حق كمصطلح الإرهاب مثلا[2].

4- المصطلحات تُمكّن من الانفتاح على العلوم الأخرى المتاخمة لمجالات التواصل، إذ أن المصطلح الواحد يمكن استغلاله في حقول معرفية متجاورة أو متقاربة.

5- المصطلح صانع لتاريخ الأمم، وخير مبلغ عنها، وأحسن موجه لفكرها[3]، وله دور كبير في حياة الناس، فهو ينظم التواصل بينهم في شتى ميادين العلوم والفنون، ولا يمكن تخيل وجود علم بدون مصطلحاته التي تنظم مفاهيمه، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها.

6- المصطلحات سجل تاريخي للإنسان منذ بداية نشأته من أطواره إلى حاضره، فهي تعتبر عند المؤرخين شاهدا تاريخيا وفكريا وعلميا على مرحلة من مراحل تطور الإنسان.

7- للمصطلح «دور في بعث الاقتصاد ، وتنظيم إدارة المجتمع، لحكام أمنه، واستقراره، ومتابعة تطوره، وبلورة نهجه، وإدراك مواطن القوة فيه، فبالمصطلح لا يغيب شيء عن مذكرة المجتمع»[4].

وبهذا العرض الموجز لبعض مفاهيم المصطلح وطرق وضعه، وبيان أهميته في مختلف المجالات، تتضح لنا الصورة للولوج إلى الفصل الأول وتناول قضية المصطلح الدلالي واشكالاته.

---

(1) ينظر، علي القاسمي: "المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي"، مجلة اللسان العربي، ع27، (1986)، ص81.

(2) ينظر،عمار ساسي: "المصطلح في اللسان العربي"، عالم الكتب، الأردن، ط1، ج1، (2003)، ص- ص4-5.

(3) ينظر، محمد طبي: مرجعسابق، ص- ص40-41.

(4) عمار ساسي: المرجع السابق، ص- ص4-5.

الفصل الأول: المصطلح الدلالي

"مفاهيم وإشكالات".

المبحث الأول: تعريف الدلالة ونشأتها.

المبحث الثاني: علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة.

المبحث الثالث: المصطلح الدلالي.

تمهيد:

لقد شغلت قضية المصطلح عموما، والمصطلح الدلالي خاصة بعدّه مصطلحا قرين التجديد معظم الباحثين والدّارسين في مختلف المجالات، «والتكوين المصطلحي يعتمد على ضبط قواعده الدلالية وصياغته اللسانية، وهو ما يتطلب معرفة بالنظريات اللسانية وخاصة تلك التي تهتم بعلم المعجم النظري والتطبيقي، ونظرية الدلالة المعجمية، فهي تمثل للمصطلحي أدوات عمل رئيسية تمكنه من صناعة المصطلح وضبط مفهومه ضبطا دقيقا، وهو ما نلحظه من ارتباط بين علم المصطلحية واللسانيات في الدراسات الغربية، مما مكنها من وضع نظريات جادة في العلوم المصطلحية استطاعت أن تبين مسارات في شكل المصطلحات العلمية التي تساهم بدورها في تطور مجالها العلمي الدقيق، ولكن هذه الدقة العلمية تفتقر إليها الدراسات المصطلحية العربية إذ أدى الاتصال غير السليم بالمدارس والنظريات اللسانية الغربية إلى خلق اضطراب مصطلحي عند الباحثين، مما جعل نشأة المصطلحية العربية الحديثة تكون معتلة لا ترتقي في كثير من الأحيان إلى مستوى الضبط العلمي الدقيق»[1]، فظهرت بذلك عدة إشكاليات حول المصطلح منها تعدد المصطلحات على مفهوم واحد، وتعدد المفاهيم لمصطلح واحد، وهذا ما يصيب البحث المصطلحي بالعطالة وعدم النمو، ولأن علم الدلالة هو جزء من اللسانيات قمنا في هذا الفصل بدراسة المصطلح الدلالي وإشكاليته، وقبل ذلك تطرقنا إلى بعض المفاهيم التي تعد صورا خلفية تمدنا بمعالم العلم وفروعه، وتحمينا من مغبة الوقوع في الخطأ أو الخلط نظرا لكثرتها وتشبعها، فهي بذلك تعد حدودا فاصلة يظهر أثرها على المستوى المفاهيمي، فتتضح الصورة وتجعل المتلقي على دراية بكنه الموضوع وأبعاده العلمية.

[1] خليفة الميساوي: مرجع سابق ، ص31.

المبحث الأول: تعريف الدلالة ونشأتها.

أولا: تعريفها:

لغة:هي من "د.ل.ل." ومن معانيها اللغوية: التوضيح والإفهام بقرينة موجودة في الشيء، حيث وردت في معجم "مقاييس اللغة":

– « دللت فلانا على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء »[1].

– وتعني أيضا الهداية، من قولهم: « أدللت الطريق: اهتديت إليه، ومن المجاز: الدال على الخير كفاعله، ودله وأدلة السمع واستدلّ به عليه، اقبلوا هدى الله ودليلاه »[2].

– وأيضا في "تهذيب اللغة": « دل، يدل إذا هدى، ودل إذا منَّ بعطائه والأذل: المنان بعلمه، والدليل من الدلالة بالكسر والفتح، ودللت بهذا الطريق دلالة، أي عرفته »[3].

– « والدلالة مصدر كالكتابة والإمارة، والدال من حصل منه ذلك والدليل في المبالغة كعالم وعليم، وقادر وقدير، كما يسمى الدال والدليل دلالة، كتسمية الشيء بمصدره»[4].

– وجاء في "الصحاح": « الدليل:ما يستدل به، والدليل الدال، وقد دله على الطريق يدله دلاَلَةً وِدلاَلة وُدلولةً»[5].

---

[1] ابن فارس: "معجم مقاييس اللغة"، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1،(1991)، ج2، مادة "د. ل.ل" ، ص259.

[2] الزمخشري:"أساس البلاغة"، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1،(1992)، مادة "د.ل.ل"،ص193.

[3] الأزهري: "تهذيب اللغة"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (2001)، مادة " د. ل.ل" ، ص14.

[4] الراغب الأصفهاني: "المفردات في غريب القرآن"، دار المعرفة: بيروت، ط5، (2007)، ص173.

[5] الجوهري: مصدرسابق، مادة: "د.ل.ل"، ص1698.

ومن هذه التعاريف نستنتج أن الدلالة لفظا تعنيالاهتداء إلى المعنى المراد، والإبانة عن شيء غامض والوصول إلى هدفمأمول بأمارة.

أما في التعريف الاصطلاحي فالدلالة هي: « كون شيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص »[1].

وعلى أساس هذا التعريف للدلالة، فأقسامها عند الجرجاني (ت: 816هـ) اثنان:

«– الدلالة اللفظية: إذا كان الشيء الدال لفظا.

– الدلالة غير اللفظية: إذا كان الشيء الدال غير لفظ.

فبتحديده لطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول يحصي الجرجاني ثلاث مستويات صورية تنتج عنها ثلاث دلالات، دلالة العبارة، دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء»[2].

ونجد التهانوي (ت: 1745م) يشرح المقصود بالشيئين فيقول:

«والمطلوب بالشيئين ما يعم اللفظ وغيره »[3].

أي أن المقصود بالشيء ليس هو اللفظ وحده وإنما ينسحب على غيره أيضا، ووضع التهانوي مخططا تصويريا فقال: « نتصور أربع صور:

---

[1] الشريف الجرجاني: مصدر سابق، ص91.

[2] منقور عبد الجليل: "علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، (2011)، ص33.

[3] التهانوي: "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، (1996)، ج1، مادة "د.ل.ل"، ص787.

– الأولى: كون كل من الدال والمدلول لفظا كأسماء الأفعال الموضوعة لألفاظ الأفعال.

– الثانية: كون الدال لفظا والمدلول غير لفظ كزيد الدال على الشخص الإنساني.

– الثالثة: عكس الثانية كالخطوط الدالة على الألفاظ.

– الرابعة: كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد »[1].

فعلم الدلالة كما يدل عليه اسمه، هو علم يبحث في معاني الكلمات والجمل أي في معنى اللغة، وقد يكون اسمها يتردد صداه عند الباحثين تحت "علم المعنى" وهو أحد فروع علم اللغة، الذي ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما: علم اللغة النظري وعلم اللغة التطبيقي، ثم إنهمن أهم هذه الفروع وأعقدها، وأمتعها[2].

«أما في اللغة الإنجليزيةفقد أطلقت عليه عدة أسماء، أشهرها الآن كلمةsemantics، وفي اللغة العربية بعضهم يسميه علم الدلالة وتضبط بفتح الدال وكسرها، وبعضهم يسميه علم المعنى»[3].

ويحذر "أحمد مختار عمر" من استعمال كلمة الجمع، وهي علم المعاني لأن الأخير فرع من فروع البلاغة، وبعضهم يطلق عليه اسم "السمانتيك" أخذا من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية.

ويعرفه في كتابه "علم الدلالة" بأنه: « دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى»[4].

---

[1] التهانوي، مصدر سابق، ص787.

[2] ينظر، محمد علي الخولي: "علم الدلالة (علم المعنى)"، درا الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، (2001)، ص13.

[3] أحمد مختار عمر: ''علم الدلالة''، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1985)، ص11.

[4] المرجعنفسه، ص11.

ويضاف إلى ذلك أن أهمية علم الدلالة لا تقتصر على كونه جزءا من علم اللغة أو فرعا من فروعه، أو لأنه العامل الأساسي في الوصول إلى تحديد دقيق للتطور الدلالي التاريخي للألفاظ. بل إن أهميته تتخطى كل ذلك إلى الحد الذي يصبح فيه هذا العلم ذا أهمية كبيرة لدى المناطقة والفلاسفة، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، ورغم ما قد يبدو من ارتباط واتصال بين هذه العلوم والمجالات البحثية، إلا أن ثمة تمايزا بينها، ذلك أن كل علم منها له سماته، وخصائصه، ومنطلقاته التي ينطلق منها[1].

ثانيا: موضوعها:

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن موضوع "علم الدلالة" هو« كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز، الذي قد يكون إشارة باليد أو إيماءة بالرأس، أو كلمات وجملا، وقد تكون هذه العلامات والرموز غير لغوية وتحمل معنى، كما قد تكون علامات أو رموزا لغوية»[2].

وهذه الرموز ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى الإنسان، وقد قيل: «الكلمات رموز لأنها تمثل شيئا غير نفسها، وعرفت اللغة بأنها نظام من الرموز الصوتية العرفية»[3].

«ورغم هذا الاهتمام الذي يبديه علم اللغة بدراسة الرموز، وأنظمتها حتى ما كان منها خارج نطاق اللغة، فإننا نجده يركز على اللغة من بين أنظمة الرموز باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان، ومن الموضوعات التي يتناولها هذا العلم: البنية الدلالية للمفردات اللغوية، العلاقة الدلالية بين المفردات كالترادف

---

[1] ينظر، فتح الله أحمد سليمان: "مدخل إلى علم الدلالة"، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، (1991)، ص07.

[2] أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص – ص11-12.

[3] خليفة بوجادي: "محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات"، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، (2009)، ص25.

والتضاد، المعنى الكامل للجملة والعلاقات القواعدية بينها، علاقة الألفاظ اللغوية بالحقائق الخارجية التي تشير إليها»[1].

«وإذا نظرنا إلى الغرب نجد أن بعض الأبحاث التقليدية السائدة عندهم تعرف باسم علم الدلالة التاريخي، الذي يدرس الكلمة المفردة وتاريخها، وتطور معانيها عبر العصور»[2].

ونستنتج في الأخير أن موضوع علم الدلالة هو« دراسة المعنى لأن هذا العلم هو فرع من علم اللغة يدرس العلاقة بين الرمز اللغوي ومعناه، ويدرس تطور معاني الكلمات التاريخية، وتنوع المعاني والمجاز اللغوي، والعلاقات بين كلمات اللغة»[3]، أي أنه يتناول المعنى تناولا علميا.

ثالثا: نشأتها:

يعد البحث في دلالات الكلمات من أهم ما لفت اللغويين العرب وأثار اهتمامهم، وتعد الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب من مباحث علم الدلالة مثل: «تسجيل معاني الغريب في القرآن الكريم، والحديث عن مجاز القرآن، والتأليف في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، وإنتاج المعاجم الموضوعية ومعاجم الألفاظ، وحتى ضبط المصحف بالشكل يعد في حقيقته عملا دلاليا لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي إلى تغيير المعنى»[4].

---

[1] ياسين بغورة: "التصنيف الموضوعي عند علماء العربية القدامى في ضوء نظرية الحقول الدلالية (فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي)، إشراف، صلاح الدين زرال: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة:فرحات عباس، سطيف، قسم: اللغة و الأدب العربي، (2011-2012) ، ص6.

[2] المرجع نفسه،ص7.

[3] خليفة بوجادي: مرجع سابق، ص24.

[4] أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص20.

فهذا "ابن خلدون" (ت: 808هـ) في مقدمته يذكر علم أصول الفقه، وما يلزم دارسيه فيقول: يتعين النظر في دلالة الألفاظ وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة، ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام فكانت كلها من قواعد هذا الفن، ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية[1].

فكلامه هذا يعد دليلا واضحا على وجود علم الدلالة منذ القديم وعلى اهتمام العرب به كونه أداة فاعلة للوصول إلى المعاني المبتغاة، فاكتسب أهمية بالغة منذ زمن، من خلال مكانته الخاصة كونه يسلط الضوء ويحاول الوصول إلى المعنى مهما اختلف سياق الكلام ونوعه فيتعدى هذا العلم اهتمامه بالنص الأدبي إلى علم الأصول وغيرها من العلوم، فنقول بشمولية علم الدلالة.

ثم إن اهتمامات العرب تنوعت بعد ذلك، فغطت جوانب كثيرة من الدراسة في هذا المجال منها:

«- محاولة ابن فارس الرائدة في معجمه "المقاييس" ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها.

- محاولة الزمخشري الناجحة في معجمه "أساس البلاغة" التفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية.

- محاولة ابن جني ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد.

- إضافة إلى البحوث الدلالية التي امتلأت بها الكتب: ككتاب "الصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس، و"الخصائص" لابن جني، و"المزهر" للسيوطي»[2].

[1] ينظر، ياسين بغورة، مرجع سابق، ص-ص9-10.

[2] أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص- ص20-21.

– أما عن جهود "ابن قتيبة" (ت:276هـ) في مجال علم الدلالة فقد أدرك بحسه اللغوي المرهف، ما أسماه المحدثون بأنواع الدلالة كالدلالة الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالة في اللفظ والمعنى، إضافة إلى أنه كشف عن أبرز مظاهر تطور الدلالة، حيث عقد بابا فيما يضعه الناس في غير موضعه وقد رفض فيه كثيرا مما يعد تطورا دلاليا طبيعيا، وغالى في بعض الأحيان في جانب الصواب، ومن ذلك استنكاره على أولئك الذين يرون أن معنى القافلة "الرفقة في السفر ذاهبة كانت أم راجعة"، ولكن الصواب عنده أن معناها الراجعة من السفر[1]، فيقال: « قفلت فهي قافلة، وقفل الجند من مبعثهم، أي: رجعوا، ولا يقال لمن خرج إلى مكة من العراق قافلة حتى يصدروا»[2].

إضافة إلى اهتمامات الأصوليين وعلماء الكلام والفلاسفة المسلمين، كما ظهرت مؤخرا أعمال "أحمد مختار عمر"، و"إبراهيم أنيس"، و"محمود السعران"، و"تمام حسان" وغيرهم ممن أثروا المكتبة اللغوية العربية.

أما ظهور علم الدلالة عند الغرب، فقد« بدأ بما جاء به الفلاسفة اليونانيين، من قديم الزمان في بحوثهم ومناقشاتهم لموضوعات تعد من صميم هذا العلم، مما يبين لنا أن الدراسة الدلالية قديمة قدم التفكير الإنساني ومواكبة لتقدمه وتطوره، وقد بين أرسطو الفرق بين الصوت والمعنى، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر»[3].

واستمد الدلاليون ما كان لدى البلاغيين منذ أرسطو، وفسروا التصورات فلسفيا وربطوها بالحقيقة، وبالأشياء، ثم ركزوا في بحوث لهم في علاقات الرموز بمدلولاتها[4].

---

[1] ينظر، مهدي أسعد عرار: "جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية"، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، (2002) ، ص164.

[2] ابن قتيبة،" أدب الكاتب"، ت: فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (2002) ، ص18.

[3] أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص17.

[4] ينظر،فايز الداية: "علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1973) ، ص07.

ومع أواخر القرن التاسع عشر تبلور مصطلح علم الدلالة على يد اللغوي الفرنسي "بريل" Breal، ليعبر عن فرع من علم اللغة العام هو علم الدلالات ليقابل علم الصوتيات الذي يعنى بدراسة الأصوات اللغوية.

«وتتابعت الدراسات الدلالية بعد ذلك فخصص "كريستوفر" مجلدا كاملا من كتابه "دراسة تاريخية لنحو اللغة الفرنسية" للتطور السيمانتيكي عام 1913م، ونشر "قيستاي" عام 1931م، دراسة عن المعنى وتطوره، ويعتبر "أولمان" بداية الثلاثينيات أهم فترة في تاريخ السيمانتيك، فقد شهدت نضوج العلم الجديد، وشهدت توسيع الفجوة التي هددت بتمزيق وحدته»[1].

لكن الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية كان مختلفا، إذ أن الدراسات الدلالية حققت نجاحا على يد الأنثربولوجيين، والسيكولوجيين أكثر منها على يد اللغويين، وقدموا للعالم دراسات مقارنة لكثير من الحقول أو المجالات الدلالية مثل: ألفاظ القرابة وأسماء الأمراض وأسماء الألوان وغيرها[2].

«ومن المؤلفين المحدثين الذين ألّفوا في هذا المجال:

* أولمانOlmen: الذي أثرى المكتبة اللغوية بكتب متعددة في علم الدلالة منها: "أسس علم المعنى"، "علم المعنى"، "المعنى والأسلوب، "دور الكلمة في اللغة".

* جون ليونس Lyons: أصدر عدة كتب في علم الدلالة منها: "علم الدلالة"، "علم الدلالة التركيبي"»[3].

ونخلص في الأخير إلى ان هذه الجهود اللغوية في التراث العربي لأسلافنا الباحثين، وتلك الأبحاث التي اضطلع بها اللغويون القدامى من الهنود واليونان واللاتين وعلماء العصر الوسيط، وعصر النهضة الأوروبية فتحت

---

[1] أحمد مختار عمر: مرجع سابق، ص23.

[2] ينظر، المرجع نفسه ، ص24.

[3] المرجع نفسه: ص-ص28-29.

كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث، وأرست قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي، استفاد منها علماء اللغة المحدثون بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير.

إضافة إلى أن «نشأة علم الدلالة، لم تكن نشأة مستقلة عن علوم اللغة الأخرى، إنما كان يعد هذا العلم جزءا لصيقا بعلم اللسانيات الذي كان يهتم بدراسة اللسان البشري، إلا أن عدم اهتمام علماء اللسانيات بدلالة الكلمات، هو الذي كان دافعا لبعض العلماء اللغويين إلى البحث عن مجال علمي يضم بحثا في جوهر الكلمات ودلالاتها، لكي يحددوا ضمنه موضوعاته ومعاييره وقواعده ومناهجه وأدواته»[1]، «فالعلم اللساني كان يهتم بوصف الجوانب الصورية للغة، ويتجنب الخوض في استبطان جوهر الكلمات ومعانيه التي أصبحت من اهتمامات علم الدلالة الحديث، ثم إن ضرورة الإحاطة ببعد اللغة الإجتماعي والثقافي والنفسي، وتتبع سيرورة المعنى الديناميكي كل هذه حواجز وقفت أمام علماء اللسانيات، فاستبعدوا بذلك الخوض في دراسة المعنى، وركزوا بحوثهم على شكل الكلمات، إلى أن برز علم الدلالة ليسد هذا الفراغ في الدراسات اللغوية من جهة ويعمق البحث في الجانب الدلالي للغة من جهة أخرى، ويجتاز تلك الحواجز التي حالت دون أن يخوض اللّسانيونفي دراسة المعنى»[2].

المبحث الثاني: علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة.

أولا: عموميات حول علم المصطلح.

يمثل المصطلح إشكالية كبيرة من الإشكاليات التي يتبارى فيها اللغويون، وبؤرة من أشد البؤر التي تثير التوتر بين الباحثين «لأن الكثير من الوحدات الاصطلاحية لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار نظرا لغياب البعد

[1] منقور عبد الجليل: مرجع سابق، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص16.

الاصطلاحي أو الاتفاقي أثناء نقل المصطلح من لغة إلى أخرى، وضمن هذا الوضع الشائك كان جديرا أن يحظى علم المصطلح ببحث علمي معمق يتقصى الوضع من شتى جوانبه، وكانت الحاجة أشد ما تكون إلى دراسة متخصصة تحتويه فنشأ"علم المصطلح"»[1].

1- تعريفه:

يعد علم المصطلح من احدث فروع اللسانيات التطبيقية، وقد ظهر في سبعينات القرن العشرين، بتعريفات كثيرة منها:

- كونه « العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها»[2].

- أو هو « الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات التي تعبر عنها في اللغات الخاصة »[3].

- كما يعرف كذلك بكونه: « حقلا للمعرفة يعالج التصورات، وتسميتها سواء في موضوع حقل خاص، أو في جملة حقول المواضيع »[4].

«وقد حدد فيستر في أواخر حياته سمات علم المصطلح بخمسة هي:

1- يبحث علم المصطلح في المفاهيم، للوصول إلى المصطلحات التي تعبر عنها.

2- ينتهج منهجا وصفيا.

---

[1] فريدة ديب: "المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، إشراف: لبوخ بوجملين، مذكرة مقدمةلنيل شهادة الماجستير، جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، قسم: اللغة والأدب العربي، تخصص: المعجمية العربية ، (2012-2013) ، ص15.

[2] بوعبد الله لعبيدي: "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية"، دار الأمل، الجزائر، (2012) ، ص- ص22-23.

[3] المرجع نفسه، ص29.

[4] يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، (2008) ، ص28.

3- يهدف إلى التخطيط اللغوي، ويؤمن بالتقييس والتنميط.

4- علم المصطلح علم بين اللغات.

5- يختص علم المصطلح عامة باللغة المكتوبة»[1].

2- تاريخه:

يعتبر علم المصطلح علما مشتركا بين علوم اللغة، وحقول التخصصات العلمية،« إذ ظهر في النصف الأول من القرن الثامن عشر على يد المفكر الألماني "كريستيا كوتفريدشوتر"، ولكنه لم يأخذ طابعه النسقي على صعيد التسمية، إلا مع المفكر الإنجليزي "وليام" حيث عرَّف مصطلحات التاريخ الطبيعي بأنها: نسق المصطلحات المستعملة في وصف موضوعات التاريخ الطبيعي، أما البيانات المصطلحية الأولى فيعود تاريخها إلى سنة 1906م، وقد اقترن ظهورها بأسماء علماء روس وكان الغرض منها توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدولي وهكذا أصدر بين 1906 و1928 معجم "شلومان" المصور للمصطلحات التقنية في السادس عشر مجلدا وبست لغات»[2].

ولعل أهمية هذا المعجم تكمن في أن تصنيفه كان على أيدي فريق دولي من الخبراء، إذ لم يرتب المصطلحات ألفبائيا وإنما رتبها على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها، بحيث يسهم تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المصطلح وتفسيره.

---

[1] علي القاسمي: "مقدمة في علم المصطلح"، مكتبة النهضة، القاهرة، ط2، (1987) ، ص271.

[2] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، "علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية"، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب، (2005) ، ص- ص4-5.

« وشهد عام 1931م صدور كتاب "التوحيد الدولي للغات الهندسة الكهربائية"، للأستاذ "فيستر" Wister، حيث عد معظم اللغويين والمهندسين هذا الكتاب من المراجع الهامة في صنعتهم، واعتبر " فيستر" أكبر رواد علم المصطلح الحديث»[1].

وفي عام 1936م تشكلت اللجنة التقنية للمصطلحات، وذلك ضمن الإتحاد العالمي لجمعيات المقاييس الوطنية.

«وبعد الحرب العالمية الثانية حلت محل اللجنة السابقة لجنة جديدة تسمىاللجنة التقنية (37) المتخصصة في وضع مبادئ المصطلحات وتنسيقها، وهي جزء من المنظمة العالمية للتوحيد المعياري (ISO)، التي اتخذت جنيف مقرا لها»[2].

أماعام 1971م فقد حدث فيه تعاون بين اليونسكو والحكومة النمساوية لتأسيس مركز المعلومات الدولي للمصطلحات في فيينا، وتولى إدارته الأستاذ "فلبر" Felber، هذا المركز الذي كان له دور فعال في مجال علم المصطلح.

وفي الأخير نقول إن هذه الإرهاصات الأولى لهذه الولادة لعلم جديد، جعلته يعتمد الأسس العلمية في وضع المصطلحات من حيث المفاهيم، وتسميتها، وتقسيمها (تنميطها)، وتوحيد المصطلح، مستندا في ذلك كله إلى معايير أساسية تنبع من علم اللغة (اللسانيات)، ومن المنطق، ومن نظرية المعلومات، ومن التخصصات المعينة. وهذه المعايير تنمو بالتطبيق، لتكون الإطار النظري والأسس التطبيقية لعلم المصطلح، حيث أن « قرابة عشرين جامعة في العالم العربي اليوم تدرس علم المصطلح والمعجمية، وفي العديد منها تقدم المعاجم المعدة في موضوع

[1] علي القاسمي: "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، ص267.

[2] محمد علي الزركان: "الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (1998) ، ص458.

الاختصاص أطروحة تؤهل صاحبها لدرجة الدكتوراه، من ذلك يتضح أن توسيع تدريس علم المصطلح في الجامعات العربية ضروري لفتح آفاق التفكير في المفاهيم والتحديدات المعرفية، والوقوف على أصل توزيع المصطلحات اللغوية على المفاهيم العلمية والتقنية، وعلى المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات وتوحيدها»[1].

ثانيا: علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة.

يعد علم المصطلح من أظهر العلوم اللسانية، وهو أحد فروع علم اللّغة التطبيقي وأكثرها أهمية، لارتباطه بالعلوم كلها؛«لأنه يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها، ولكون التقدم العلمي، قد أحوج إلى قدر كبير من المصطلحات التي لا بد منها لتظهر تلك العلوم إلى حيز الوجود، وقد حدد "فوستر" في القرن العشرين موضع علم المصطلح بين فروع المعرفة»[2]، بأنه «علم متاخم لجملة من الحقول المعرفية الأخرى، إذ يقع في مفترق علوم شتى: كعلم الدلالة، وعلم تطور الدلالات، وعلم المعاجم، وعلم التأثيل أو التأصيل، وعلم التصنيف»[3].

وفي علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة نجد أن «الغاية من التمييز بالمصطلح هي الدلالة الدقيقة والمباشرة على المفهوم، دلالة تعين وجود مؤداه وتستند إلى المنطق في تمييزه من غيره، فضلا عن وضوح علاقته بغيره من الألفاظ كاشتقاقه واختلاف معناه، وموضعه من المعجم»[4].

ولأننا نجد التعبيرات الاصطلاحية تهتم كثيرا بالدلالة الإجتماعية، للاستخدامات اللغوية، فإن علم الدلالة يتجاوز اهتمامه الدلالة المعجمية إلى الدلالة النحوية والدلالة الإجتماعية، لأنه يرتبط بعلم الرموز أو التعبيرات

---

[1] مهدي صالح سلطان الشمري: مرجع سابق، ص63.

[2] المرجع نفسه، ص60.

[3] يوسف وغليسي: مرجع سابق، ص28.

[4] مهدي صالح سلطان الشمري: المرجع السابق، ص74.

الاصطلاحية التي لا يفهم معناه إلا داخل المجتمع، إن كانت الدلالة المعجمية لكلماتها واضحة، ولو اتضحت الدلالة النحوية أيضا، حيث لا يمكن ترجمتها حرفيا من لغة إلى أخرى، فهي ترتبط بتقاليد مستخدمي اللغة وعاداتهم في التفكير وتسمية الأشياء، ومن أمثلة هذه التعبيرات: السلاح الأبيض يدل على انه غير ناري، البيت الأبيض يدل على مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية، السلاح الأخضر يدل على القمح، الذهب الأسود يدل على البترول ... وغيرها من التعبيرات التي يصطلح عليها الناس حسب ثقافاتهم وأجناسهم المختلفة[1].

وعليه فعلاقة علم المصطلح بعلم الدلالة علاقة تداخل وتكامل فعلم الدلالة يساعد في فهم المصطلحات التي يصعب فهمها ويساهم في فك الرموز حولها.

«ويدرك المعنى المصطلحي بواسطة التعريف الدلالي الذي يتم ضبطه من خلال تحليل العناصر المكونة للدلالة اللسانية للكلمة التي لها معنى اتفاقي، وكذلك الدلالة القضوية التي تؤدي دور الحامل لقيمة الحقيقة، ويتكون المعنى المصطلحي من القضية شبه الخاصة التي لا تحمل موضوعا فقط، ولكنها أيضا تحمل طريقة تمثل هذا الموضوع، فيعبر المصطلح من هذا المنظور عن قضية شبه خاصة به تجمع بين التمثيل الذهني والدلالة المعجمية، ولكي نضبط معناه المصطلحي لا بد لنا من ضبط عناصره المكونة للمستويين التمثيلي والمعجمي، وإدراك طبيعة العلاقة الرابطة بينهما في التعريف الدلالي لبنية المصطلح»[2].

ومنه فإن الإجراءات العملية والتطبيقية لهذه العلاقة نستنبطها كذلك من السمات والمميزات الهامة للمصطلح، فيما يلي:

---

[1] ينظر، خليفة بوجادي: مرجع سابق، ص100.

[2] خليفة الميساوي: مرجع سابق، ص223.

1- وضوح المفهوم:

ذلكأنّ الدلالة الواضحة والدقيقة هي من أهم السمات التي يتميز بها المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة.

2- مكانة المصطلح داخل السجل الاصطلاحي:

تتحدد دلالة المصطلح الواحد بين مصطلحات التخصص الدقيق نفسه، أي عن طريق مكانته بين المصطلحات الأخرى، ويتضح بتقديم تعريف له[1].

3- المصطلحات جزء من لغات التخصص:

تعدّ المصطلحات«جزءا أساسيا في كل لغات التخصص المختلفة سواء أكانت في المجال العلمي أم في المجال المهني، ولغات التخصص ليست مجرد مصطلحات فهي وحدها لا تقيم لغة، بل فيها أيضا خصائص صرفية ونحوية محددة ولا شك أن السمة الجوهرية المميزة للعبارة المتخصصة، تكمن في مصطلحاتها فقد أثبتت بحوث تعليم اللغات لأغراض خاصة أن في كل لغة تخصصية، خصائص صرفية ونحوية تشيع فيها، وهذه الخصائص مأخوذة من اللغة العامة»[2].

4- توخي الدقة والدلالة المباشرة:

إنّ توخي الدقة والدلالة المباشرة كلتاهما سمتين جوهرتين، في المصطلحات العلمية والتقنية، هذه السمة تجعل لغات التخصص تختلف عن اللغة العامة وعن اللغة الأدبية.

---

[1] ينظر، بوعبد الله لعبيدي: مرجع سابق، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص23.

5- الوضوح:

تتسم لغات التخصص بصفة عامة بمصطلحاتها المحددة، وبتراكيبها الواضحة البسيطة، وللغات التخصص وظيفتين، فهي تضم الأسلوب العلمي المهني في التعامل العام مع العمل، وفي التناول المباشر للموضوعات العملية، وتضم أيضا الأسلوب العلمي في الموضوعات العلمية المختلفة، ولهذا فإن مجال المصطلحات واسع باتساع هذين المجالين الكبيرين، وينبغي في كلا المجالين أن يكون المصطلح محددا وواضحا، حتى يكون صالحا للدلالة المباشرة[1].

6- المصطلح ذو بنبة خاصة:

وذلك يعني أنّ المصطلح ينبغي أن يكون« لفظا أو تركيبا، وأن لا يكون عبارة طويلة تصف الشيء، وتوحي به، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فقد يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم»[2].

وفي الأخير نستطيع القول أن علم المصطلحات يبحث في أصله عن المصطلحات اللغوية والعلاقة القائمة بينها تماما، كما يبحث علم الدلالة في اللفظ والمعنى، فيكون علم المصطلحات بذلك ما هو إلا فرع من فروع دراسة المفردات أو علم الألفاظ ، وتطور دلالات هذه الألفاظ.

---

[1] ينظر، بوعبد اللّه لعبيدي، مرجع سابق، ص- ص24-25.

[2] المرجع نفسه، ص25.

المبحث الثالث: المصطلح الدلالي.

يعدّ المصطلح الدلالي من المصطلحات الجديدة، التي شغلت اهتمام اللغويين والباحثين في مختلف الميادين، باعتباره مصطلحا قرين التجديد والابتكار، وبابا من أبواب الكشوف العلمية.

أولا: تعريفه:

لا نجد تعريفا واضحا وصريحا حول المصطلح الدلالي، إلا أن هذا لا يمنع من استخلاصه من تعريفات القدامى والمحدثين، خاصة عندما وقفوا لتفسير حدود المصطلح بربطه بمفهوم محدد، وبمجال علمي أو تقني معين مع استعماله من قبل المتخصصين، وهي على نوعين: نوع يعد الاتفاق شرطا في المصطلح كي يكون، ونوع آخر لا يعد الاتفاق عنصرا من عناصر المصطلح، بل يعده متعلقا باستعماله فقط، والأسلم التعريف الذي لا يجعل الاتفاق شرطا من شروط المصطلح لوجود كثير من المصطلحات لم يحصل عليها الاتفاق بين المتخصصين، ولا يحصر المصطلح في لفظ أو مفردة.

ولعل تعريف المصطلح الدلالي مرتبط بتعريف المصطلح ذاته وهو: « اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يقيد مفهوما ويحدده، مجردا كان هذا المفهوم أو محسوسا، داخل مجال من مجالات المعرفة »[1].

ومن هذا التعريف نستخلص تعريفا للمصطلح الدلالي، وهو كالتالي:

هو اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يقيد مفهوما ويحدده، مجردا كان هذا المفهوم أو محسوسا، داخل مجال من مجالات علم الدلالة.

[1] أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، مرجعسابق، ص26.

وعلى الرغم من كل هذا نلحظ اضطرابا ينجم عنه عدم استقرار المصطلحات في لغة ما، وهذا ما زاد صعوبة في نقلها إلى لغة أخرى، فمشكلات المصطلح كثيرة متشعبة الأطراف متعددة الجوانب، فمنها ما يتصل بمنهجية هذا الوضع وضوابطه، ومنها ما يتصل بتصنيفه ودلالته[1].

ثانيا: إشكالاته:

تنطلق الإشكالية المعرفية للمصطلح الدلالي انطلاقا من المصطلح ذاته، لأنه يمثل الأساس المعلوم في الطرح المعرفي العام.

وبما أن المصطلح الدلالي نمط ضمن أنماط مصطلحية متعددة، فهو يشكل واحدة من كبريات القضايا المطروحة في اللغة العربية المعاصرة، وذلك لأهميته المتنامية، فمداخل العلوم من أبوابها، والمصطلحات مفاتيح هذه الأبواب، وفضلا عن مشكلة وضع المصطلحات العلمية تعاني اللغة العربية من فوضى المصطلحات وتعدد المصطلح الذي يطلق على الشيء الواحد وغياب الآلية التي تقوم بتوحيده وإذاعته ونشره.

وتعزىأسباب هذه المشكلة إلى ما يلي:

- «تعدد واضعي المصطلحات»[2]، وتعدد مشاربهم مما أدى إلى اختلاف في المفاهيم، وتباين للتعبير عنها، ومن ثم تعريبها.

- «إغفال التراث العلمي العربي»[3]، حيث أكد كثير من اللغويين المحدثين إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العربي، والبحث عن مرادفات المصطلحات العلمية الأجنبية كالتعريب والترجمة، والاشتقاق والتوليد، وإشكالات المعنى

---

[1] عبد الحميد مصطفى السيد: "دراسات في اللسانيات العربية"، دار حموراي، الأردن، ط1، (2001) ، ص176.

[2] مهدي صالح سلطان الشمري: مرجع سابق، ص70.

[3] المرجع نفسه، ص70.

الموجودة في دراسة المفردات والكلمات، كتخصيص المعنى وتوسيعه، ونقله من مجال إلى آخر ... وهكذا، حتى إننا لم نجد تنسيقا فعالا بين الأقطار العربية، وكذا الجامعات في القطر الواحد، فنجد تعدد التسميات للمسمى الواحد، فما يعرب هنا بلفظ قد يكون بلفظ آخر في مكان آخر، وربما لا يتميز عند بعضهم المرجع الحقيقي، أهي الجامعات أم المجامع اللغوية العربية، أم أهل الترجمة الذين ينشرون مترجماتهم في الاختصاصات المتنوعة[1].

ولهذا تنوعت الإجراءات والأدوات الاستعمالية للآليات التوليدية، ما بين تعريب الدخيل وتأصيله، وإحياء التراث والتوليد الصوري والدلالي والنحت، ذلك أن جل المفردات قد تخرج عن معناها اللغوي لتدل على معان اصطلاحية «والمعروف أن علم المصطلح الحديث يقبل هذا المسلك كما جاء على لسان عبد الكريم خليفة رئيس مجمع اللغة العربية الأردني قائلا: إن المصطلح لا يعني تسمية جامعة مانعة للمسمى كما يظن بعض الناس، بل يرمز إليه رمزا للصلة بين الرمز والمرموز إليه، وهذه الصلة تختلف قوة وضعفا على حسب الحرف المؤدية للمعنى، ... فالمصطلح يوضع أحيانا لأدنى ملابسة بينه وبين مسماه، وهو مقصر دائما عن الإحاطة بمعنى الشيء المسمى اصطلاحا، ومن اجل ذلك كثيرا ما نقول: هذه الكلمة لغة معناها كذا واصطلاحا كذا ...»[2].

وهناك بعض الإشكاليات التي تخص المصطلح الدلالي وحده منها:

– صعوبة تحديد المعنى، لأن المعنى الذي تدونه المعاجم مثلا ليس هو كل شيء، في إدراك معنى الكلام، فهناك عناصر أخرى تتدخل وتجعل المعنى غير واضح، وبعيد المنال، وعلماء الدلالة المحدثون يرون أن صعوبة تحديد المعنى مشكلة أزلية وهي التي كثيرا ما تثير الفتن، لأن الألفاظ قد تؤول من قبل الملتقى إلى معان غير التي أرادها المتكلم

[1] ينظر،مهدي صالح سلطان الشمري:مرجع سابق، ص70.

[2] حامد صادق قنيبي: "مباحث في علم الدلالة والمصطلح"، دار ابن الجوزي، ط1، (2005) ، ص118.

لذا يحدث الخلاف بسبب عدم الفهم[1]، وهذا يلاحظ من كثرة المصطلحات المتداولة في الدوريات والمؤتمرات، وعندما تصاغ الأنظمة والقرارات بصياغات غير محكمة، مما يحدث بلبلة وتشتت، ولذا كان من الأهمية بمكان أن تكون المصطلحات الدلالية محكمة الصياغة، واضحة الدلالة، لا تتحمل الشك والتأويلات.

وأوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح الدلالي هو تعدد المصطلحات المعربة أو المترجمة لمصطلح "Semantics" فبعضهم يقابله بعلم المعنى، وبعضهم يقابله باصطلاح دلالة الألفاظ، أو علم العلامات أو العلامية، لكن المقابل الأكثر شيوعا هو علم الدلالة.

[1] عليان بن محمد الحازمي: "علم الدلالة عند العرب"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ،ع27، ج15، مكة المكرمة،(1424هـ) ، ص709.

الفصل الثاني: قراءة في كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة.

المبحث الأول: التعريف بابن قتيبة وأهم مصادره وأسلوبه.

المبحث الثاني: التعريف بـ"أدب الكاتب" والغرض من تأليفه.

المبحث الثالث: منهج الكتاب ونقده.

تمهيد:

لقد تناول العرب لغتهم باللّراسة من فجر حضارتهم، فرويت عن الرسول والصحابة الأقوال والأحكام ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتبا في نواح خاصة،« ثم انتشرت وازدهرت هذه الدراسات اللّغوية حتى أننا إذا استثنينا الصّين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشعوره المبكّر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب الأصول والقواعد غير العرب»[1].

والجدير بالذكر أن نزول القرآن الكريم بلغة العرب وعلى مقتضى أساليبهم، جعلهم يفهمونه على الوجه الصحيح، ويدركون إعجازه ، إذ لم يشعروا حينها بحاجة ماسة إلى العودة والّرجوع إلى مصدر يفسّر لهم ما يقرؤون أو يسمعون من آيات الذكر الحكيم، إلاّ ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلّم، «ثم إنّ تعدد القبائل العربية ووجود ألفاظ تختص بها قبائل دون أخرى، دعت أحيانا إلى السؤال عن بعض المعاني كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قرأ قوله تعالى في سورة "عبس": ﴿وفاكهة وأبًّا﴾[2]، قال : وما الأبّ، ثم قال: ما كلّفنا وأمرنا بهذا وذلك لأنّ الأبّ هو المرعى للّنواب، ليس في لغة قريش وألفاظه»[3].

«ولعل التحدي الأكبر الذي كان على اللّغة العربية أن تواجهه مع نهاية القرن الأول الهجري تماما، هو دخولها إلى مجال جديد عليها هو مجال التأليف والكتابة، لذا لم يكن لدى العرب حتى ذلك الحين أي كتاب له قيمة حضارية سوى القرآن الكريم، والحق أنّ الإسلام قد أزكى في نفوس العرب جذوة المعرفة ودفعهم دفعا قويا إلى العلم والتعلم، خاصة عندما توافرت أمامهم أسباب المعرفة ومادّتها بعد الفتح، فوجد العرب أنفسهم في بيئات ذات حضارات وثقافات مختلفة، كانت قد فتحت عيونهم وعقولهم على ألوان المعارف النّظرية والتطبيقية، لم تكن

---

[1] ياسين بغورة: مرجع سابق، ص 20.

[2] سورة عبس،آية: 31.

[3] ياسين بغورة: المرجع السابق، ص 20.

من تراثهم أو معارفهم من قبل، وبالتالي لم تكن اللّغة العربية تحوي حينئذ من الألفاظ والكلمات ما تواجه به هذا السّيل من المعارف الجديدة»[1]، حتى جاء القرن الثاني للهجرة بما عرفه من رحلات العلماء إلى البادية لمعايشة أهلها، والاستماع لهم وأخذ اللّغة عنهم، وقد شهد هذا العصر ميلاد حركة علمية في صميم وأفق الدّراسات اللّغوية عند العرب إنّها حركة جمع اللّغة، فبعد أن أنهى علماء العربية مرحلة أخذ اللّغة من القبائل الفصيحة انطلقت إشارة البدء في دراسات أخرى هي الكتب والرّسائل والمعاجم، فمع بداية القرن السادس الهجري مثلا ألّف "ابن قتيبة" كتابه "أدب الكاتب" الذي حظي باهتمام كبير من قبل العلماء والأدباء والباحثين، عندما تهافتت عليه الأقلام، شرحا وتفسيرا ونقدا ومراجعة وتدقيقا وتلخيصا، أملا في استخراج دخائره وتمثل محتوياته، وهو ما نحن بصدد دراسته في هذا الفصل.

[1] حلمي خليل: "مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (2003)، ص – ص389-390.

المبحث الأول: التعريف بابن قتيبة وأهم مصادره وأسلوبه

أولا: التعريف به

هو العالم اللّغوي والأديب الثقة «عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، أبو محمد، من أئمة الأدب ومن المصنّفين المكثرين، ولد ببغداد، وسكن الكوفة ثم ولي قضاء الدينور مدة فنسب إليها، وتوفي ببغداد»[1]، كانت ولادته على الأرجح في أواخر خلافة المأمون في الكوفة أو في بغداد سنة 213هـ الموافق 828م، وتوفي في بغداد و «ذكر ابن المنادي عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد بن أيوب الصّائغ أنّ ابن قتيبة أكل هريسة فأصاب حرارة ثم صاح صيحة شديدة، ثم أغمي عليه إلى وقت صلاة الظهر ثم اضطرب ساعة، ثم هدأ فمازال يتشهد إلى وقت السحر ثم مات، وذلك أول ليلة من رجب سنة 276هـ، الموافق 889م»[2].

يذكر عنه أنّه «كان فاضلا ثقة، سكن بغداد وحدَّث عن إسحاق بن راهوية، وأبي إسحاق بن إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الّرحمن بن زياد بن أبيه الزيادي وأبي حاتم السجستاني»[3].

كما كان عالما مشاركا في أنواع كثيرة من العلوم، كالنّحو واللّغة وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار، وأيام النّاس وغير ذلك من العلوم. «ولم يقتصر على المعارف والعلوم، بل اشترك في المناقشات الكلامية في عصره، فواجه بذلك النزعات الفلسفية بالحديث والقرآن، مما جعل فريقا من الناس يعتبرونه حامل لواء الحوار ولسان أهل السنّة»[4].

---

(1) خير الدين الزركلي، "الأعلام"، بيروت، ط3، (1969)، ج4، ص280

(2) ابن قتيبة: مصدر سابق، ص8.

(3) ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، ت: إحسان عباس، دار الفكر، (1970)، ج3، ص42.

(4) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص7.

ولابن قتيبة مؤلفات كثيرة نذكر منها:

تأويل مشكل القرآن، المعارف، عيون الأخبار، الشعر والشعراء، الإمامة والسياسة، الأشربة، مشكل القرآن ، الميسر والقداح، تفسير غريب القرآن، المسائل والأجوبة، غريب الحديث...وغيرها.

أما "أدب الكاتب" الذي نحن بصدد دراسته «فقد نشره جرينرت في ليدن سنة 1900م، وأحدث طبعة له تمت في مصر سنة 1963م بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد»[1].

ولئن كانت مشاريعه "الشعر والشعراء"، و "تأويل مشكل القرآن"، و "تأويل مختلف الحديث" قد قرَّبته من المفهوم النّقدي، فإنّ مشروعيه "أدب الكاتب" و "عيون الأخبار"، قد قرَّبته من عمل المعاجم الموضوعية، وكان ممن ألّفوا في معاني أبيات الشعر من خلال كتابه "المعاني الكبير"، وقد اجتمع لابن قتيبة ما لم يجتمع لغيره فكان له أن ألّف في أوّل شيء وهو الغريب في القرآن، كما كان له الفضل في عمل الرّسائل اللّغوية فألّف رسالة هي "كتاب الأشربة"[2].

«ويعلّق الباحث "عبد الحكيم راضي" على التأليف عند "ابن قتيبة". قائلا: فإذا كان أدب الكاتب قد اتجه إلى فئة معينة من فئات المجتمع حاملا نوعية خاصة من المعلومات تغلب عليها الصيغة اللّغوية، وإذا كان ابن قتيبة قد استشعر عدم كفاية هذا القدر بالنسبة إلى هذه الفئة... ثم عمد في "عيون الأخبار"...إلى تقديم المزيد من المادة التثقيفية... فإنّ علينا أن نلاحظ أنّ القارئ المستهدف بهذه الكتب جميعها لم يعد قاصرا على مغفلي

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، (1988)، ص – ص6-7.

[2] ينظر، صلاح الدين زرال: "الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، (2008)، ص269.

التأّهب من الكتاب، وإنّما تعدد هذا القارئ ليشمل فئات المجتمع كلّها...ذلك هو الجدل الواجب بين نوعية القّراء والمادة التي يجب أن يضمنها الكتاب»[1].

ولأنّ "ابن قتيبة" كان يراعي نوعية قراءه فإنّ هذا هو الذي دفعه إلى التنويع في اختيار ما يعبّر به عن المعاني التي يّود أن يحقق بها االمقاصد، فكان يشرح الكلمة أحيانا بالمشترك أو المغايرة وأحيانا أخرى بالأضداد، وغيرها من العلاقات الدّلالية التي وجد فيها خلاصة في تحقيق أهدافه[2].

ثانيا: مصادره وتأثره بكتابات سابقيه

قُدِّر لابن قتيبة أن يولد في وسط يزخر بألوان العلوم والآداب إذ راح يفيد من معارف عصره المتنوعة، ولم يتقيد بعلم معيّن، وإنّما نّوع في معارفه واختصاصاته، فخاض في البلاغة والنقد واللّغة والتاريخ والأخلاق، ولعل هذا ما يفّسر تنوع مواضيع مؤلفاته التي لايستغني عنها عالم أو أديب، حتى قيل أن له ثقافة واسعة متعددة الجوانب سببها القراءة.

ومن الذين أخذ عنهم من أئمة اللّغة والأدب: إسحاق بن راهوية، محمد بن زياد الّزيادي، أبو حاتم السجستاني، وأبو الفضل العباس الفرج الّرياشي[3]، وقد حذا حذو المبرزين من معاصريه أمثال الجاحظ وأبي حنيفة الدينوري، وكان هم هؤلاء أن يجعلوا اللّغة والشعر والأخبار في متناول الكتّاب الذين بدأ يذيع صيتهم، ويعلو شأنهم إبّان دولة بني العباس[4].

---

[1] صلاح الدين زرال، مرجع سابق، ص – ص 269-270.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص271.

[3] ينظر، ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: علي فاعور، ص5.

[4] ينظر، المصدر نفسه، ص5.

ومن مصادره أيضا اعتماده على الأخذ من الّرجال والعلماء المتخصصين كل في مجاله، إضافة إلى معايشة النّاس صغيرهم وكبيرهم، ومراقبتهم مراقبة دقيقة للكشف عن عالمهم الدّاخلي، فلم يكن يقترن بشيخ من شيوخ عصره، وهذا ما يفّسر ثقافته الموسوعية، وعدم تخصصه في مجال معرفي معيّن، فكان "أدب الكاتب" من أمهات المصادر الأدبية لأنّه أشبه بموسوعات في الثقافة الأدبية العربية.

إضافة إلى تأثره بالجاحظ، ولكن هذا لا يعد نقصا كما توهم البعض، بقدر ما يعد تكاملا بين الّرجلين، «ويقول في ذلك "عبد الحكيم راضي": فأكثر ما يجيء النقل عن الجاحظ في الحديث عن البخلاء وفي الفكاهة، وفيحديث البيان والشعر والطبائع، ولكثرة النقل هذه أتهم ابن قتيبة بالسطو على الجاحظ والنّقل المطول عنه دون الإشارة إليه... بل إنّ لهذه الإجازة دلالة أخرى بالغة الأهمية لما تحمله من دلالة على التقارب بين الّرجلين.. »[1]

هكذا كانت مادة "ابن قتيبة" متنوعة وغنية، حيث حاول أن يلم بأبحاث من سبقه ومن عاصره، ويرجع هذا التنوع إلى كثرة ترحاله وتمسكه الشديد بالعلم والمعرفة، فقد كُتب له أن ينهل من هنا وهناك. ليتحقق له الجمع الكافي للّغة، غير أنّ هذا الكّم الهائل من المادة التي جمعها، لم تخرج به عن إطار ما قدّمه الجاحظ فنراه يلجأ في تقسيمه لأي موضوع يناقشه إلى الانتقال من العام إلى الخاص[2].

وفي الأخير نستنتج أنه قد نّوع في مصادره حيث اعتمد أيضا على المصادر الفارسية والهندية، والتآليف اليونانية والكتب المقدسة وكان منالمدافعين عن السنّة والكتاب ضد النزعات الفلسفية والتيارات الفكرية التي عرفت في عصره حتى اتهمه البعض بالزندقة.

[1] صلاح الدين زرال: مرجع سابق، ص270.
[2] ينظر، المرجعنفسه، ص 269.

ثالثا: أسلوبه

يجمع الوضوح إلى الجمال، وينأى عن صعوبة التعقيد أو الغموض في التفكير، يفهمه القارئ في غير كدٍ للذهن ودون عناء في الفهم من خلال قوله في مقدمة كتابه: «أكفيته من التطويل والتثقيل لأنشطه لتَحفُظه ودراسته إن فاءت به همته، وأقيّد عليه بها من أضلَّ من المعرفة، وأستظهر له بإعداد آلة لزمان الإدالة أو لقضاء الوطر عند تين فضل النّظر، وألحقه مع كلال الحدّ ويبس الطّينة بالمرهفين»[1].

فأسلوبه إذن سهل، وواضح العبارة، متأثر بما لديه من ثروة علمية هائلة، كما أنّه يمتاز بالترابط والتشابك، وتسلسل الأفكار في نظام منطقي حسن، إذ لا ينجح إلى استطراد يخرجه عن موضوعه الذي يتناوله، ثم يعود إليه مستدركا.

هذا وإنّه في تأليفه له صفات مميّزة من خلال غزارة علمه باللّغة والنّحو والتصريف، وفي دقة القياس، وقدرة التقصي للمسائل، وفي براعة التعليل وعمق التحليل، مع كثرة الاستشهاد والتمثيل وبإيراده للأمثلة والشواهد اللّغوية أو الشعرية يورد آراء اللّغويين والنحاة، مصطنعا في ذلك غزارة علمه وعمق ثقافته»[2]. فيكون بذلك دقيق الفهم، صافي الطبع، ثاقب النظر، لطيف الحس اللّغوي، يتعمق في العلوم العربية والفلسفية، وكل ذلك كان عونا له على إدراك خفى المعاني والفروق بين الألفاظ.

وما نستنتجه في الأخير أنّه راعى في كتابه طريقة التأليف المنهجي الحديث المتمثل في التصنيف الدّقيق، والبعد عن العشوائية، فهو يبحث في الموضوع الواحد في شتى جوانبه ويستشهد بالنّصوص التي تؤيّد كلامه.

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص11.

(2) البطليوسي: "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، ت: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، (1996)، ج2، ص21.

المبحث الثاني: التعريف بـ"أدب الكاتب" والغرض من تأليفه

أولا: التعريف به

يوسم هذا المصنّف بـ "أدب الكاتب" تارة، وبـ."أدب الكتاب" تارة أخرى، وهو مقسم إلى أربعة كتب هي: كتاب المعرفة، كتاب تقويم اللّسان، كتاب تقويم اليد وكتاب الأبنية، «وهناك من اعتبر "أدب الكتاب" خطبة بلا كتاب»[1]، ومنهم من عدّها رسالة، وفئة أخرى رأت فيها مقدمة.

وهو من سلسلة الكتب التي ألّفها العلماء لإعانة الكتاب المحدثين على الكتابة، إذ يتجه به الوجهة التعليمية، فيبدؤه بمقدمة، يضمنها بنصائح على طريقة بشر بن المعتمر، إلاّ أنه يخالف بشرا في مذهبه الفكري، ويخالف الجاحظ كذلك في عدم الأخذ بالسهولة بل ينبغي تعلّم اللّغة العربية الصحيحة والشعر القديم[2].

كما يطلب إلى الكتّاب الناشئين عدم التعلّق بالفلسفة والمنطق وغيرها من علوم الأوائل التي تغري ناشئتهم، وتبهر عيونهم وعقولهم ، ويطلب إليهم الاهتمام بدلا من ذلك بالقرآن واللّغة والشعر لينفعهم ذلك في عملهم، إذ لا يصح لكاتب دولة عربية إسلامية أن لا يتعمق في هذه العلوم فيكون كالكاتب الذي سأله الخليفة عن تفسيرلفظ عربي فلم يعرف فكان موقفه حرجا[3].

وعليه فإنّ لأدب الكاتب أهمية كبيرة إذ يعد أصلا من أصول الأدب الأربعة حيث قال عنه العلامة "ابن خلدون" في معرض حديثه عن الأدب، «وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين وهي: "أدب الكاتب" لابن قتيبة، وكتاب "الكامل" للمبرد، وكتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، وكتاب

---

(1) ابن خلكان: مصدر سابق، ص43.

(2) ينظر، محمد زغلول سلام: "تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري"، منشأة المعارف بالإسكندرية، (1982)، ص320.

(3) ينظر، المرجع نفسه، ص320.

النّوادر" لأبي علي القالي، وما سوى هذه الأربعة فتوابع لها وفروع عنها»[1]، ولهذا قيل أن من ليس عنده أدب الكاتب فليس بكاتب، ومن ليس عنده الكامل فليس بكامل، ومن ليس عنده أمالي القالي فهو عن الأدب قالٍ.

فهو – إذن–من النّفائس الثمينة التي لا تقدر بثمن والتي من الواجب على الملم بالأدب أن يدرسه ويتشرب أفكاره إذ أنّه أحد المنابع الصافية لهذا الفن، وبما أنّه كذلك فلا ضير في أنّ يجعله "ابن خلدون" أحد أصول الأدب ذلك أنّه يحوي جّل الموضوعات التي تربي في نفس المتأدب نبوغ الفكر وتطور الخيال، والصبر على الصعاب إلى غير ذلك من الشيم، وهدفه من هذا المصنّف الأدبي إصلاح ما وقع فيه كتاب البلاط وأصحاب الدواوين من أخطاء في تأدية واجبهم وهو الكتابة، وذلك بانصرافهم عن التعلم وزهدهم في التأدب، إذ ظنوا أنه يكفي في هذه الصّنعة حسن الخط مع قليل من المعرفة وترديد أبيات من الشعر.

فهو المعالج لهذا الخلل بوسائل ذكرها في رسالته، بعد أن أشار إلى ضرورة إلمام الكتاب بكل مهم من مسائل الفقه، ومعرفة أصوله، من الذكر الحكيم، وحديث الرّسول (صلى الله عليه وسلّم)، كما يجب عليهم دراسة كتب الأخبار وسير السابقين، والإحاطة بالهندسة ،وهو في خضم تقديمه لهذه النّصائح، لا ينسى أن يذُكّر الكتاب بأهمية مراعاة النّواحي النّفسية والخلقية، من تهذيب للنفس وصون للمروءة، كما حرص في نهاية المطاف، على تذكيرهم بضرورة تَخيُّر الألفاظ السهلة والتراكيب السلسة في كلامهم ومخاطباتهم، وأن يراُعوا حال من يلُقى عليه الكلام.[2]

ويكون بذلك كتابا تعليميا لا يدخل في ميدان النقد بالصورة التي نعرفها الآن وعرفه بها العرب من قبل، كما كان كتابه "الشعر والشعراء" أدخل في هذا الموضوع من "أدب الكاتب"[3].

---

[1] داود بن يزيد السعدي: "شرح أدب الكاتب"، ت: محمد مرزاق، دار ابن حزم، بيروت، ط1، (2009) ، ص5.

[2] ينظر ، الزجاجي: " تفسير رسالة أدب الكاتب" ، ت: عبد الفتاح سليم، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، (1993) ، ص– ص9– 10.

[3] ينظر ، محمد زغلول سلام : مرجع سابق، ص321.

ثانيا: الغرض من تأليفه

لقد بيّن "ابن قتيبة" غرضه من تأليف كتابه من خلال مقدمته التي ذكر فيها:

- أنّه يريد علاج الظاهرة التي انتشرت في عصره، وهي ظاهرة شيوع الجهل بين الكتاب، وضآلة معارفهم، إلى حد وقوع المتقدمين منهم في أخطاء وألوان من الجهل فاضحة، وذلك من خلال قوله: «فلما أن رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان، وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له حظا من عنايتي، وجزءا من تأليفي، فعملت لمغفل التأديب كتبا خفافا في المعرفة، وفي تقويم اللّسان واليد»[1]
- «أنّه يحاول بيان ما يجب أن يكون عليه كاتب الديوان وما يحتاج إليه في صناعة الكتابة من مختلف العلوم والثقافة»[2].
- إضافة إلى «صلته بالوزير "عبيد الله بن يحي بن خاقان" وزير المتوكّل العباسي، التي قد هيأت له وضع هذا الكتاب، باعتباره قد اعتنى بطبقة كتاب الديوان التي كان يرأسها هذا الوزير في ذلك الحين»[3].
- كما وضع "ابن قتيبة" هذا الكتاب ليكون « ذخيرة من اللّغة، ومسائل من النحو، وزاد من المعرفة، يقُوم به كاتب الديوان لسانه حين يتحدث، وقلمه حين يكتب وينشئ»[4]،لأن نظام الكتابة قد اتسع نطاقه وتشعب، وأتاح لكثير ممن أغفل التأدب أن يعمل في محيط الكتابة، دون أن يكون هؤلاء على قدر من الثقافة أو حظ من العلوم كبير، إذ كانت همة الكاتب لا تعدو أن يحسن الخط ويقيم حروف الكتابة، أو كما يقول "ابن قتيبة" وهو معرض بهم وساخر منهم لعجزهم وقصورهم: «فأبعد غايات كاتبنا في كتابته أن يكون حسن

---

[1] ابن قتيبة : مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص11.

[2] البطليوسي: مصدر سابق، ص19.

[3] المصدرنفسه، ص19.

[4] المصدر نفسه ، 19.

الخط، قويم الحروف»[1]، ثم إذا صار الكاتب في هذه المرتبة، زها بنفسه وأدركه العجب والغرور، وتظاهر بمظهر العلماء، مما أحنق الجاحظ فكتب رسالة من أمتع رسائله في ذم الكتاب، ومما حدا بابن قتيبة إلى محاولة إصلاحهم فقام بوضع هذا الكتاب[2].

- إضافة إلى هذا فإنّ "أدب الكاتب" ليس «لمن لم يتعلق من الإنسانية إلاّ بالجسم، ومن الكتابة إلاّ بالاسم، ولم يتقدم من الأداة إلاّ بالقلم والدواة، ولكنها لمن شدا شيئا من الإعراب، فعرف الصدر والمصدر والحال والظرف، وشيئا من التصاريف والأبنية، وانقلاب الياء على الواو، والألف عن الياء، وأشباه ذلك»[3].

وما نستنتجه مما سبق أن غرضه منه هو تقديم نصائح للكتاب، لأن الكتابة هي فن صناعة الأفكار وما من كاتب إلاّ سيفنى، ويُبقي الدّهر ما كتبت يداه، ولهذا يجب أن يكتب، ما يسّره في القيامة أن يراه.

المبحث الثالث: منهج الكتاب ونقده

في هذا المشروع الذي يوسم بـ"أدب الكاتب" كان "ابن قتيبة" قريبا من العمل المعجمي، فهو كتاب يشبه إلى حد كبير المعاجم الموضوعية ويضم عددا كبيرا من المفردات اللّغوية مقرونة بشرحها، ومواده مرتبة ترتيبا خاصا، فقد حقق عمل المعاجم الموضوعية فيه[4].

«وهذه التجربة العملية في جمع اللّغة قد وضعته على أعتاب نظرية، علمية لم يقدر لعلماء اللّغة كلتشافها، إلاّ بعد مضي أكثر من عشرة قرون على عملهم هذا، وهذه النّظرية هي ما أطلق عليها علماء اللّغة في

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص9.
(2) ينظر، البطليوسي: مصدر سابق، ص19.
(3) ابن قتيبة : المصدر السابق، ص11.
(4) ينظر، صلاح الدين زرال: مرجع سابق، ص269.

عصرنا هذا نظرية المجال الدلالي، أو نظرية الحقول الدلالية، وهي تقوم على أصول نظرية وطريقة تحليل، وطاقم من المصطلحات مثل أي نظرية علمية أخرى»[1].

ولعل هدفه منه أن:

«- يحافظ على سلامة اللّغة، ويجعلها قادرة على مواكبة العلوم والفنون ويكشف عن معاني الألفاظ المجهولة والغامضة.

- يحاول تعريفنا بظواهر لغوية كالمشترك اللّفظي والأضداد، مع معرفة أصل اللّفظ واشتقاقاته، وتاريخ اللّفظ وتطوره، واختلاف استعماله.
- معرفة كون اللفظة عامية أو فصيحة، والوقوف على ألفاظ مهجورة غير مستعملة.
- العثور على شاهد من الشواهد النحوية واللّغوية، ومعرفة قائل شاهد من الشواهد، وضبط اللّفظة ضبطا صحيا، في أصلها وتصاريفها»[2].

ويجدر بنا قبل الحديث عن كيفية تقسيمه لمدونته أن ننّوه بالعمل الذي قام به في "أدب الكاتب" حيثأنّه عندما حاول أن يشرح المستغلق من الكلمات طغى الجانب التأثيلي أكثر من غيره فأدب الكاتب ارتبط بهدف رسمه "ابن قتيبة" في المقدمة جعله لا يخرج عن إطار الّرجوع إلى الأصول الأولى للكلمات[3].

ويتحدد السبب الذي دعاه لأن ينهج التفسير التأثيلي للكلمات في هذا المشروع قوله مفسرا ذلك: «ولقد بلغني أنّ قوما من أصحاب الكلام سألوا محمدا بن جهم البرمكي أن يذكر لهم مسألة من حدّ المنطق حسنة لطيفة، فقال لهم: ما معنى قول الحكيم: (أول الفكرة آخر العمل، وأول العمل آخر الفكرة؟) فسألوه

---

(1) حلمي خليل: مرجعسابق، ص376.

(2) عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة : " علم الدلالة و المعجم العربي" ، دار الفكر، عمان، (1989)، ص- ص114- 115.

(3) ينظر، صلاح الدين زرال :مرجع سابق، ص271.

التأويل، فقال لهم: مثل هذا كمثل رجل قال: (إنّي صانع لنفسي كذ ا) فوقعت فكرته على السقف، ثم انحدر فعلم أن السقف لا يكون إلاّ على حائط، وأنّ الحائط لا يقوم إلاّ على أسّ، وأنّ الأسّ لا يقوم إلى على أصل، ثم ابتدأ في العمل بالأصل، ثم بالأسّ، ثم بالحائط، ثم بالسقف، فكان ابتداء تفكره آخر عمله، وآخر عمله بدء فكرته...»[1].

إضافة إلى ما جاء في المقدمة التي يعتبرها البعض خطبة، والبعض الآخر رسالة، وهي خطبة طويلة ظفرت بتقدير القدماء، بل إنّ بعضهم تغالى فجعل الكتاب خطبة بلا كتاب كما ذكر ذلك "ابن خلكان" وأهم ما تضمنته:

- بيان الدوافع والأسباب التي جعلته يؤلّف هذا الكتاب في قوله: « إني رأيت أهل زماننا عن سبيل الأدب ناكبين، ومن اسمه متطيّرين، ولأهله كارهين...»[2]،ثم يتطرق إلى الإسفاف الذي حدث في موضوعات الأدب بجميع فروعه، واهتمام الأدباء بأمور تافهة هامشية، فهو يوصي من أراه أن يتخذ من الكتابة مهنة ومن الأدب والبلاغة فنا يتخصص فيه، بأن يتأدب من النّاحية الخلقية قبل كل شيء.
- كما وصّى الكاتب بأن ينزل ألفاظه في كتبه فيجعلها على قدر الكاتب والمكتوب إليه، وأن لا يعطي خسيس الناس رفيع الكلام ولا رفيع الناس خسيس الكلام، ويذكر أمثلة عن العبارات التي ينبغي أن لا يخلط الكاتب بينها في الاستعمال، وأن يضعها موضعها الصحيح، فيقول: «فإنّي رأيت الكتاب قد تركوا تفقد هذا من أنفسهم وخلّطوا فيه، فليس يفّرقون بين من يكتب إليه: (فرأيك في كذا)، وبين من يكتب إليه: (فإن رأيت

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص10.
[2] المصدر نفسه، ص9.

كذا)، و(رأيك) إنّما يكتب بها إلى الأكفاء والمساوين، ولا يجوز أن يكتب بها إلى الرؤساء والأستاذين، لأن فيها معنى الأمر، ولذلك نصبت...»[1].

- وأمر "الدينوري" المتأدبين ترك التقمير والتقعيب أي التشدّق في الكلام متأسيا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: إنّ أبغضكم إلي الثرثارون المتفيهقون المتشدّقون.

كما يستحب للمتأدّب أن يعدل بكلامه عن الجهة التي تلزمه مستثقل الإعراب ليسلم من اللّحن، وقباحة التقعير، وضرب مثالا عن "واصل بن عطاء" الذي كان لا يجيد نطق الّراء فكان لا يتكلم في مجالس التناظر بكلمة فيها راء[2].

- وفي موضع آخر يتحدث عن الإيجاز، وينبه إلى أنّه ليس مستحسنا ومستساغا في جميع الأحوال، فهو ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب، بل لكل مقام مقال، وهو بذلك يضرب أمثلة على هذا[3].

وبعد هذه المقدمة قسّم "ابن قتيبة" كتابه إلى أربعة أقسام سنذكرها فيما يلي:

أولا: كيفية تقسيم الكتاب

يتكون من مقدمة وأربعة أقسام، يتوزع كل منها في أبواب وهي:

« **القسم الأّول:** كتاب المعرفة، ويتألف من ثلاثة وستين بابا.

القسم الثاني: كتاب تقويم اليد، ويتضمن سبعة وأربعين بابا.

القسم الثالث: كتاب تقويم اللّسان، يتوزع في خمسة وثلاثين بابا.

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص14.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص13.

[3] ينظر، المصدر نفسه، 14.

القسم الرابع: كتاب الأبنية، وقد قسّمه إلى أربعة موضوعات هي: أبنية الأفعال، معاني أبنية الأفعال، أبنية الأسماء، معاني أبنية الأسماء» [1].

1- كتاب المعرفة:

يتألف هذا القسم من ثلاثة وستين بابا، وقد أسماه بهذا الاسم لأنّه جمع فيه كل ما يجب معرفته عن تسمية الأشياء التي يقع النّاس في الخطأ والخلط في فهم المقصود منها، ومن أهم مضامينه نذكرها على سبيل المثال لا الحصر، مع بيان مواضع الخلل والاضطراب :

-باب (معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه): ومن ذلك قوله أن:«(الحشمة)يضعها النّاس موضع الاستحياء، قال الأصمعي: وليس كذلك، إنّما هي بمعنى الغضب، وحكى عن بعض فصحاء العرب أنّه قال: " إنّ ذلك لّمما يحشم بني فلان" أي: يغضبهم»[2].

فهو هنا يذكر اللّفظ ثم ما يقابله من معنى يضعه النّاس موضعه ومن ثم يقوم بتصحيح هذا المعنى، مع إيراد الاستشهادات التي تدل على اللّفظ الصحيح من قول الأصمعي مثلا بأنّه يعني الغضب وهو المشهور، ومثل ذلك في باقي الألفاظ الأخرى، وقد ذكر غيره أن «الحشمة تكون بمعنى الاستحياء، وروى عن لبن عباس أنّه قال: لكل داخل دهشة فابدءوه بالتحية، ولكل طاعم حشمة فابدءوه باليمين»[3].

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: علي فاعور، ص7.

[2] المصدر نفسه، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص18.

[3] البطليوسي: مصدرسابق، ج3، ص11.

«وقال صاحب كتاب العين: الحشمة: الانقباض عن أخيك في المطعم، وطلب الحاجة تقول: احتشمت عني، وما الذي حشمك وأحشمك؟»[1].

وفي قوله: «(الآل والسراب) لا يكاد الناس يفرقون بينهما، وإنّما الآل أول النهار وآخره، الذي يرفع كل شيء، وسمي آلا، لأنّ الشخص هو الآل، فلما رفع الشخص قيل: هذا آل قد بدا وتبيّن»[2].

وقد قال البطليوسي (ت: 521هـ) في كتابه أنّ:«هذا الذي قاله، فقد قاله غيره، وإنكار من أنكر أن يكون الآل السراب، من أعجب شيء سمع به، لأنّ ذلك مشهور معروف في كلام العرب الفصيح، فمن ذلك قول امرئ القيس:

فشبهتم في الآل لما تكمّشوا حدائق دوم أو سفينا مقيّرا»[3].

-باب(تأويل ما جاء مثنى في مستعمل الكلام)، وباب (تأويل المستعمل من مزدوج الكلام) وباب (ما يستعمل من الدّعاء في الكلام) وباب تأويل كلام من كلام النّاس مستعمل):

وقد ذكر "ابن قتيبة" في باب (تأويل ما جاء مثنى في مستعمل الكلام) بعض الأمثلة منها: «(ذهب منه الأطيبان): يراد به الأكل والنّكاح»[4]وقد قيل عند بعض الشّراح أنّه يراد به النّوم والنّكاح، ومن المصنّف لأبي عبيد قيل: الأطيبان هما الفّم والفرج[5].

[1] البطليوسي: مصدرسابق ، ص12.
[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص20.
[3] البطليوسي: المصدر السابق، ص17.
[4] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص25.
[5] ينظر، داود بن يزيد السعدي: مرجع سابق، ص23.

وقوله أيضا: «(أهلك النساء الأصفران): الذهب والزعفران»[1]، وقوله : «(العمران): أبو بكر وعمر رضي الله عنهما»[2]، ولكن «من قال هما: عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فيحتج عليه بأنّ أهل الجمل نادوا علي بن أبي طالب:أعطنا سنّة العمرين، وقال الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك:

فَحُلَّ بِسيرةِ العُمَرين فينَا ... شِفاءً للقُلوبِ مِنَ السِّقَامِ»[3]

وفي باب (تأويل المستعمل من مزدوج الكلام) أورد أمثلة كثيرة أيضا منها قوله: «(له الطّم والرّم): الطم: البحر، والرّم: الثرى»[4]،«وقد قال أبو عبيدة : الطّم: الطّمي، والرّم: اليابس، كأنّه من رم إذا بلي، وقال أبو العباس: أصل الطم الماء، وأصل الرّم التراب، كأنّه أراد جاء بكل شيء لأن هذين أصل الدنيا، ويجمعان كل شيء»[5]، وقوله:«(له الضّح والرّح): الضّح: الشمس أي: ما طلعت عليه الشمس، وما جرت عليه الرّيح»[6].

وفي باب (ما يستعمل من الدّعاء في الكلام) يقول: «قولهم (مرحبا): أي أتيت رحبا، أي سعة، و (أهلا): أي: أتيت أهلا لا غرباء فأنس ولا تستوحش، و (سهلا)، أي: أتيت سهلا لا حزنا، وهو في مذهب الدّعاء، كما تقول: لقيتَ خَيرا»[7]، وهذا الكلام يوهم من يسمعه أن هذه الألفاظ إنّما تستعمل في الدّعاء خاصة، وذلك غير صحيح، «لأنّها تستعمل دعاءا وخبرا، فأمّا استعمالها دعاءا فأن ترى رجلا يريد سفرا فتقول له

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص25.

(2) المصدر نفسه، 25.

(3) داود بن يزيد السعدي: مرجع سابق، ص23.

(4) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص26.

(5) داود بن يزيد السعدي: المرجع السابق، ص24.

(6) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص26.

(7) المصدر نفسه، ص26.

مرحبا، وأهلا وسهلا أي: لقاك الله ذلك في وجهتك، وأما واستعمالها بمعنى الخبر، فكأنّ يقدم عليك ضيف فتقول له: مرحبا، وأهلا، وسهلا، أي: إنّك قد صادفت عندي ذلك»[1].

- باب (أصول أسماء النّاس): وفي هذا الباب نجد المسمون بأسماء النبات نحو: حمزة بمعنى بقلة، علقمة وهو الحنظل ، عرادة وهي شجر، سلمة وهي شجرة الأرطى، أما المسمون بأسماء الطّير فنجد: هودة وهي القطاة، القطامي وهو الصقر، اليعقوب وهو ذكر الحجل، السعدانة: وهي الحمامة، عكرمة وهي الحمامة، الهيثم وهو فرخ العقاب[2] ، وأيضا المسّمون بأسماء السباع كعنبس وهو الأسد، أوس وهو الذئب ، هيصم وهو الأسد، والمسمون بأسماء الهوام كالحنشوهو الحيّة، الفرعة وهي القملة وتصغيرها فريعة ومنه حسان بن الفريعة، والمسمون بالصّفات وغيرها. نحو: حوشَب العظيم البطن، والشوذب وهو الطويل، وكهمس بمعنى القصير، والماجد وهو الشريف والكريم وهو الصّفوح، والأريب العاقل...وغيرها[3].

- باب (معرفة ما في السماء والنّجوم والأزمان والرّياح)، وباب (النبات) الذي أورد فيه أمثلة كثيرة مثل: (الذّرق): الخندوق، و(الحُوَض): الأشنان، وهو الحمض، و (الحمض): هو ما ملُح من النّبت[4]، وباب في (أسماء القطنية) وباب (النّخل).

- باب (ذكور ما شهر منه الإناث): وقد قال في هذا الباب: «(اليعسوب: ذكر النّحل»[5]، وقد قال البطليوسي أن الخليل قال: «اليعسوب:أمير النّحل، وكذا قال أبو حنيفة»[6].

---

(1) البطليوسي: مصدر سابق، ص30.

(2) ينظر، ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص- ص36- 37.

(3) ينظر، المصدر نفسه، ص- ص37- 44.

(4) المصدر نفسه، ص 51.

(5) المصدر نفسه، ص53.

(6) البطليوسي، المصدر السابق، ص 55.

– وباب (إناث ما شهر منه ذكور) وقد قال فيه: «والأنثى من الوعول: أرّوية، وثلاث أراوّي إلى العشر، فإذا كثرت فهي الأروى»[1]، فهذا الذي قاله هو قول الأصمعي الذي كان يزعم أنّ الوعل هو الذكر والأنثى هي الأروية، وكان لا يجيز أن يقال للأنثى: (وعلة) « وحُكي نحو ذلك عن الأحمر، وأما أبو زيد فأجاز أن يقال للأنثى وعلة، وذكر أن الأروية يقع للذكر والأنثى»[2].

– وباب (ما يعرف واحده ويشكل جمعه) مثل قوله: «امرأة نفساء:وجمعها نفاس، ويقال نُفاس بضم النُّون عن سيبويه كما قالوا نِـَاب»، [3]وقوله في جمع الشهور مثل: رمضانات، جمادات، شعبانيات...إلخ فقد قال أبو جعفر النّحاس: «وحكى الكوفيون: رماضين و شعابين، وحكى رَضَةٌ على غير الواحد، ويجوز رِماضٌ وشِعابٌ»[4].

– وباب (ما يعرف جمعة وبشكل واحده) مثل قوله: «الذّراريح واحدها (ذُرُّوح) و(ذُرَّاح) و (ذُرُّوح)، والمصارين واحدها (صُّران) بضم الميم، وواحد المصران َصير»[5].

– وباب (معرفة ما في الخيل)، وما يستحب من خلقها، وباب (عيوب الخيل)، وباب (خلق الخيل)، وباب (العيوب الحادثة في الخيل)، وباب (شيات الخيل)، وباب (ألوان الخيل)، وما يكره من شياتها ...إلخ وكل هذه الأبواب لها علاقة بالخيل.

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق،ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص54.

(2) البطليوسي : مصدر سابق، ص57.

(3) داود بن يزيد السعدي: مرجع سابق، ص34.

(4)المرجع نفسه، ص35.

(5) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 55.

– وباب (معرفة ما في خلق الإنسان من عيوب الخلق)، وقد قال في هذا الباب: «وفي النّساء (الضهياء) التي لا تحيض والتي لا ينبت ثدياها، و (المتكاء) التي لا تحبس بولها، وهو من الرّجال (الأمتن)»[1].

وهذا الذي قاله "ابن قتيبة" هو قول أبي عبيدة معمر ، وهو مما غلط فيه، فاتبعه على غلطه، والصّواب: «المثناء، والدّليل على ذلك قولهم للرّجل أمتن، فهذان كأحمر وحمراء، وهو قول الأصمعي كذلك، إذ كان ينكر قول أبي عبيدة ويردّه، وهكذا حكى أبو عبيد القاسم عن أبي يزيد: فأما المتكاء: فهي: البظراء، ويقال للبظر: المتك (بفتح الميم)، و(المتك) بضم الميم»[2].

–وباب آخر سمّاه (أبواب الفروق) تندرج تحته عدة فروق منها: فروق في خلق الإنسان وفروق في الأسنان، وفروق في الأفواه، وفروق في ريش الجناح، وفروق في الأطفال، وفروق في السفاد، وفروق في الحمل، والولادة، والأصوات.

–وباب آخر سمّاه باب (معرفة في الطّعام والشراب) ثم نجده يسمي بابا آخر (معرفة في الشراب)، وباب (معرفة في اللّبن) وباب (معرفة في الطعام)، ويعود مرّة أخرى إلى الفروق ويضع أبوابا تحت اسم باب (فروق في قوائم الحيوان) وفروق في الضروع، وفروق في الرحم والذكر، وفروق في الأرواث.

وما نستنتجه في الأخير من هذا القسم هو عدم الترتيب والتكرار فمثلا في باب (معرفة في اللّبن) و باب (معرفة في الطعام) كان من الممكن وضعها تحت باب واحد وهوباب (معرفة في الطعام والشراب)، ولكن على الرّغم من وجود الكثير من الخلل والاضطراب فيما قاله "ابن قتيبة"إلاّ أنّه عالم جليل يستحق التقدير والاهتمام لما نبّه إليه الناس في هذا الكتاب من الأخطاء التي يقعون فيها في تسمية الأشياء وتنبيههم للمصطلح الصحيح.

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص73.

[2] البطليوسي: مصدر سابق، ص73.

2- كتاب تقويم اليد:

ويتألف من سبعة وأربعين بابا، وغرضه منه هو تصحيح الكتابة لما لها من أهمية كبيرة لأن«الكلام المنطوق يذهب منه الكثير ولا يعلق بالذهن منه إلاّ القليل، وقد ضاع من التراث العربي شعر ونثر وأدب كثير بسبب ندرة الكاتبين عند العرب قبل الإسلام»[1].

والكتابة في أبسط تعريف لها «عبارة عن رموز مرئية للأصوات اللّغوية المسموعة بينما الكلام المنطوق هو موجات صوتية مسموعة متعارف عليها بين أبناء مجتمع لغوي واحد»[2].

وما يلفت النظر في كتابه هو التنبيه إلى طريقة الكتابة الصحيحة حيث يقول فيه: «الكتّاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه، ليفصلوا بالزّيادة بينه وبين المشبّه له، ويسقطون من الحرف ما هو في وزنه، استخفافا واستغناء بما أُبقي عما أُلقي إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون من الكلمة»[3].

ومنه نشعر إلى أي مدى كان الكتّاب في عصره يخطئون في كتابة العربية للاختلاف الواضح بين اللّغة المنطوقة واللّغة المكتوبة .

ومن أهم مضامين هذا القسم من الكتاب ما يلي:

- باب (إقامة الهجاء) حيث فَصَّل فيه "ابن قتيبة" المراد بتقويم اليد وذكر مثالا عن الكتاب الذين يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبه به، وذكر أنّ:«العرب كذلك يفعلون، ويحذفون من اللّفظة

(1) حلمي خليل: " الكلمة دراسة لغوية معجمية "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1996)، ص 75.

(2) المرجع نفسه، ص 75.

(3) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 108.

والكلمة، نحو قولهم: لم يـَكُ) وهم يريدون (لم يكن)، و (لمبأُلْ) وهم يريدون لم أُبـَال)، ويختزلون من الكلام ما لا يتم الكلام على الحقيقة إلاّ به، استخفافا وإيجازا، إذا عرف المخاطب ما يعنون به»[1].

ونلاحظ أنه يقوم بتبرير ما جاء به الكُتـّاب نحو قوله: «وربما لم يمكن الكتـّاب أن يفصلوا بين المتشابهين بزيادة ولا نقصان فتركوهما على حالهما، واكتفوا بما يدل من متقدم الكلام ومتأخره مخبرا عنهما، نحو قولك للرّجل: (لن يغزو) وللاثنين (لن يـَغزوا) وللجميع (لن يغزوا) ولا يفصل بين الواحد والاثنين والجميع (...) وأمّا ما ينقصون للاستخفاف فحروف المدّ و اللين و غيرها»[2].وما نستنتجه من ذلك أنّ العربية ليست بدعا في ذلك، إذ لا يوجد شعب لا يشكوا من هذه المشكلة، إن قليلا وإن كثيرا، وما تعانيه اللّغتان الفرنسية والإنجليزية من جّراء ذلك قد يفوق ما في غيرهما، حتى أن بعض علماء اللّغة عندهم يعدون طريقة الكتابة كارثة وطنية[3] .

- كما تحّدث "ابن قتيبة" عن ألف الوصل وألف الاستفهام ودخولها على ألف القطع، وعن ألف الفصل. ففي باب (ألف الوصل في الأسماء)، نجده يعطي عدة أمثلة من بينها : أنّ «(بسم الله) تكتب هكذا إذا افتتحت بها كتابا أو ابتدأت بها كلاما، بغير ألف (..) فإذا توسطت كلاما أثبتت فيها ألفا نحو (أبدأ باسم الله) و (أختم باسم الله)»[4].

وفي هذا السياق يتحدث "حلمي خليل" على أنّ «الخط العربي الذي يقوم أساسا على كتابة الكلمة المفردة، إذ أننا عندما نكتب كلمة (ابن) نكتب بالألف كما لو كانت هذه الكلمة مستقلة قائمة برأسها في النطق، ويصدق هذا في حالة وقوع هذه الكلمة في أول الكلام، أما إذا بُقت بحركة فلا مبرّر لهذه الألف من الناحية الصوتية، لأنّ نطقنا لهذه الكلمة مثلا مسبوقة بحرف الفاء (فابن) يلغي تماما وجود هذه الألف، إذ تنطق

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص108.

[2] المصدر نفسه، ص- ص108- 109.

[3] ينظر، حلمي خليل: "الكلمة دراسة لغوية معجمية"، ص 76.

[4] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص109.

الفاء ثم فتحة ثم الباء ثم النون، ويترتب على ذلك أن ما بين الفاء والباء ليس ألفا، وإنّما هي فتحة قصيرة لا غير»[1].

– وقد تحدث كذلك عن أداة التعريف في باب (الألف مع اللاّم للتعريف) حيث نلاحظ أنّ اللاّم تظهر في النطق أحيانا، وتختفي أحيانا.

– وفي باب (ما تغيّره ألف الوصل) وباب (دخول ألف الاستفهام على ألف الوصل) يقول:«فإذا دخلت ألف الاستفهام على ألف الوصل ثبتت ألف الاستفهام وسقطت ألف الوصل في اللّفظ والكتاب»[2].

ويستشهد بآيات من القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿ سواء عليهم أَسْتغفَرْتَ لهم﴾[3]، ومثله: ﴿أصطفى البنَاتِ على البنين﴾[4]...وهكذا.

– وتحدّث أيضا عن دخول ألف الاستفهام على الألف واللاّم التي تدخل للمعرفة فقال: «إذا أدخلت ألف الاستفهام على الألف واللاّم اللتين للتعريف ثبتت ألف الاستفهام وحدثت بعدها مدّة»[5]، نحو قول الله عزّ وجل: ﴿ءآ لله خَيْرٌ أَما يُشْرِكُون﴾[6]، وعند دخول ألف الاستفهام على ألف القطع وكانت ألف القطع مفتوحة نحو قول الله تعالى: ﴿إذ قال الله يا عيسى ابن مريم ءأنت قلت للنّاس﴾[7].

* وفي (باب ألف الفصل)ذكر أنها تزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النّسق في مثل (وردوا وكفروا)[8].

---

[1] حلمي خليل :مرجع سابق، ص76.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 111.

[3] سورة المنافقين، آية: 6.

[4] سورة الصافات، آية: 153.

[5] ابن قتيبة، المصدر السابق، ص 111.

[6] سورة النمل، آية: 59.

[7] سورة المائدة، آية: 116.

[8] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص112.

– كذلك عقد عدّة أبواب أخرى نحو: باب (الألفين يجتمعان فيقتصر على إحداهما، والثلاث يجتمعن فيقتصر على اثنتين)، وباب (حذف الألف مع الأسماء وإثباتها)، وباب (حذف الألف مع الأسماء في الجمع).

– وفي باب (ما إذا اتصلت) قال: «وقد كتبت في المصحف وهي اسم مقطوعة وموصولة، كتبوا: ﴿إنّ ما توعدون لآت﴾[1].مقطوعة، وكتبوا: ﴿إنّما صنعوا كيد ساحرٍ﴾[2]موصولة، وكلاهما بمعنى الاسم»[3].

وفي هذا الباب نستنتج أن (ما) تكون اسما في قراءة من قرأ (كيد ساحر) بالرفع، وأما من نصب كَيْدَ ساحر، فما في قراءته صلة فكأنّ الذي كتب المصحف إنّما كتبه على قراءة من نصب ، فلذلك وصلها[4].

– وأيضا عقد بابا أسماه باب (مَن إذا اتصلت)،وقد قال هنا: «تكتب (عّمن سألت) و (مِمَّن طلبت) فتصل للإدغام (...)، وتكتب (فَيَمْنَ رَغِبت؟)فتصل للاستفهام»[5]. ثم نجده يقول: «(كُلٌّ مَنْ) مقطوعة في كل حال، فأمّا (مِمَّن) و (مِمَّا) فإنّهما موصولتان أبدا»[6].

وما نستنتجه هنا أنّ هنّاك تناقض منه، وكان الصواب أن يقول كّل(من) إذا كانت خبرا غير استفهام فهي مقطوعة أبدا، إلاّ مِمَّن وعّمْن فإنّهما موصولتان، وإن كانتا لغير الاستفهام من أجل الإدغام، وإن كان أراد أنّ هذه الكلمة التي هيكلّ) إذا أضيفت إلى (من) فهي مقطوعة، فهو كلام صحيح، لا اعتراض فيه[7].

– وتحدث أيضا عن "لا" إذا اتصلت في باب آخر، إضافة إلى الحروف التي توصل بما وإذ، وغير ذلك مثل: (يومئذ)، و (حينئذٍ)،.. وغير ذلك.

---

[1] سورة الأنعام، آية: 134.

[2] سورة طه، آية: 69.

[3] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 116.

[4] ينظر ، المصدر نفسه، ص117.

[5] المصدر نفسه، ص 117.

[6] المصدر نفسه، ص 117.

[7] ينظر، البطليوسي: مصدر سابق، ص 121.

– وأيضا عقد أبوابا منها: باب (الواوين تجتمعان في حرف واحد)، وباب (الألف واللاّم للتعريف يدخلان على لام من نفس الكلمة)، وباب (هاء التأنيث)، وباب (مازيد في الكتاب).

– ثم ما قاله عن أهمية الرّسم الحقيقي في كتابة الحروف الموجودة في المصاحف فيباب (من الهجاء أيضا)، حيث قال: «تكتب (إذا)بالألف ولا تكتب بالنّون، لأن الوقوف عليها بالألف، وهي تشبه النّون الخفيفة، في مثل قوله تعالى:لنسفعً ا بالنّاصية﴾[1]، و ﴿ليكونا من الصّاغرين﴾[2]، إذا أنت وقفت وقفت بألف، وإذا وصلت وصلت بنون»[3]، حيث قال الفّراء: «ينبغي لمن نصب بإذن الفعل المستقبلأن يكتبها بالنّون، فإذا توسطت الكلام، وكانت لغوا، كتبت بالألف»[4].

وهو يقول: «وأحبّ إلي أن تكتبها بالألف في كل حال لأن الوقوف عليها بالألف في كل حال»[5].

وما نستنتجه هنا هو أنّ النّاس اختلفوا في (إذن)كيف ينبغي أن تكتب، فرأى بعضهم أن تكتب بالنّون على كل حالوهو رأي أبي العباس المبرّد، ورأى قوم أن تكتب بالألف على كل حال، وهو رأي المازني، ورأى الفّراء أن تكتب بالنّون إذا كانت عاملة، وبالألف إذا كانت ملغاة[6].

– وتحدث عن ما يكتب بالياء والألف من الأفعال، وما يكتب بالألف والياء من الأسماء، وعن الحروف التي تأتي للمعاني، وما نقص منه الياء لاجتماع الساكنين، وباب (الأمر بالمعتل من الفعل)، والهمزة وباب (التأريخ والعدد)، وباب (التثنية).

---

[1] سورةالعلق، آية: 15.

[2] سورة يوسف، آية: 32.

[3] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 121.

[4] البطليوسي: مصدر سابق، ص 124.

[5] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 121.

[6] ينظر، البطليوسي: المصدر السابق، ص124.

- كما كان له حديث عن المستوى الصرفي وأهميته في تغيير المعنى في باب (مالا ينصرف).

وما نستنتجه في الأخير من منهج "ابن قتيبة" في تقويم اليد ما يلي:

- أنّه وضعه لتصحيح الكتابة وتجنيب الغافلين عن الأدب وفنونه أخطاء قد تقع بأيديهم، ولم يرد الإطناب في كتابته تشجيعا لهم على إفهامه، والتمثل بما جاء به.
- أنّ أحاديث الأحكام ليست الّركيزة الوحيدة التي تخّول للكاتب إتقان كتابته وإحكامها، بل لا بدّ له من النّظر فيها دون ذلك من أخبارناّلاس لاستكشاف النّوادر والطرف وإعمالها في الكلام، وقد أوضحه في قوله في المقدمة: «لا بدّ له من دراسة أخبار النّاس، وتحفظ عيون الحديث ليدخلها في تضاعيف سطوره متمثلا إذا كتب ، ويصل بها كلامه إذا حاور»[1].
- كما أن الكتابة هي فّن صناعة الأفكار، والكتابة الهادفة معاناة طويلة يسبقها تنقيح للأفكار، وترتيب لها، ومن ثم يقدّمها الكاتب الهادف إلى القارئ على طبق من ذهب وهو سعيد بذلك غاية السعادة دون أن يصاب ذلك القارئ بعسر هضم فكري، بعيدا عن النقد الهدام، والمراوغة الفاشلة.

فهو في هذا القسم يعمل على شرح الأبواب ويأتي بتأكيد من القرآن الكريم بالإضافة إلى الأبيات الشعرية.

[1] ابن قتيبة : مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل ص 12.

3- كتاب تقويم اللّسان:

والقصد منه هو تصحيح اللّسان أو النطق، وهو يتوزع على خمسة وثلاثين بابا، نذكر منها أمثلة مع بيان مواضع الخلل والاضطراب وهي:

- باب (الحرفين اللّذين يتقاربان في اللّفظ وفي المعنى ويلتبسان فربما وضع النّاس أحدهما موضع الآخر) ومثاله: «(عَرْضُ الشيء) إحدى نواحيه، و(عَرَضُ الشّيء) خلاف طوله»[1]، وقوله: «(الذّبح) مصدر ذَبَحْتُ، و (الذِّبْحُ) المذبوح»[2].

- و باب (الحروف التي تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها) نحو قوله: «(الإربة) الحاجة، و(الأُربة) العقدة»[3] وقوله: «(اللُّوح) العطش، و (اللُّوح) الهواء»[4].

- وباب (اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني) نحو قوله: رجلٌ مبطَّنٌ) إذا كان خميص البطن، و (بطينٌ) إذا كان عظيم البطن في صحة»[5].

- وباب (المصادر المختلفة عن الصّدر الواحد) وفيه يقول: «وجدت في الغضب (مَوجدة) ووجدت في الحزن (وجدًا»[6]، وأيضا في قوله: « سكَرتِ الرّيح (سُكُورا) أي: سكنت بعد الهبوب، وسكَرْتُ البِئْرَ أسكُرُ (سَكْرًا) إذا سَدَدْتَهُ، وسكر الرَّجلُ يَسْكُرُ (سُكْرًا وسَكَرًا)»[7].

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 144.

(2) المصدر نفسه، ص 145.

(3) المصدر نفسه، ص 150.

(4) المصدر نفسه، ص 151.

(5) المصدرنفسه، ص 152.

(6) المصدر نفسه، ص 154.

(7) المصدر نفسه، ص 155.

والملاحظ هنا أنّه « خالف ترجمة الباب، لأنّ بدايته كانت بالمصادر المختلفة عن الصّدر الواحد، ولعلهما صدران مختلفان، فأحدهمافعَ ل مفتوح العين، والثانيفَعِ لَ مكسور العين، فإن احتج له محتج بأنّه أراد أنّهما فعلان متفقان في أنّهما ثلاثيان، وإن اختلفا في كسر العين وفتحها، انتقض عليه ذلك، فإنّه قد ذكر في هذا الباب: بَ لَي، وأبلَى، وَحِمى وأحْمَ ى، وسَفَر وأَسْفَر، ونزعَ ونازَع، وعَجَز وعَجَّز، وهذه كلّها صدور مختلفة بعضها ثلاثي وبعضها رباعي وبعضها أكثر من ذلك»[1].

– ثم عقد بابا أسماه (باب الأفعال) التي من بينها قوله: «(كَبِرَ الرجل) إذا أسَنَّ، و (كُبِر الأمر) إذا عَظُم»[2].

هذا وإنّه قد حكى في باب (تسمية المتضادين باسم واحد)الهاجد المصلّي باللّيل، وهو النّائم أيضا، وقال في باب (فَعَلْتُ وفعلت بمعنيين متضادين)، « تهجّدت: صلّيت باللّيل، ونمت»[3].

– وفي باب (ما يكون مهموزا بمعنى، وغير مهموز بمعنى آخر) مثل قوله: «عِبْ أت المتاع) والطيب تعبئة، إذا هيأته وصنعته، و (عبأت) الطيب أيضا – بلا تشديد– فأنا أَعبؤه، و (ا عَبَ أْتُ بفلان) هذا كله بالهمز، و (عّبيتُ الجيش) بلا همز، هذا قول الأخفش»[4].

– وذكر أيضا عدّة أبواب حول الهمزة منها باب (الأفعال التي تهمز والعوام تدعُ همزها)، وباب (ما يهمز من الأفعال والأسماء، والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها)، وباب (مالا يهمز والعوام تهمزه).

(1) البطليوسي: مصدر سابق، ص 144.
(2) ابن قتيبة: مصدر سابق، ص 159.
(3) البطليوسي: المصدر السابق، ص 157.
(4) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 167.

– وأيضا ما يخص التشديد لأن طريقة الكتابة تهمل في كثير من المواضع وضع هذه الشّدّة رغم ظهورها في النّطق[1]، فكتب أبوابا في هذا الموضوع منها: باب (ما يشدد والعوام تخففه)، وباب (ما جاء خفيفا والعامة تشدّده)، وتحدث عن علاقة الحرف بالحركة في باب (ما جاء ساكنا والعامة تحّركه)، و (ما جاء محّركا والعامة تسكنه)، وباب (ما جاء مفتوحا والعامة تكسره)، وباب (ما جاء مكسورا والعامة تفتحه)، و(ما جاء مفتوحا والعامة تضمه)، و (ما جاء مضموما والعامة تفتحه)، و (ما جاء مضموما والعامة تكسره)... وهكذا، حتى إن "ابن جني" (ت: 392هـ) يقول في وصف علاقة الحرف بالحركة أنّ:«الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه»[2].

كما يقول:«لما كان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف، صارت كأنّها قد حلّته، وصار هو كأنّه قد تضمنها»[3].

– وتحدث عن نطق السين صاد ونطق الصاد سينووضع أبوابا حول ما جاء على فَعِلْتُ بكسر العين والعامة تقوله على فَعْلْتُ بفتحها والعكس...إلخ، وباب (ما ينقص منه ويزاد فيه ويبدل بعض حروفه بغيره)، وما يعدّى بحرف صفة أو بغيره والعامة لا تعدّيه أو لا يعدّى والعامة تعدّيه.

–وباب (ما يتكلم به مثنى والعامة تتكلم بالواحد منه)، و (ما جاء فيه لغتان استعمل النّاس أضعفهما)، وباب (ما يغير من أسماء النّاس)، و (ما يغير من أسماء البلاد)...وهكذا.

وما نستنتجه في الأخير من هذا القسم أنّ "ابن قتيبة"كتبه لتصحيح النّطق لكثرة الأخطاء التي يقع فيها الإنسان عند نطقه لبعض الكلمات.

---

(1) ينظر، حلمي خليل: "الكلمة دراسة لغوية معجمية" ،ص 79.

(2) المرجع نفسه، ص 79.

(3) المرجع نفسه، ص 79.

4- كتاب الأبنية:

يعتبر القسم الّرابع من "أدب الكاتب" إذ يتحدث فيه "ابن قتيبة" عن مختلف الأبنية الصّرفية، ودورها في أداء المعنى، يحوي أربع موضوعات هي:

أ- أبنية الأفعال: وهي تتكون من ستة عشر بابا وفي هذا القسم أجاز "ابن قتيبة" أشياء كثيرة منها:

- باب (فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ باتفاق المعنى): ذكر أمثلة منها قوله:«عَمَر الله بك دارك، وأَعْمرها (...) ، نَهَجَ الثَّوبُ وأَنْهَجَ إذا بَلِيَ، وسَكَتَ القَوم وأَسْكَتُوا..»[1]، وفي قوله أيضا: «هَرقْتُ الماء وأَهْرَقْتُه»[2]، فهذا الذي قاله قد قاله بعض اللّغويين ممن لا يحسن التصريف، وتوهم أن هذه الهاء في هذه الكلمة أصل فهو غلط، والصحيح أنّ «هَرقْتُ وأهرقَت فعلان رباعيان معتلان أصلهما أَرَقْتُ، فمن قال هرقت، فالهاء عنده بدل من همزة أفعلت، كما قالوا: أرحت الماشية وهَرَحْتُها، وأَذَرْتُ الثوب و هَذَرْتُه»[3].

- وبابفَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتفاق المعنى واختلافها في التّعدي): ومن ذلك قوله «زَرِيْتُ عليه وأَزْرَيْتُ به، وَرَفَقْتُ به وأَرْفَقْتُه، ودَخَلْتُ به وأَدْخَلْتُه ، وذَهَبْتُ بالشيء وأَذْهَبْتُه»[4].

«وفي قوله: رَفَقْتَ بوأَرْفَقْتُه ، فقد قال في باب ما جاء مضموما والعامة تفتحه، رَفَقَ الله بك، ورَفَقَ عليك، وأَرْفَقَكَ إرفاقا، فأنكر الفتح، وروي عنه ها هنا بالفتح»[5].

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 197.

(2) المصدر نفسه، ص 198.

(3) البطليوسي: مصدر سابق، ص 242.

(4) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 202.

(5) البطليوسي: المصدر السابق، ص 245.

- وفي باب (أَفْعَلْتُ الشّيء، وجدته كذلك) وباب (أَفْعَلْتُ الشّيء، عرّضته للفعل): ومن ذلك قوله في الأول: أتيت فلانا فأحمدته وأذممته وأخلفته أي:وجدته محمودا ومذموما ومخلافا للوعد»[1].

وفي الثاني قوله: « أقتلت الرجل عرّضته للقتل، وأبعت الشيء عرّضته للبيع»[2].

- وباب (أفعل الشيء ،حان) مثل أركبت المهر) حان أن يركب، و (أحصد الزرع) حان أن يحصد»[3].
- ومثله في باب (أفعل الشيء: صار كذلك وأصابه ذلك)، وأيضا باب (أفعل الشيء: أتى بذلك واتخذ ذلك)، وباب أفعلت الشيء: جعلت له ذلك).
- وباب (أفعلت وأفعلت بمعنيين متضادين)، وباب (فعلت وفعلت بمعنيين متضادين)، ومثال الأول: «(أودعت فلانا مالاً) دفعته إليه وديعة و (أودعته)قبلت وديعته»[4]. ومثال الثاني: «بعت الشيء اشتريته وبعته»[5].
- وبابأفعلته ففعل) مثل: «أدخلته فدخل»[6]، وباب فعلته فانفعل، وافتعل) مثل: «كسرته فانكسر، وحسرته فانحسر»[7]...وهكذا.

ب– معاني أبنية الأفعال: ويضم تسع وعشرون بابا من أبرزها:

- باب فعلت ومواضعها) وباب أفعلت ومواضعها)، و (فاعلت ومواضعها)، و (تفاعلت ومواضعها)، و (تفعّلت ومواضعها)، و (استفعلت ومواضعها)، و (افتعلت ومواضعها)، ومن ذلك قوله: «تأتي فعّلت بمعنى أفعلت كقولك: (خبّرت وأخبرت) (..) وتدخل فعّلت على أفعلت إذا أردت تكثير العمل والمبالغة تقول:

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 203.
(2) المصدر نفسه، ص 202.
(3) المصدر نفسه، ص 203.
(4) المصدر نفسه، ص 206.
(5) المصدر نفسه، ص 207.
(6) المصدر نفسه، ص 207.
(7) المصدر نفسه، ص 208.

(أجدت وجّدْت) (...) وتدخل فَعلتُ على فعلت، إذا أردت كثرة العمل فتقول، (قطعتُه)، و (قطّعتُه) آرابا، وكذلك (كَسَرْتُه) و (كسّرتُه) (...) وتأتي فعّلت مضاّدة لأُفعلْتُ، نحو (أفطرْتُ) جُوتُ المقدار، و (فّرطتُ) قصّرتُ (...) وتأتي فعّلتُ لا يراد بها التكثير نحو (كلّمتُه) و (علّمتُه)»[1]،وهكذا مع بقية الأبواب الأخرى.

- وباب (ما يهمز أوسطه من الأفعال، ولا يهمز بمعنى واحد): إذ ما يلاحظ في هذا الباب أنه لا وجه لذكر الأوسط في هذه الترجمة«لأنّ جميع ما أورده فيه لبس فيه شيء مهموز الأوسط إلاّ (رأى العُود يذأى)، وسائر ما ذكره إما مهموز اللاّم، نحو رقأت في الدرجة، ورقأ الدم، وناوأتُ الّرجل، ودارأته، ونحو ذلك، وإما مهموز الفاء، نحو تأممتك، والواجب إسقاط الأوسط من الترجمة ليصح الكلام »[2].
- وتحدث كذلك عن أوزان الفعل الثلاث المجّرد في الأبواب التالية: باب(فَعَل يَفْعُل ويَفْعِل) مثل: «(عطَس يَعْطُس ويَعْطِس)»[3]، وبَاب(فَعَل يَفْعُل ويَفعل) مثل: « مضغَ يمْضُغ ويَمضَغ)»[4] ، وباب (فَعَل يفعَل ويفعِل) مثل: «نبَح الكلبُ ينْبَحُ وينبِحُ»[5]،وباب (فَعِل يفعَل ويفعِل) مثل: « حسِبَ يحْسَبُ و يحسِبُ»[6]، يحسِبُ»[6]، ومثله، يئِسَ، ونَعِمَ وبئِسَ، فقد أورد "ابن قتيبة" هنا أربعة أفعال عدّها شاذة البناء، لأن الشائع الشائع في نظائرها الفتح، فزاد البطليوسي خامسا هو(بَئِسَ)زاعما أنّه وجده في بعض نسخ "أدب الكاتب"، فتكون الأفعال الشاذة من الصحيح على هذا خمسة[7].

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص- ص209- 210.

[2] البطليوسي: مصدر سابق، ص 248.

[3] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 217.

[4] المصدر نفسه، ص 219.

[5] المصدر نفسه، ص 219.

[6] المصدر نفسه، ص 220.

[7] ينظر، البطليوسي: المصدر السابق، ص 250.

وذكر "ابن قتيبة" أن المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر نحو (وَعِيَ يَعِي)...»[1].

- تحدّث كذلك عن ظاهرة الإبدال في باب (المبدل) وذهب في هذا الباب مذهب أهل اللّغة، فجميع ما ذكره فيه من المبدلغير صحيح على مقاييس النّحويين لأنّ البدل عندهم لا يصح إلاّ في الحروف التي بينها تجاوُر في المخارج أو تناسب في بعض الأحوال[2].

كما انتقى البطليوسي بعض المفردات من كتابه منكرا عليه إيرادها ضمن باب (المبدل) قائلا: « وأما مثل أشرت العود ونشرته ووشرته، وجاحفت عنه وجاحشت، ولبج به، ولبط به، فلا يرونه بدلا، وإنّما هي ألفاظ تتقارب صيغها ومبانيها، وتتدانى أغراضها ومعانيها، فيتوهم المتوهم أنّ أحدهما بدل من الآخر..»[3]، فهي إذن مفردات لا يمتنع وقوع الإبدال فيما بين حروفها، فالذي عناه اللّغويون أن "أشرت العود ونشرته" بمعنى واحد، «وقد جمع النّحويون حروف البدل، وحصروها وعددها عندهم اثنا عشر حرفا يجمعها قولنا: إن طال وجدى همت، وجمعها أبو علي البغدادي في قولك: طال يوم أنجدته، كما جمعوا الحروف التي يحكم عليها بالزّيادة فجعلوها عشرة، يجمعها قولنا: هويت السمان، وقوله (أسلمنى وتاه)»[4].

- وأمّا في باب (إبدال الياء من أحد الحرفين المثلين ، إذا اجتمعا) مثل: «(تظنّيت) من الظّن، وأصله تظنّنْتُ»[5]، «فهذا الإبدال كراهة اجتماع ثلاث نونات، فأبدل من الحرف الثالث الياء، لأنّها أخف كما قالوا: ديوان، والأصل دوان، فاستثقلوا التشديد، وأبدلوا من النّون ياء»[6].

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 220.

[2] ينظر، البطليوسي: مصدر سابق، ص 253.

[3] المصدرنفسه، ص 253.

[4] المصدر نفسه: ص 253.

[5] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 220.

[6] داود بن يزيد السعدي: مصدر سابق، ص 167.

- ونجده يضع عنوانا باسم (ما تكلّم به العامة من الكلام الأعجمي) تحدّث فيه عن التعريب واستشهد بقول الأصمعي:« الزّرجون هو الخمر، وأصله بالفارسية زَركون، أي: لون الذهب»[1]...وهكذا مع باقي المصطلحات الأخرى.
- وتحدث عن الصّفات في باب دخول بعضها على بعض، مثل: « (جئت من عندك)»[2]،حيث تدخل (من) على (عند).
- وباب (دخول بعض الصفات مكان بعض) مثل: «دخول (في) مكان (على) تقول: (لا يدخل الخاتم في إصبعي) أي: على إصبعي»[3].
- وباب (زيادة الصفات) وفيه يسمي "ابن قتيبة" حروف الجّر صفات وهي عبارة كوفية لا بصرية، وإنّما سموها صفات لأنّها تنوب مناب الصّفات، وتحل محلّها[4]، ويستشهد بالآيات القرآنية مثل قول الله عز وجل: ﴿تنبتُ بالدُّهْنِ﴾[5]،وقوله : ﴿اقرأ باسم ربك ﴾[6].
- وباب (ادخال الصّفات وإخراجها) مثل: « (شكرتُكَ، وشكرْتُ لَكَ)، و (نصحتُكَ، ونَصَحْتُ لَكَ)»[7].

« وهذا الباب موقوف على السّماع، ولا يجوز القياس عليه وإنّما لم يجز أن يجعل مقياسا كسائر المقاييس لأنّ الفعل إنّما يحتاج في تعديه إلى وساطة الحرف، إذا ضعف عن التّعدي إلى معموله بنفسه، فتعدّيه بلا واسطة

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق،ت:فاتن محمد خليل اللبون، ص 227.
(2) المصدر نفسه، ص 229.
(3) المصدر نفسه، 231.
(4) ينظر، البطليوسي: مصدر سابق، ص 295.
(5) سورة المؤمنون، آية: 20.
(6) سورة العلق، آية: 1.
(7) ابن قتيبة: المصدر السابق، ص 240.

دليل على قوته، وتعدّيه بواسطة دليل على ضعفه، فمن أجاز بنفسه تارة وتعديه بواسطة تارة من غير أن يكون بين الحالتين اختلاف، كان كمن أجاز اجتماع الضدّين»[1].

ج- أبنية الأسماء: ويحتوي على ما يقارب ثلاثة وأربعين بابا نذكرها على سبيل المثال:

- باب (ما جاء من ذوات الثلاثة فيه لغتان) مثل: (وَفعَل) (فَعْل) و (فُعْل)، (فِعْل) و (وَفعَل) (فَعِل) و (فَعُل) و (وفِعْل) (فِعْل) و (وفعل) (فَعْل)، (فعِل) و (فُعِل) (فُعْل)، (فعَل) و (فُعَل)، (فَعَل) و (فُعْل)، (فُعَل وفِعَل)، (فَعَل) و (فُعَل) و (فُعَل)، و (فُعْل) وفِعْل)، و (فُعْل) وفُعُل) وفي كل نوع منها ذكر أمثلة لتسهيل الفهم على القارئ وهو يقصد بلغتان أنّه على اختلاف الحركة في المصطلحين إلاّ أنّ لهما معنى واحد.
- وباب (ما جاء على فعلة فيه لغتان) أيضا تضمن عدة أمثلة نحو: (فَعْلَة وفِعْلَة)، و(فِعْلَة وفُعْلَة)،و(فَعْلَة وفُعْلَة)، فُعْلَة وفَعَلَة)، فُعْلَة وفُعَلَة)فُعولَة وفَعَلَة)،و(فَعْلَة وفَعلَة)فَعِلَة وفِعْلَة)، و(فَعْلَة وفُعْلَة)،و فِعْلَة) بالواو والياء)، و فُعْلَة) بالياء، وأصلها بالواو)، وذكر أمثلة كثيرة لتوضيح ذلك.
- وباب (ما جاء على فعالة مما فيه لغتان): مثل قوله: (فَعالة وفِعالة) بفتح الفاء وبكسرها، وهي « الطَّانة والرِّطانة) ، والوَقاية والوِقاية)، و(الوَكالة والوِكالة)...»[2]،ومثله في: (فَعالة وفُعالة)، و (فَعالة فُعَالة).
- وباب (ما جاء على مفعلة فيه لغتان) وذكر فيه مثلا: (مَفْعَلة ومفعِلة) بفتح الميم مع فتح العين أو كسرها وذلك نحو قوله: « أرض مَهلَكة ومَهلِكة) و (مَضَلَّة ومَضِلّة)...»[3].

---

[1] البطليوسي: مصدر سابق، ص 306.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 224.

[3] المصدر نفسه، ص 259.

- وتحدث عن (ما جاء فيه ثلاث لغات من بنات الثلاثة) مثل: «رأيته قِبَلاً وقُبُلاً وقُبْلاً أي معاينة (..) وكذلك: العُصُر والعَصْر والعُصْر) أي: الدّهر»[1]، ومعنى ذلك أنّ مصطلح "العصر" على الرّغم من أنّ له ثلاث لغات أي اختلاف في الحركات ثلاث مّرات إلاّ أن له معنى واحد.

- ووضع أيضا باب في (ما جاء فيه أربع لغات من حروف مختلفة الأبنية) و (ما جاء فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية)، و (ما جاء فيه ست لغات)، ومثال الأول: قوله: (صَدَاقُ المرأة وصِدَاقُ وصُدْقَة وصَدُقَة)، ومثال الثاني: (الشِّمال والشَّمأل والشَّأْمل والشَّمْل والشَّمل)، ومثال الثالث: (فُسطاط وفِسْطاط وفُستاط وفِستاط وفُسّاط وفِسّاط)[2].

د- معاني أبنية الأسماء: وفيه أربع عشرة بابا ويقول في باب (معاني أبنية الأسماء) أن: « كلّ اسم على فعلان فمعناه الحركة والاضطراب نحو (ضربان)، و (نَزوان) و(لَمَيان)، و (جَوَلاَنْ)، و (طَيران) و (لَهبان النّار)»[3].

- وفي باب (الصفات بالألوان) يقول فيها: تأتي «على أَفْعَل نحو: آدَم) و أَعْيَس) و (أَصْهَب) و (أَكْهَب) (...) وقد جاء منها شيء على غير ذلك قالوا: (جَوْن) و (وَرْد) و ((خَصِيف).

والأفعال التي تأتي على فَعُل، نحو: (صَهُب) و أُدِم) و(كَهُب)وعلى فَعِل، نحو (صَدِئ)، وعلى أفعالّ، نحو (أَحْمَارّ) و (أَصْفارّ)، وعلى افعلّ أيضا نحو: (احمرّ) و (اصفرّ) و(اخضرّ)»[4]، ومثل ذلك في باب (الصفات بالعيوب والأدواء).

---

(1) ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص 265.

(2) ينظر، المصدر نفسه، ص 267.

(3) المصدر نفسه، ص 267.

(4) المصدر نفسه، ص 269.

- وذكر في هذا القسم أيضا باب (شواذ البناء) يقول فيه: «قال سيبويه: ليس في الأسماء ولا في الصفات فُعِلٌ ( ) ولا تكون هذه البنية إلاّ للفعل»[1].

- وفي باب (شواذ التصريف) قال: «قال الفّراء وغيره: العرب إذا ضمت حرفا إلى حرف فربما أجروه على بنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته، الأولى من ذلك قولهم: (إنّي لآتية بالعشايا والغدايا) فجمعوا الغداة غدايا لما ضمت إلى العشايا»[2].

- وفيه أيضا باب (ما جمعه وواحده سواء) مثل: «(الفلكُ) السفن واحدها (فلك)»[3]، وباب (ما جاء على بنية الجمع وهو وصف لواحد)، وباب (أبنية نعوت المؤنث)، وباب (أبنية المصادر فَعْلى فِعْلى)، وباب (فَعَل يفْعُل)، وباب (فَعَل يَفْعَل)، وباب (فَعَل يفعَل)، وفَعُل يفْعُل)، وباب (مصادر بنات الأربعة فما فوق)، وباب (ما جاء فيه المصدر على غير صدر).

وخلاصة القول أنّ منهج "ابن قتيبة" في التصنيف هو منهج المعجميين الذين تعرضوا لعدّة انتقادات منها:

«- وجود علاقة ضعيفة أو عدم وجودها بين الأبواب والموضوعات المتتالية التي تندرج في حقل دلالي واحد.

- تناول الموضوع الواحد في أكثر من مكان داخل الأبواب الدلالية.

- عدم وجود منهج واضح في جمع المادة اللّغوية وتصنيفها.

- عدم وجود حدود دقيقة بين الأبواب»[4].

---

[1] ابن قتيبة: مصدرسابق، فاتن محمد خليل اللبون، ص 272.

[2] المصدر نفسه، ص 278.

[3] المصدر نفسه، ص 286.

[4] صلاح الدين زرال: مرجع سابق، ص 261.

الفصل الثالث: المصطلحات الدلالية في "أدب الكاتب"

المبحث الأول: الدلالة في المستوى الصوتي.

المبحث الثاني: الدلالة في المستوى الصرفي.

المبحث الثالث: الدلالة في مستوى اللفظ والمعنى.

تمهيد:

للغة العربية خصائص تميزها عن غيرها من اللغات كالإعراب والاشتقاق، والمجاز، والتفريق بين المعاني بحركة أو بحرف، إضافة إلى الشعر الذي كان لآداب العرب حافظا، ولأنسابها مقيدا، ولأخبارها ديوانا، ولعلومها مستودعا، فهي مرآة الحياة، والترجمان المعبر عما فيها من وجوه النشاط الإنساني ولهذا لم يقف سحر العربية لدى "ابن قتيبة" عند حد « تفضيلها على سائر اللغات، وتفضيل أهلها على سائر الأمم، بل إن العربية كشفت له عن أسرار تعد إرهاصات لما توصلت إليه الدراسات الحديثة، ولما جاء بعده من القدماء، فقد أدرك بحسه اللغوي المرهف ما أسماه المحدثون بأنواع الدلالة»[1]؛ لأن « المرء إذا ما تحدث شفاها، أو قرأ نصا مكتوبا، فإن سامعه لن يفهمه إلا إذا فهم دلالات الحدث الكلامي، إذ أن دلالة ما يقوله ليست محصورة في معاني الألفاظ بل هي مؤتلفة من الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة النحوية والدلالة المعجمية»[2].

والتطور أمر تقتضيه طبيعة الحياة، وهي شيء يفرضه الانتقال من حال إلى حال، ومن وضع إلى آخر، وهو يحمل أشكالا ومظاهر متنوعة، ومتعددة، فهناك التطور الاجتماعي، والتطور الاقتصادي، والتطور الصناعي، والتطور العلمي، ولما كانت اللغة هي الوسيلة الأفضل لإبراز هذه المظاهر كافة، فقد كان لزاما حدوث التغيير والتطور فيها، بالشكل الذي يواكب التطورات السابقة جميعها ويعكسها، وهذا ما دفع البعض لاعتبار « اللغة كائنا حيا له طبيعته الذاتية، وأن تطور اللغة محكوم بقوانين ثابتة كالقوانين التي تحكم مظاهر التطور الأخرى في الطبيعة »[3].

---

[1] محمد بن سعيد بن إبراهيم الشبيتي: "مفهوم دلالة اللفظ عن ابن قتيبة (دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث)"، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ص6.

[2] مهدي أسعد عرار: مرجع سابق، ص22.

[3] عبد الرحمن أيوب: "اللغة والتطور"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية،(1969)، ص- ص37-39.

وهذا ما فرض نوعا من تطور الدلالة التي تحملها مفردات اللغة، ويظهر ذلك من خلال دلالات جديدة يفرزها العصر الجديد بمكوناته الجديدة المتطورة، كما يقول "ألمان": « اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا في بعض الأحايين فالأصوات، والتراكيب، والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها، معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط، هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة ... »[1].

وسنتناول في هذا الفصل التطبيقي: الدلالة في المستويات اللغوية عند "ابن قتيبة" في "أدب الكاتب".

[1] محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: مرجع سابق، ص17.

المبحث الأول: الدلالة في المستوى الصوتي.

يتمثل المستوى الصوتي في أنّ « لكل لغة أصواتا محددة تأتلف منها كلماتها، ولكل وحدة صوتية سمات تميزها عن غيرها، فصوت الميم يختلف عن صوت الباء، وصوت الباء يختلف عن صوت الفاء، ووضع واحدة موضع الأخرى يؤذن بتغير المعنى المتعين »[1].

وبما أن المستوى الصوتي يهتم بدراسة أصوات اللغة من جوانب مختلفة، فإنه يدرس كذلك وظائفها، ويحلل الأصوات الكلامية، ويصنفها مهتما بكيفية إنتاجها وانتقالها واستقبالها وعلماء اللغة يطلقون عليه اسم "علم الأصوات العام" Phonetics، وإن كان يدرس الأصوات اللغوية من حيث وظيفتها فإنهم يطلقون عليه اسم "علم الأصوات الوظيفي" Phonology[2].

وهناك اختلافات في تحديد ماهية المصطلحين فمثلا "دي سوسير" استعمل المصطلح "Phonétique" للدلالة على العلم التاريخي الذي يحلل الأحداث والتغيرات والتطورات التي تخضع لها اللغة عبر السنين والحقب التاريخية المختلفة بينما جعل مصطلح "Phonologie" يهتم بدراسة العملية النطقية للصوت الإنساني[3].

إلا أن الغالب هو ما ذكرناه في البداية من ان "الفونيتيك" هي الدراسة الموضوعية للصوت البشري بينما "الفونولوجيا" هي الدراسة الوظيفية لهذا الصوت وبيان مدى تأثيره في المعنى اللغوي.

---

[1] مهدي أسعد عرار:مرجعسابق، ص19.

[2] ينظر، عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة: مرجع سابق، ص12.

[3] ينظر، فرد ينان دهسوسير: "محاضرات في الألسنية"، تر: يوسف غازي، مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، (1986)، ص49.

ولعّل أهم شيء درسته "الفونولوجيا" هو "الفونيم" Phonéme، وليس للأصوات في ذاتها دلالات، فمهمتها أن تشكل الوحدات الدلالية الأخرى في المستويات التركيبية بدءا بالصرف وانتهاءا بالجملة[1]، كما يرى بعض الباحثين: « أن الدلالة الصوتية قد تستفاد من أصوات الكلمة نفسها، أي أن هناك علاقة طبيعية بين الدّال والمدلول، فكلمة "تنضخ" تعبر عن فوران السائل بقوة وعنف، وهي إذا ما قورنت بنظيرتها "تنضح" التي تدل على تسرب السائل في تؤدة وبطء، فإن تلك المقارنة تكشف عن أن لصوت الخاء في الأولى دلالة صوتية قوية، إذ انه أكسبها – في رأي أولئك الذين يقولون بوجود هذه المناسبة – تلك القوة والعنف »[2].

هذا وقد عقد "ابن قتيبة" لذلك بابا أسماه: (الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى)، وضمنه العديد من المصطلحات التي فرق بين معناها بحرف، حتى كان تقارب ما بين اللفظين كتقارب ما بين المعنيين، كقوله: «(النضخ) أكثر من (النضح) ولا يقال من النضخ فعلت، و(الحزم) من الأرض: أرفع من الحَزِن)، و(القبض) بجميع الكف، و(القبص) بأطراف الأصابع، و(الخضُم) بالفم كله و(القضم) بأطراف الأسنان، و(الرجز) العذاب، و(الرِجس) النتن، والهُلاس) في البدن، و(السُّلاس) في العقل، و(النار الخامدة) التي قد سكن لهبها، ولم يطفأ جمرها، و(الهامدة) التي طفئت وذهبت البتة، و(الماء الشروب) الملح الذي لا يشرب إلا عند الضرورة، و(الشّريب) الذي فيه شيء من عذوبة وهو يشرب على ما فيه»[3].

وما نستنتجه هنا أن "ابن قتيبة" أورد مصطلحات دلالية، يختلف معناها باختلاف الحرف.

كما تناول مصطلحات تدل على التغيرات الصوتية، كالإبدال والإدغام والإعلال والتغير بالزيادة والحذف، ورغم حديثه عنها إلا أنه لم يضعها تحت مصطلح جامع شامل.

---

[1] ينظر، مهدي أسعد عرار: مرجع سابق، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص22.

[3] ابن قتيبة: مصدر سابق، ت: فاتن محمد خليل اللبون، ص- ص101-102.

ولعل ما يلفت الانتباه في دراسات القدماء – ومنهم "ابن قتيبة"– أنهم عزوا التغيرات الصوتية على اختلاف أنواعها وأشكالها إلى قانون السهولة والتيسير الذي يعد نقطة الارتكاز الأولى في الدراسات اللغوية الحديثة.

فالتغيرات في الكلمة هي تغيرات صوتية، وأي تغير صوتي يؤدي إلى تغير في تركيبها، وفي أنواع مقاطعها، وعدد تلك المقاطع، وذلك لأن: « التبدل لا يصيب الكلمات بل الأصوات، وما يتدل إنما هو الصُّوِيْتم، وهذا حدث معزول مثله مثل جميع الأحداث التزامنية، غير أن نتيجته تكمن في تغيير جميع الكلمات تغيرا متشابها، وذلك حيث يكون الصُّوِيْتم مثار تساؤل، وبهذا المعنى تكون التغيرات الصوتية منتظمة بشكل مطلق »[1]، وهذا يعني أن التغير الصوتي ينسحب على كل التشكيلات المنتمية إلى نفس التشكيل الذي حدث فيه تغير صوتي.

ومن بين المصطلحات التي أشار إليها "ابن قتيبة" وعقد أبوابا تدل عليها ما يلي:

– **مصطلح "الإبدال"**:تحدّث عنه في باب (المبدل)، وباب (ما ينقص منه ويزاد فيه، ويبدل بعضحروفه بغيره)، وهو تغيير حرف بحرف؛ حيث يزال المبدل منه، ويوضع المبدل مكانه،والإعلال بالقلب يشبه الإعلال من حيث إن كلا منهما تغيير في الموضع، ولكن الإعلال خاص بأحرف العلة، والإبدال خاص بالأحرف الصحيحة، ومن ذلك قوله: « (مدهته) بمعنى (مدحته)، و(الأيم) و(الأين) الحية، والقبر (جَهَث) و(جَفٌ)، و(فناء الدار) و(ثناؤها) واحد، و(مرث الخبز) في الماء، و(مرده)، و(كلب هراش) و(خراش)، و(لصٌ) و(لصتٌ) »[2].

[1] فردينان ده سوسير: مرجع سابق، دار نعمان للثقافة، (1984)، ص175.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص221.

وفي باب (إبدال الياء من أحد الحرفين المثلين إذا اجتمعا) يقول مثلا:«(أمللت الكتاب) و(أمليته) و(تمطّي) أصله (تمطّط) أي: مد يده، ومنه (المشية المطيطاء) وهي التبختر »[1].

وفي باب (الإبدال من المشدّد) يقول: «(تململ على فراشه) والأصل تملّل من الملّ ة، وهي الملل الحار»[2].

وذكر أيضا بعض المصطلحات التي تدل على ظاهرة الإبدال في باب (ما ينقص منه ويزاد فيه، ويبدل بعض حروفه بغيره)، ومن ذلك قوله: « (القاقوزة) و(القازوزة) ولا يقال قاقّزة، وهو (القرقل) باللام، القميص الذي لا كمي له، و(الحلبلاب) هو النبت الذي تسميه العامة لبلاباً، و(العربان) و(العربون)، (خطبة) و(خطة)، و(سكران ملطخ) و(سكران ملتخ) »[3]، وكذلك قوله: « (قلقلت الرجل ولقلقته)، و(أطيوأيهطبه)، (أنبضت القوس وأنضبتها) »[4].

– **مصطلح "الإعلال"**:تحدّث عنه في باب (الأمر بالمعتل من الفعل)، الذي هو قلب حرف العلة أو حذفه أو تسكينه أو نقله، ويعّرفه صاحب النحو الوافي أنه: « تغييرا يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و– ا – ي) وما يلحق بهما –وهي الهمزة– بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفا آخر من الأربعة، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ...»[5].

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص222.

[2] المصدر نفسه، ص223.

[3] المصدر نفسه، ص– ص184-185.

[4] المصدر نفسه، ص225.

[5] عباس حسن : "النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة"، دار المعارف، القاهرة، ط7، ج4، ص58.

ومن ذلك قوله: « (قُلْ) و(بِعْ)، و(خَفْ)، ذهبت الواو والياء والألف لاجتماع الساكنين، فإذا ثنيت قلت: (قولا) و(بيعا) و(خافا) وكذلك في الجمع: (قولوا و(بيعوا) و(خافوا) تظهر ما ذهب في الواحد لتحرك الحرف الآخر، وتقول للمرأة: (قولي) و(بيعي) و(خافي) فلا تُسقِطُ حرف المد لتحرك الحرف الذي يليه »[1].

– **مصطلح "الإدغام":** لم يذكر "ابن قتيبة" هذا المصطلح ولكنه أشار إليه في باب (ما يشدّد، والعوام تخففه)، وباب (ما جاء خفيفا، والعامة تشدّده).

والإدغام هو تقريب صوت من صوت، والهدف منه هو توفير الجهد والزمن خلال النطق؛ لأن اللّسان لا يرتفع إلا مرة واحدة، في حين أننا إذا أردنا نطق الصوتين المدغمين دون إدغام، سيرتفع مرتين، وبذلك نحتاج إلى جهد عضلي أكبر، ووقت أطول.

ومن ذلك قوله في باب (ما يشدد والعوام تخففه): « (الإّجاص) و(الإجَّانة)، و(القُبَّرة) و(القُبَّر)، وهذه (بخاتيٌّ) و(علائيٌّ) و(سراريٌّ) و(أواقيٌّ) و(أمانيٌّ) وإن شئت خففت »[2].

وفي باب (ما جاء خفيفًا، والعامة تشدِّده) مثل: « أرض دويَة) ونديَة) وعذيَة) و(عَذَاةٌ) أيضا، وامرأة عميَة القلب)، عميَةٌ عن الصواب) »[3].

ونلاحظ تحدّثه عن الحركة وتغيّرها الذي يؤدي إلى تغيّر المعاني في عدة أبواب نذكر منها: باب (ما جاء ساكنا والعامة تحركه)، وباب (ما جاء كحّلر والعامة تسكنه)، وباب (ما جاء مفتوحا والعامة تكسره)، و(ما جاء مكسورا والعامة تفتحه) ... وغيرها من الأمثلة كثير.

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص125.

[2] المصدر نفسه، ص173.

[3] المصدر نفسه، ص174.

كما تحدث عن الحروف أيضا في باب (ما جاء بالّسين، وهم يقولونه بالصاد)، وباب (ما جاء بالصاد وهم يقولونه بالّسين).

وما نستنتجه من كل ما سبق أن "ابن قتيبة" قد تعرض لمباحث صوتية منها: الحرف والصوت والحركة والصيغة، والتغيرات الصوتية التي تطرأ عليها من الإبدال والإعلال والإدغام وغيرها ولكنه لم يذكر هذه المصطلحات مباشرة، وإنما على الباحث أن يستنتجها من خلال الأمثلة التي ذكرها.

وإذا نظرنا إلى فهم المحدثين للتغيرات الصوتية نجد أنه لم يختلف عما هو عليه عند القدماء باختلاف تسمية المصطلح.

ومن بين الظواهر التي عالجها المحدثون:

–الفونيم: الذي **فيّر** "كمال بشر" بأنّه«الصوت الواحد العام الذي يجمع جملة من الأفراد والتنوعات اتفق على تسميته "الفونيم" Phonéme، وهذا المصطلح مصطلح انجليزي (وله مقابل في لغات أخرى) من الصعب ترجمته بكلمة مفردة عربية لاختلاف وجهات النظر في تفسيره بالتفصيل »[1]، فالفونيم هو أصغر الوحدات الصوتية على مستوى التشكيل أو التنظيم، وهو وحدة غير قابلة للتجزئة إلى وحدات أصغر منها.

– النبّر: كما يقول الدكتور "محمود السعران" بأنه:«درجة قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع، أما "إبراهيم أنيس" فيقول: أن النبّر ليس إلا شدّة في الصوت أو ارتفاعا فيه وتلك الشدّة والارتفاع تتوقف على نسبة الهواء المندفع من الرئتين ولا علاقة له بدرجة الصوت أو نغمته الموسيقية»[2].

[1] كمال بشر: "علم الأصوات"، دار غريب، القاهرة، (2000)، ص482.

[2] حلمي خليل: "الكلمة دراسة لغوية معجمية "، ص44.

– **التنّغيم**: وهو مصطلح يدل على «ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام، ويسمى أيضا موسيقى الكلام»[1].

– **المقطع الصوتي**: فهو من الوسائل التي يمكن عن طريقها تحديد معالم الكلمة أيضا، «وهو عبارة عن تتابع الفونيمات في لغة ما حيث تتكون البنية المقطعية التي تختلف من لغة إلى لغة أخرى، ومع ذلك فعلماء الأصوات يختلفون في نظرتهم إلى المقطع، وبالتالي في تعريفه ومفهومه »[2]

المبحث الثاني: الدلالة في المستوى الصرفي

يشتمل المستوى الصرفي على «قواعد أبنية الكلم في العربية، إذ أنها تسير وفق مقرر متنوع، فللأسماء في العربية صيغ، وللأفعال صيغ، وللجموع صيغ، ولو قال قائل: " استكتب الرجل أخاه" لكان المعنى المتعين من دلالة الصيغة الصرفية "الطلب"، طلب الكتابة، ولو قيل: "هذا رجل مدان" من الفعل الثلاثي الأجوف "دان" لخرج صاحب القول عن معرفة قواعد صوغ اسم الفاعل من الثلاثي»[3].

فعلم الصرف يهتم بهيئة الكلمة بغرض معرفة أصالة الكلمة من عدمها، أي ما يمكن أن يصيبها من زيادة واعتلال هذا من جهة ومن جهة أخرى، فهو يهدف إلى معرفة أثر هذه الزيادة في معنى الكلمة، وما يمكن أن تؤديه من معاني إضافية أخرى زيادة إلى معناها الأصلي والحقيقي، وقد اصطلح على تسميته في الدراسات اللغوية الحديثة "la morphologie" فهو العلم الذي يهتم بالوحدات الصرفية"Morphèmes"، ومدى تأثيرها في المعاني اللغوية.

[1] حلمي خليل: "الكلمة دراسة لغوية معجمية "،ص46.

[2] المرجع نفسه،ص40.

[3] مهدي أسعد عرار: مرجع سابق، ص19.

فإذا كان المستوى الصوتي يهتم بالوحدات الصوتية"phonèmes" وأثرها في المعنى، فإن المستوى الصرفي يهتم بمعرفة وظيفة الوحدات الصرفية، وأثرها في بنية الكلمة، لذا جاء تعريف اللغويين لها بأنها:« أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى، أولها وظيفة نحوية في بنية الكلمة»[1].

فالدلالة الصرفية هي الدلالة المستمدة من بنية الكلمة، وقد عقد "ابن قتيبة" لهذا النوع من الدلالة بابا أسماه: (اختلاف الأبنية في الحرف الواحد لاختلاف المعاني)، وذكر فيه مصطلحات كثيرة منها قوله: « (رجل مُبطَّن) إذا كان خميص البطن، و(بطين) إذا كان عظيم البطن في صحة، و(مبطون) إذا كان عليل البطن، و(بَطِن) إذا كان منهوما نهماً، و(بِطان) إذا ضخُم بطنه من كثرة ما يأكل، ورجل (مظهَّر) إذا كان شديد الظهر، ورجل (ظَهِر) إذا اشتكى ظهره، مثل (فَقِر) إذا اشتكى فقاره، ورجل (صُلْدُر) شديد الصدر، و(مصدور) يشتكي صدره»[2].

وقوله أيضا: « (النّحض) الكثير اللحم، و(النّحيض) الذي قد ذهب لحمه»[3]، وأعطى مثالا بما قاله الفراء: «هذا رجل(تمرِيّ) إذا كان يحب أكل التمر، فإذا كان يبيعه فهو (تمّار)، فإن كثر عنده التمر، وليس بتاجر فهو (مُتمِر)، وإذا أطعمه الناس فهو (تامِر)[4].

فهذا النوع من الدلالة يقوم على ما تؤديه الأوزان الصرفية، وأبنيتها من معان، وهو ما عرف عند "ابن جني" (ت:395هـ) باسم الدلالة الصناعية، والتي جعل منزلتها في القوة بعد الدلالة اللفظية، وقبل الدلالة المعنوية، إذ يقول: « باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعي

---

[1] محمود فهمي حجازي: "مدخل إلعلم اللغة"، الدار المصرية السعودية، القاهرة، (2006)، ص102.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص152.

[3] المصدر نفسه، ص152.

[4] المصدر نفسه، ص152.

مؤثر إلا أنّها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم الصناعية، ثم تأتيها المعنوية...ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله...»[1].

ونستنتج مما سبق أن القيم الصرفية التي أدركها "ابن قتيبة" هي ما يسمى في الدراسات الحديثة بالمورفيم الاشتقاقي؛ وهو مورفيم نشتق به كلمة جديدة من كلمة أخرى، فجميع ما ذكره تحت هذا الباب يرجع الفرق فيه بين معاني الصيغ الصرفية إلى زيادة مورفيم (حرف أو حركة)، وهو ما حاول "ابن جني" تفسيره بقوله: « ومن ذلك قولهم للسلم: ِمْرقاة، وللدرجة َمْرقاة، فنفس اللفظ، يدل على الحدث الذي هو الرقي وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه، كالمطرقة والمئزر والمنجل، وفتحة الميم ًمرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه، كالمنارة والمثابة...»[2].

فالمستوى الصرفي- إذن- يدرس التغّيرات التي تطرأ على صيغ الكلمات فتحدث دلالة جديدة، وقد تكون الوحدة الصوتية حركة كالضمة أو الفتحة أو الكسرة أو التنوين، وقد تكون الوحدة حرفا أو أكثر، فكل وحدة صوتية ذات دلالة معينة تسمىMorphème[3].

وقد أوضح ذلك "ابن قتيبة" من خلال المصطلحات التي ذكرها والتي يتغير معناها إذا أضيفت لها همزة التعدية، ومن ذلك قوله:« (أمرضت الرجل) فعلت به فعلا يمرض عنه، و(ضّته) قمت عليه في مرضه»[4].

وقوله:تربَتْ يَداكَ) افتقرت، و(أتربت يداك) استغنت»[5].

---

[1] ابن جني: "الخصائص"، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ج3، ص98.

[2] المصدر نفسه، ص100.

[3] ينظر، عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة: مرجع سابق، ص13.

[4] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص162.

[5] المصدر نفسه، ص161.

وقوله:« أضلَلْتُ الشيء بمكان كذا إذا أضعته، وضلَلْتُه وضلِلْتُه) إذا أردته فلم تهتد له، و(أحْمَيْتُ المكان) جعلته حمًى، و(حَمْيَتُه) منعته، و(أَحْمَيْتُ الحديدة في النار) أسخنتها، و(أَحْمَيْتُ الرَّجُل) أغضبته»[1].

ويلاحظ من خلال ما سبق أنّ «المستوى الصرفي مكونا من وحدات صوتية ضمن نظام لغوي معين، وإن المستوى الصرفي مرتبط بالمستوى الصوتي، ولكن حين نريد أن نعبر عن أفكارنا فإننا لا نلفظ كلمة أو صوتا، وإنما نسوق الألفاظ في نظام معين وهذه الألفاظ حسب النظام اللغوي المستعمل تؤثر في بعضها وتتأثر»[2]، كما أن « الدرس الصرفي يعتبر مقدمة للدرس النحوي وملازما له في العربية، لأن اهتمام الصرف ببنية الكلمة إنما هو لاستعمالها في تركيب نحوي»[3].

وعن أهمية "علم الصرف" يقول "علي محمود النابي"، « صون اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة، فهو بحق من أجّل علوم العربية موضوعا، وأعظمها خطرا وأحقها بأن تعنى به لأنه يدخل في الصّميم من الألفاظ العربية، ويجري مجرى المعيار، والميزان، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تخل بالفصاحة وتبطل معها بلاغة المتكلمين»[4].

ومثلما للصرف أهمية فإنّ للنحو أيضا أهمية؛ذلك أن اهتمام الصرف ببنية الكلمة ليس إلا استعمالالتركيب نحوي .فدراسته ارتبطت ارتباطا وثيقا بمفهوم التركيب أو الجملة، هذه الأخيرة التي لا يمكن أن تؤلف إلا بقواعد نحوية تحدد بناءها وتضبطها ضبطا صحيحا.

---

[1] ابن قتيبة، مصدر سابق،ص164.

[2] عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة: مرجع سابق، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص10.

[4] علي محمود النابي: "الكامل في النحو والصرف"، دار الفكر العربي، القاهرة، (2004)، ص8.

المبحث الثالث: الدلالة في مستوى اللفظ والمعنى

هذا النوع من الدلالة يسمى المعنى المعجمي، أو معنى الإطلاق، أو المعنى الأساسي، ولعلها الدلالة التي تؤديها المعجمات عارضة لشرحها شرحا عاما يوضح المعنى الأصلي، وقد تنضاف الدلالة الاجتماعية إلى الدلالة المعجمية ؛ذلك أن هدف المعجمات هو توضيح تلك الدلالات الاجتماعية- وهذا رأي فيه نظر- «لأن المعجم لا يستطيع أن يحصر كل السياقات التي تقع فيها العبارات أو الكلمات، وإن هو فصّل فهو لا يفصّل في إيراد أنواع من دلالات الكلمة أو العبارة، وهكذا يظل تحديد المعنى محتاجا إلى ضوابط أخرى غير ضابط الدلالة المعجمية»[1].

وقد تعّرض "ابن قتيبة" للمعنى الذي يدل عليه اللفظ في اللغة حيث أوضح ذلك من خلال عدة أمثلة، ذكر فيها بعض المعاني المستعملة عند العرب من خلال اللهجات ومن ذلك، مصطلح (الدّية)، وقوله في ذلك:« يقال للدّية: (عقل): والأصل أن الإبل كانت تجمع وتُعقل بفناء ولي المقتول فسميت الدّية عقلا، وإن كانت دراهم ودنانير»[2]، وأيضا: مصطلح (الأخيذ): حيث يقول:« قولهم للأخيذ: (أسير): والأصل أنهم إذا أخذوا أسيرا شدّوه بالقِدِّ، فلزم هذا الاسم كل مأخوذ شُدَّ به أو لم يُشَد، يُقال: (ما أحسن ما أَسَر قتبه) أي: ما أحسن ما شده بالقدّ»[3]، ومنه قوله عز وجل:﴿ وشددنا أسرهم﴾[4].

---

[1] مهدي أسعد عرار: مرجعسابق، ص28.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص34.

[3] المصدر نفسه، ص34.

[4] سورة الدهر، آية:28.

وأيضا مصطلح: (النّساء): يقول: « قولهم للنِّساء: (ظَعائِن): وأصل الظعائن: الهوادج، وكّن يكّن فيها. فقيل للمرأة: ظعينة، قال أبو زيد:ولا يقال ظُعُنٌ ولا حُمُولٌ إلا للإبل التي عليها الهوادج، كان فيها نساء أو لم يكن »[1].

وهناك أمثلة كثيرة في باب (تأويل كلام من كلام الناس مستعمل).

فالمعنى عنده هو الأصل وهو المتعارف عليه عند العرب، أي أنه يعتمد التفسير التأثيلي، وهدفه من ذلك توجيه وتصويب المعنى الصحيح.

كما لا يتحدد معنى الكلمة إلا إذا وضعت في سياق الكلام، ومن ذلك قوله أن بعض أصحاب اللغة يذهب في قول الناس: « (خرجنا نتنزه) إذا خرجوا إلى البساتين، إلى الغَمَلِط، وقال: إنما التنزه، التباعد عن المياه والريف، ومن يقال: (فلان يتنزَّه عن الأقدار) أي: يباعد نفسه عنها، وفلان نزيهٌ كريم)، إذا كان بعيدا عن الُّلؤْم وليس هذا عندي خطأ، لأن البساتين في كل مصر، وفي كل بلد إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الّرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنّزه، أي: يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واستعمل حتى صارت النُّزهة القعود في الخضر والجِنان »[2].

ونستنتج من ذلك أن المعنى الأصلي عنده هو المعول عليه في فهم المعاني الثانوية، أما المعنى السياقي فهو المعنى الفرعي أو الوجوه التي يتصرف إليها اللفظ في الكلام، وتعود إلى أصل واحد هو المعنى اللغوي، وفكرة محاولة ربط المعاني المتعددة بمعنى عام أصلي، تتصل به تلك المعاني الفرعية اتصالا قويا، أو ضعيفا، بعيدا أو قريبا، فكرة لا تغدوا أن تكون مظهرا من مظاهر كثرة الاستعمال أدى إلى شيوع ذلك الأصل.

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص24.

[2] المصدر نفسه، ص24.

ولهذا عقد بابا أسماه باب (معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)، ووضّح فيه التّطور الدلالي للألفاظ ،وإلى المصطلحات التي يضعها الناس في غير موضعها، فقد عُنِيَ القدماء بهذا الموضوع عناية جلية – ومنهم "ابن قتيبة"- فجعلوه مطلبا من مطالب درسهم، وموضِعا خصبا للتأليف، وعملوا على ذكر مظاهره ومجالاته في كتبهم، من خلال أفكار وأمثلة عرضوها في حديثهم عن ظواهر لغوية مختلفة، فكانت إشارات غير مباشرة إلى موضوع التطور الدلالي ومظاهره[1].

وقد تشدّد هذا العالم في بعض المواضع، وغالى في بعض الأحيان في جانب الصواب، ومن ذلك: استنكاره على أولئك، الذين يرون أن معنى (المأتم) هو المصيبة ويقولون: كنا في مأتم، وليس كذلك، « إنما المأتم النِساء يجتمعن في الخير والشر، والجمع مآتم، والصواب، أن يقولوا: كنّا في مَنَاحَةٍ وإنما قيل مناحة من النوائح لتقابُلِهن عند البكاء »[2].

ومن ذلك قوله أيضا: « (أشفار العين): يذهب الناس إلى أنها الشعر النابت على حروف العين وذلك غلط، إنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر، والشَّعر هو الهُدْبُ »[3].

وأيضا: « (الطّرب): يذهب الناس إلى انه في الفرح دون الجزع وليس كذلك: إنما الطرب خفّة تصيب الرجل لشدة السرور، أو لشدة الجزع »[4].

وتطور الدلالة من الظواهر الشائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغات وأطوارها التاريخية، وقد يعدّه المتشائم بمثابة الداء الذي يجب ان تنجو منه الألفاظ، في حين أن من يؤمن بحياة اللغة،

---

(1) ينظر، مهدي أسعد عرار: مرجع سابق، ص162.

(2) ابن قتيبة: مصدر سابق، ص18.

(3) المصدر نفسه، ص17.

(4) المصدر نفسه، ص17.

ومسايرتها للزمن ينظر إلى هذا التطور على أنه ظاهرة طبيعية دعت إليها الضرورة الملحة[1]، ذلك أن الألفاظ لم توجد لتحبس في خزائن من البلوربل وجدت ليتبادلها الناس بينهم، وهو تبادل يفضي مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال إلى الانحراف في الدلالة أو المعنى.

وقد سبق "ابن قتيبة" إلى الكشف عن أبرز مظاهر التطور الدلالي، وفيما يلي توضيح ذلك:

-مظاهر التطور الدلالي:

من أبرز مظاهر التطور الدلالي ما يلي:

1- تخصيص الدلالة:أي تضييق المعنى، وقصر العام على ما هو خاص كمجموعة أشياء أو أفراد، ويكون بإطلاق الأسماء العامة على مجموعة خاصة من الأشياء، أو بشكل أوضح: «تلك الحالة التي يُطلَق فيها الاسم العام، على طائفة خاصة تمثل نوعها خير تمثيل في نظر المتكلم »[2].

ويعد هذا المظهر أبرز ما لفت إليه؛ لأنه وضع الكثير من المصطلحات التي تدل على ذلك فمثلا في باب (النبّات) قصر العام على ما هو خاص؛ لأن مصطلح النبات يطلق على ملايين النبّاتات المختلفة التي ذكرها، منهاالخَلاَ ، الحشيش، الشجر، الظَّيان، العرار، الأقحوان، الحمض، الريهقان ... إلخ[3].

---

[1] ينظر، إبراهيم أنيس: "دلالة الألفاظ"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984، ص123.

[2] فندريس: "اللغة"، تر: عبد الحميد الدواخلي،محمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، (1950)، ص257.

[3] ينظر، ابن قتيبة: مصدر سابق، ص - ص50-51.

فيتضح من هذا المثال أن إدراك الدلالة الخاصة أو الشبيهة بالخاصة أيسر من إدراك الدلالة الكلية، التي يقل التّعامل بها في الحياة العامة، وبين جمهور الناس، فالفلاسفة وأصحاب العقول الكبيرة هم وحدهم الشغوفون بتلك الألفاظ الكلية في تفكيرهم وتأملاتهم[1].

وما نستنتجه في الأخير أنّ جعل المعاني اللغوية نِبراًسا يهتدى بها إلى معرفة المعاني الجديدة فليست هيإلا امتداد لتلك المعاني اللغوية، وتطورا يدل على قدرة العربية على استيعاب كل ما هو جديد، لكنه استيعاب يمت إلى الأصل بسبب أدركه من أدركه، وجهله من جهله، ويبدو ذلك واضحا جَليا من خلال المثال التالي: « (العِتْرة): يذهب الناس أنها ذُرية الرجل خاصة، وأن من قال: (عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم)، فإنما يذهب إلى ولد فاطمة رضي الله عنها، وعِتْرة الرجل ذريته وعشيرته الأدْنَون، من مضى منهم ومن غَبر ويُدُلُكَ على ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه: (نحن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم) التي خرج منها، وبيضته التي تفقأت عنه، وإنما جِيبَتْ العَرَبُ عنَّا كما جيبت الرحى عن قطبها، ولم يكن أبو بكر رضوان الله عليه ليدعي بحضرة القوم جميعا ما لا يعرفونه»[2].

2- تعميم الدلالة أو توسيعها: ويقصد بهذا المظهر توسيع معنى الكلمة بإطلاق اسم الشيء الواحد على أشياء أخرى تشبهه أو تماثله، « وهذا ما نلاحظه لدى الأطفال حين يطلقون اسم الشيء على كل ما يشبهه لأدنى ملابسة أو مماثلة، ويأتي ذلك نتيجة لقلة محصولهم اللغوي، وقلة تجاربهم مع الألفاظ »[3].

---

[1] ينظر، إبراهيم أنيس:مرجع سابق، ص153.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص21.

[3] إبراهيم أنيس: المرجع السابق، ص154.

ويرى "أحمد مختار عمر" أن توسيع المعنى هو: « أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل »[1].

وقد تنبّه "ابن قتيبة" لهذا المظهر، وإن لم ينصص على ذلك صراحة، ومن أمثلته التي ذكرها: مصطلح: الوضوء، والرَّاوية، والدِّية، والأخيذ، والنِّساء ... إلخ.

حيث يقول: « الأصل في (الوضوء) بمعنى غسل الوجه واليد، من الوضاءة، وهي الحسن والنظافة، كأن الغاسل وَجْهَهُ وضَّأَهُ ، أي: حسّنه ونظّفه »[2].

ومعنى ذلك أن مصطلح: الوضاءة، كان يعني سابقا كل شيء حسن ونظيف، ثم تطور استعماله وتوسع حتى صار مصطلح الوضوء فريضة يقوم بها المسلم لتأدية الصلاة.

ويقول أيضا: « (الرّاوية) بمعنى المزادة، وهي البعير الذي يُستقى عليه الماء، فسمي الوعاء راوية، باسم البعير الذي يحمله »[3].

ولأهمية المعنى الأصلي – عنده- رأيناه يحرص على بيان الأصل ثم ما استقر عليه اللفظ من معنى جديد كما هو مبين في الأمثلة السابقة.

أما الملاحظ على هذا النوع من التطور، فإنه يختلف عن سابقه (تخصيص الدلالة) فالمعنى الجديد في حال التعميم يغلب على المعنى القديم، ويخرجه من مجاله الدلالي المحدود إلى مجال دلالي لا محدود.

---

[1] أحمد مختار عمر: "علم الدلالة"، ص243.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص35.

[3] المصدر نفسه، ص35.

3- انتقال الدلالةويعتمد هذا النوع على تغَيُّر مجال الاستعمال « فالمعنى الجديد هنا ليس أكثر خصوصية من المعنى القديم ولا أعم إنما هو مساو له، ولذلك يتخذ الانتقال المجاز سبيلا له، لما يملكه المجاز من قوة التصرف في المعاني عبر مجموعة متعددة من العلاقات والأشكال »[1].

ويعدّ "ابن قتيبة" من السابقين إلى بيان أسباب هذا المظهر من مظاهر التطور الدلالي، وذلك لقوله أنّ:« العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورا له أو كان منه بسبب»[2] وعلى هذا النحو يقول: « للمطر: (سماء) لأنه من السماء ينزل، قال الشاعر [معاوية بن مالك]:

إذا نزل السماء بأرض قومٍ رعيناه وإن كانوا غِضَابً ا »[3]

فنلاحظ هنا أنه يشرح الكلمة شرحًا دَقِ يقًا، كما يعرف عند المحدثين بفكرة الاقترانات اللفظية.

ونستطيع القول بأن التطور في هذه الحالة يختلف عن سابقيه، فالمعنى القديم أوسع، أو أضيق من المعنى الجديد في التخصيص والتعميم، ومساويا له في النقل، ومعنى هذا أن « جميع أنواع المجاز التي يتساوى فيها الطرفان تدخل تحت هذا النوع المسمى بنقل المعنى، أو تغيير مجال الاستعمال »[4] والدلالة في النقل لا تنكمش ويتضاءل محيطها فتخصّص ولا يتسع معناها فتعّمم، بل تنتقل من مجال لآخر لأدنى ملابسةأو مشابهة بين المعنى القديم والمعنى الجديد.[5] وكل ذلك يتمعن طريق الاستعارة والمجاز.

---

[1] أحمد قدور: "مبادئ اللسانيات"، دار الفكر، دمشق، ط2، (1999)، ص636.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص17.

[3] المصدر نفسه، ص50.

[4] أحمد مختار عمر: " علم الدلالة"، ص247.

[5] ينظر، إبراهيم أنيس: مرجع سابق، ص135.

وما نستنتجه من ذلك أنّ هذا النّوع من التطور الدلالي يعد من أبرز وأهم أشكال تغير المعنى، وذلك لتنوعه أولا، ولاشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيلات ثانيا، خاصة في مجالات الكناية والمجاز والتشبيه[1].

ونخلص في الأخير إلى أنّ ما تنبّه له القدماء، وأقرّ المحدثون من أهمية دور المجاز في نقل المعنى، عُدَّ لدى بعض الباحثين فضل سبق لابن قتيبة فقد « اكتسب البحث المجازي عنده قيمة عظيمة لم تعرف له من قبل، ودخل في ميادين جديدة، غير معروفة عند سابقيه، وولد المجاز باسمه ورسمه في مباحثه بعد أن كان جنينا يرى أثره وراء حجاب، فإن صَحَّ أن تَطَوَّر البحث المجازي لم يتم عند اللغويين إلا على يد "ابن قتيبة"، فإنّ هذا التطور تسرب إلى المباحث اللغوية من رجال الأدب، ورواده »[2].

ويضيف آخرون ومنهم الدكتور " أحمد مختار عمر" والدكتور " عبد الكريم مجاهد " وغيرهم...،مظهرين من مظاهر تطور الدلالة وهما:

4- انحطاط المعنى:فكثيرا ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، «فتراها تفقد شيئا من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال في المجتمع الاحترامو التقدير»[3].

5- رقي الدلالة وتساميها: فكما تنهار وتضعف دلالة بعض الألفاظ فإنه« يصيبها رقي في الدلالة أيضا، ولكنه أقل حدوثا وشيوعا من الانحطاط»[4].

---

[1] أحمد مختار عمر: "علم الدلالة"، ص249.

[2] محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: مرجع سابق،ص-ص27-28.

[3] أحمد مختار عمر: المرجع السابق، ص246.

[4] المرجع نفسه، ص246.

وما نستنتجه في الأخير أن "ابن قتيبة" هو من الذين يؤمنون بالتطور الدلالي، وبيان أسبابه بقوله: «العرب تسمي الشيء باسم الشيء، إذا كان مجاورا له، أو كان منه بسبب »[1]، فقبوله لهذا التطور هو من أسباب وقوعه على ألسنة الفصحاء، وبه أنزل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، أما ما وقع في عصره من تطور فهو خطأ، ووضع للألفاظ غير موضعها، ولذا يجب إصلاحه والإنكار على من استعمله، ومن هنا وجدناه يعقد بابا في كتابه لبيان هذا الخطأ، وذلك الزلل يسميه باب(معرفة ما يضعهالناس في غير موضعه) وذكر نماذج كثيرة ممن أساء الناس استعمالها في عصره كالحشمة، والطرب، والقافلة، والمأتم، والحمام، والربيع ... إلخ.

وهدفه من ذلك المحافظة على سلامة اللغة العربية، ومراعاة التطور الذي تخضع له.

-عوامل التطور الدلالي

لو نظرنا إلى ما جاء به "ابن قتيبة" وما تمخضت عنه الدراسات الدلالية في العصر الحديث لوجدنا أن من أبرز عوامل التطور الدلالي في العصر الحديث ما يلي:

1- الاستعمال: يعود السبب في تطور الدلالة إلى كثرة الاستعمال، الذي يفضي بالكلمة إلى تعميم مجال استعمالها بعد أن كان خاصا، أو تخصيص مجال استعمالها بعد أن كان عاما، ذلك أن الألفاظ لم تخلق لتحبس في خزائن من الزجاج أو البلور ولكنها وجدت ليتداولها الناس، وليتبادلو بها في حياتهم الاجتماعية، كما يتبادلون بالعملة والسلع، غير أن التبادل بها يكون عن طريق الأذهان والنفوس تلك التي تتباين بين أفراد الجيل الواحد والبيئة الواحدة، في التجربة والذكاء، وتتشكل وتتكيف الدلالة تبعا لها، ومع اشتراك الناس في ناحيتها المركزية نراهم يختلفون في حدودها الهامشية، وفي ظلالها، وما يكتنفها من ظروف وملابسات تتغير كل يوم، وتتنوع بتنوع التجارب والأحداث، فإذا ورثتها الأجيال الناشئة لم ترثها على حالها الأولى، بل ترثها مع بعض الانحراف في

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص17.

الدلالة، ثم يتضخم ذلك الانحراف على توالي الأجيال، وأوضح عناصره سوء الفهم وبلى اللفظ وابتذاله كما يراها "إبراهيم أنيس"[1].

وذلك ما يستنبط من تفسير "ابن قتيبة" لبعض مسائله، نحو قوله: « (بيننا وبينهم مسافة): أصله من السَّوْف، وهو الشَّمّ وكان الدليل بالفلاة ربما أخذ التراب فشمَّه، ليعلم أَ لَ ى قصْدٍ هو أم على جَوْرٍ، ثم كثر ذلك حتى سموا البعد مسافة »[2].

ويقول في موضوع آخر: « (التّيمم بالصعيد): أصله التَّعمُّد، يقال: تيممتك، وتأممتك، وأممتك، قال الله عز وجلَّ: ﴿ فتيّمموا صعيدا طيبً ا ﴾[3] أي: تعّمدوا، ثم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب »[4].

2- الحاجة: وهو نوع آخر من التطور في الدلالة يكون وليد الحاجة إلى التجديد في التعبير، وهو الذي يقصد إليه قصدا، ويتم عمدا في ألفاظ اللغة، ويكون عادة على يد « الموهوبين من أصحاب المهارة في الكلام كالشعراء والأدباء، كما تقوم بذلك المجامع اللغوية أو الهيئات العلمية حين تعوز الحاجة إليه، والسبيل إليه هو ما يسمى بالمجاز أو الانتقال باللفظ من مجاله المألوف إلى آخر جديد عليه »[5].

ويرى الدكتور "علي عبد الواحد وافي" أن اللغة تتأثر في تطورها بعوامل كثيرة يرجع أهمها إلى ست طوائف « إحداها عوامل اجتماعية خالصة تتمثل في حضارة الأمة، ونظمها، وعاداتها، وتقاليدها، وعقائدها، ومظاهر نشاطها العلمي والعقلي، وثقافاتها العامة، واتجاهاتها الفكرية، ومناحي وجدانها، ونزوعها ... وهلّم جراً، وثانيهما

---

[1] ينظر، إبراهيم انيس: مرجع سابق، ص- ص134-135.

[2] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص34.

[3] سورة النساء، آية: 43.

[4] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص35.

[5] إبراهيم أنيس: المرجع السابق، ص145.

تأثر اللغة بلغات أخرى، وثالثتها عوامل أدبية تتمثل فيما تنتجه قرائح الناطقين باللغة، وما تبدله معاهد التعليم والمجامع اللغوية وما إليها من سبيل حمايتها والارتقاء بها، ورابعتها انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وخامستها عوامل طبيعية تتمثل في الظواهر الجغرافية والفيزيولوجية ... وما إليها، وسادستها عوامل لغوية ترجع إلى طبيعة اللغة نفسها، وطبيعة أصواتها وقواعدها ومتنها »[1].

-نتائج التطور الدلالي.

تتمثل في ظواهر لغوية تنتج عن التطورين الصوتي والدلالي، ويشترك هذان النوعان بنتائج تتمثل في: « التَّرادف، المشترك اللَّفظي، التَّضاد، الاشتقاق بأنواعه، الدَّخيل والمعرَّب، وهناك النحت أيضا »[2]ونذكر منها ما يلي:

1- الترادف:ارتبط موضوعه عند الدلاليين، بنظرية المعنى المتعدد، فأحيانا قد يحتوي المعنى الواحد عددا من الألفاظ، كما قد يشتمل اللفظ الواحد على معان عدَّة، وتأسيسا على ذلك وجد التَّرادف في لغتنا العربية، وفي غيرها من اللُّغات، ومن ثمَّ ُوجِد أكثر من تعريف لهذه الظاهرة في لغات كثيرة، وإن ُوجِدت بعض الاختلافات فإنها ناتجة عن المنهج المتبع في دراسة المعنى وتعريفه، ونوع المعنى المتحدَّث عنه[3]، وقد جمع كل هذه التعريفات "أحمد مختار عمر" في كتابه علىالنّحو التالي:

« التعبيران يكونان مترادفين في لغة ما إذا كان يمكن تبادلهما في أي جملة في هذه اللغة دون تغيير القيمة الحقيقية لهذه الجملة.

---

[1]علي عبد الواحد وافي: "اللغة والمجتمع"، دار النهضة، مصر، ص8.

[2] أحمد قدور: "المدخل إلى فقه اللغة العربية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، (1991)، ص196.

[3] ينظر، عبد الواحد حسن الشيخ: "العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، (1999)، ص45

– الكلمات المترادفة هي الكلمات التي تنتمي إلى نفس النوع الكلامي (أسماء– أفعال)، ويمكن أن تتبادل في الموقع دون تغيير المعنى أو التركيب النحوي للجملة.

– يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية التصورية إذا كان التعبيرا ن يدلان على نفس الفكرة العقلية أو الصّورة.

– يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الاشارية إذا كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفية.

– يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية السلوكية إذا كان التعبيران متماثلين عن طريق اتصال كل منهما بنفس المثير والاستجابة.

– الترادف عند أصحاب النظرية التحليلية يتحقق إذا كانت الشجرة التفريعية لإحدى الكلمتين تمتلك نفس التركيب التفريعي للأخرى أو إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات الأساسية التمييزية.

– الترادف تضّمن من جانبين (أ) و(ب) يكونان مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب) و(ب) يتضمن (أ)»[1].

أما عن موقف "ابن قتيبة" من الترادف فإننا لا نجد عنده مصطلحا لهذه الظاهرة، إلا أنه قدم ضمناً لمحات عن أن الترادف المطلق غير موجود في باب (معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)[2]، وذلك من خلال قوله: « (البخيل واللّئيم): يذهب الناس إلى أنهما سواء وليس كذلك، إنما البخيل، الشحيح الضّنين، واللّئيم: الذي جمع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء، يقال: كل لئيم بخيل، وليس كل بخيل لئيم»[3]، ومثل ذلك كثير من المصطلحات مثل: (الفقير والمسكين)، (الحمد والشكر)، و (الجبهة والجبين)، (الأعجمّي والعجمّي).....إلخ.

[1] أحمد مختار عمر: " علم الدلالة"، ص–ص223–224.

[2] ينظر، صلاح الدين زرال: مرجع سابق، ص274.

[3] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص23.

كما نجد أنّه عقد أبوابا لبعض الأفعال التي تكون بمعنى واحد، والتي يتوهم أنها من الترادف، وذلك نحو:

* باب (فَعلْت وأَفْعلْتُ باتفاق المعنى) مثل: «جدَّ فلان في أمره) و(أجدَّ)، (لاق الدواة) و(ألاقها)...»[1]،و(عمر الله بك دارك) و(أعمرها)... و(نهج الثوب) و(أنهجإذا بَلِي... إلخ[2].

* باب (فَعْلْتُ وأَفْعَلْتُ باتفاق المعنى واختلافهما في التعدي)نحو: « (زَريت عليه) و(أَزريْتُ به)، (رَفَقْتُ به) و(أَرفَقْتُه) (أنسأ الله أجله) و(نَسأ في أجله)، (ذَهبتُ بالشيء) وأذهبتُه) (جئت به) و (أجأته)»[3]و (باب فَعلْتُ و فَعُلْتَ بمعًنى) نحو: «(سَخَن يومنا) يسْخُن و(سَخُن) و(صَلَح الشيء) و(صَلُح)»[4].

* باب(فَعِلْتُ وفَعلُتُ بمعنى) نحو: «(سَفِه) يسْفُه و(سفُه) يسْفُه»[5] ونحو ذلك مما يدخل تحت المعاني الوظيفية الصرفية التي لا تمت إلى المعنى المعجمي بصلة.

وخلاصة القول أن "ابن قتيبة" ممن يرفضون الترادف الحقيقي بل يمكن عدة من المانعين المتشددين في دفعه، ذلك أن جل ما خطأ فيه أهل عصره تحت باب (معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه) والمرجع أن إنكاره للترادف الحقيقي يعود إلى أمرين:

الأول:« التفكير الاشتقاقي الذي يؤمن به، والذي لا يقف به عند حدود النظرة السطحية للغة، بل يتجاوز ذلك إلى فحص كلمات اللغة وردها إلى اشتقاقها، وإرجاع معانيها إلى أصولها، وهي نظرة تعد سمة بارزة

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص197.

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص197.

[3] المصدر نفسه، ص202.

[4] المصدر نفسه، ص217.

[5] المصدر نفسه، ص21.

في تراثه اللغوي، لكنه لا يتفرد بها، بل يشاركه فيها أصحاب الفكر الاشتقاقي قديما وحديثا، وهذا التفكير قاده ومن نهج نهجه إلى استحالة تساوي المعاني عند اختلاف ألفاظها»[1].

الثاني:«ارتباط العربية بالقرآن والإسلام، حتى أصبح الهجوم هجوما على القرآن والإسلام، والدفاع عنها دفاعا عن القرآن والسنة، وعدم قبول ما يستجد من استعمالات، وعده خطأ ولحن يجب التنبيه عليه والوقوف في وجهه، وهذا أحد دوافع تأليفه للكتاب»[2].

2- المشترك اللفظي: هو ما اتحدت صورة لفظه، واختلف في معناه، أو هو أن تتعدد المعاني للفظ الواحد[3]، ولعّل التعريف الجامع المانع له هو تعريف الأصوليين بأنه: « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء»[4].

« وهو صورة من صور التطور الدلالي ومن مميزات هذه الظاهرة بقاء المدلولات القديمة جنبا إلى جنب مع المدلولات الجديدة، فتظل قابلة للاستعمال من غير أن تفقد معانيه، أو يعوق ذلك التفاهم اللغوي، لأن هناك صمام الأمان الذي يتمثل في السياق»[5].

---

[1] محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: مرجع سابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] ينظر، عبد الواحد حسن الشيخ: مرجع سابق، ص64.

[4] المرجع نفسه، ص64.

[5] محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: المرجع السابق، ص42.

ولم يخض "ابن قتيبة" في هذه الظاهرة، وإنما اكتفى بعقد أبواب تحمل في ظاهرها مفهوم الظاهرة منها:

*باب (المصادر المختلفة عن الصدر الواحد): افتتحه بلفظ (وَجَد) ووضع تحته أمثلة كثيرة أخرى ومن ذلك قوله: « وَجَدْتُ في الغَضَبِ (وَجْدَةً) ووجدت في الحزن (وَجْداً)، ووجدت الشيء (وِجْدَاناً وُجُوداً)، وافتقر فلان بعد (وُجْد) ، و وَجَبَ القلبُ (وِجيباً) ووَجَبَت الشمس (وجوباً) ، ووجَبَ البيعُ (وَجْبَةً)»[1]، ثم أردفه بعدد وافر مما يجري مجراه.

وهذا النوع من المشترك اللفظي عنده يطلق عند المحدثين على « الكلمات المتعددة المعنى المتحدة الصيغة، المتطابقة في النطق، والمختلفة في المعنى المعجمي، إذ يرى هؤلاء أنه لا عبرة للأصل التاريخي للكلمات في هذه الحالة، وأن أي معرفة تاريخية قد تحصل عليها بخصوص تطور معاني الكلمة هي مبدئيا غير ذات صلة باستعمالها وتفسيرها الحالي، فإذا اتفق أن وجدنا استعمالان غالبان أو أكثر، ولم يكن في الإمكان تداخلهما، فمعنى ذلك أننا أمام كلمتين مختلفتين يجب أن نعدهما مشتركا لفظيا، أما إذا كانت الألفاظ تمثل كلمة واحدة فهو تعدد معنى وليس مشتركا»[2].

*باب (أسماء يتفق لفظها وتختلف معانيها) نحو قوله: « هوى النفس مقصور بالياء، والهواء، الجو ممدود، ورجا البتر مقصور بالألف، والرجاء من الطمع ممدود»[3]، ونحوها من الأمثلة التي تجري مجراه.

وهذا النوع من المشترك يسمى لدى المحدثين « بالمشترك الصوتي والكتابي، ويطلق هذا المصطلح على الكلمات المتشابهة في النطق والكتابة أي كلمات متقاربة تساوي معان مختلفة»[4].

---

[1] ابن قتيبة : مصدر سابق، ص154.

[2] محمدبن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: مرجع سابق، ص49.

[3] ابن قتيبة: المصدر السابق، ص140.

[4] محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: المرجع السابق، ص50.

3- التضاد: لا نعني بالتضاد ما يعنيه علماء اللغة المحدثون من وجود لفظين يختلفان نطقا ويتضادان في المعنى، كالقصير في المقابل الطويل، والقبيح في مقابل الجميل، وإنما نعني بها مفهومها القديم وهو اللفظ المستعمل في معنيين متضادين[1]، وهو أيضا: « أن يعبر اللفظ عن معنيين ضدّين دلالة مستوية مع قرينة تحدد أيهما أراد المتكلم »[2].

وهذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية، لذا أثاره اللُّغويون والمفسِّرون للقرآن الكريم، وغيرهم ممن عني بالتراث الأسلوبي العربي منهم "أبو عبيدة" (ت: 211هـ) في كتابه "مجاز القرآن"، بعدّه ظاهرة أسلوبية قرآنية، لها أثرها في المعنى، فاللفظ ينظر إليه من حيث استعماله وموقعه في العبارة، ومعناه السّياقي، ومن ثم ظهر هذا النوع في تفسير القرآن الكريم، غير انه قد مس هذه الظاهرة مسًّا رقيقا، حتى جاء "ابن قتيبة" فأثارها بقوة في كتبه[3]، "تأويل مشكل القرآن" و"أدب الكاتب".

أما المنكرين لهذه الظاهرة فنجد من القدماء "ابن درستويه" (ت: 347هـ)، وله كتاب في إبطال الأضداد، ونجد أيضا "الجواليقي" كان منتصرا لهذا الرأي، وقد عرض كثير من الكلمات الأضداد و بين عدم التضاد فيها[4].

وخلاصة القول فإن اللغويين منقسمين إلى مدافع عن وجود ظاهرة التضاد في لغة العرب والقرآن الكريم، ومثبتين لها، ومنكر لهذا الوجود إنكارا شديدا، ولكن متفقون على أن هناك أسبابا دعت إلى وجودها، وقد حددها "أحمد عمر مختار" فيما يلي:

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر: " علم الدلالة" ، ص191.

[2] عبد الواحد حسن الشيخ: مرجع سابق، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص75.

[4] ينظر، أحمد مختار عمر: المرجع السابق، ص194.

– أن أصلها كأصل الأضداد الأخرى وضعها العرب بالوضع الأول للدلالة على المعنيين المتضادين.

– أن من كلمات الأضداد ما يمكن تفسير نشأته على أساس من اختلاف اللهجة.

– اقتراض العرب بعض الألفاظ من اللغات المجاورة لهم.

– قد ينشأ التضاد عن أسباب اجتماعية كالتفاؤل والتشاؤم، والتهكم والتأدب.

– ويرى بعضهم أن اللفظ إذا وقع على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثم تفرع إلى معنيين على جهة الاتساع.

– ومن أسباب حدوث الأضداد أيضا تداعي المعاني المتضادة وتصاحبها في الذهن، وقد ينتج عن اختلاف الأصل الاشتقاقي لكل من المعنيين المتضادين.

– كما يعد الإبدال أحد الأسباب الهامة لوجود التضاد[1].

ولأن "ابن قتيبة" قد أقر بوجود هذه الظاهرة سواء في اللغة أو القرآن، فقد عقد لها عددا من الأبواب التي تدل على ذلك من بينها:

* باب (تسمية المتضادين باسم واحد): وذكر فيه عدادا وافرا من المصطلحات التي تدل على ذلك مثل: (الجَوْن) للأسود والأبيض، (الصّريم) الليل والصبح، (السّدفة) الظلمة والضوء،والجَلَلُ) الشيء الكبير والشيء الصغير، و(النَّبَأ) الصغار والكبار، و(الصّارِخ) المستغيث والمغيث، و(الظُّن) اليقين والشك.....إلخ[2].

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، " علم الدلالة"، ص –ص204-205.

[2] ينظر، ابن قتيبة: مصدر سابق، ص–ص105-106.

* باب أفعلت وفعلت بمعنيين متضادين): وذكر عدة أمثلة نحو قوله: « (أَشْكَيْتُ الرجل) أحوجته إلى الشكاية، و(أَشْكَيْتُهُ) نزعت عن الأمر الذي شكاني له، و(أطْلَبْتُ الرجل) أحوجته إلى الطلب، ولذلك قالوا: أطْلَبْتُهُ إذا بعُدَ فأحوج إلى طلبه، و(أَطْلَبْتُه) أسعفته بما طلب(....)، (أودعت فلانا مالاً) دفعته إليه وديعةً، و(أَوْدَعْتُهُ) قبلت وديعته، (أَسَرْتُ الشيء) أخفيته وأعلنته»[1].

* باب (فَعَلْتُ وفَعَلْتُ بمعنيين متضادين): نحو قوله: « بِعْتُ الشيء) اشتريته وبعته، و(شَرَيْتُ الشيء) اشتريته وبعته، و(رَتَوْتُ الشيء)شددته وأرخيته، (خَفَيْتُ الشيء) أظهرته وكتمته، (شَعْتُ الشيء) جمعته وفرّقته»[2].

فهو – إذن – من المدافعين بشدة عن وجود ظاهرة التضاد، وأنها ليست أصلا في الوضع، وإنما دعت إلى وجودها مجموعة من الأسباب التي ذكرها في كتابه "تأويل مشكل القرآن" وهي نفسها التي ذكرها "أحمد مختار عمر" في كتابه "علم الدلالة"، وإذ كان اهتمامه بهذه الظاهرة يعود إلى « ورود بعضها في القرآن الكريم مثله في ذلك مثل غيره من اللغويين، بدافع الرد على الشعوبيين الذين كانوا يزرون بالعرب ويرمونهم بكل نقيضة»[3].

4– التعّريب: تعد ظاهرة الدخيل والمعرب نتيجة من نتائج التطور اللغوي العام، والتطور الدلالي بصورة خاصة، وهي ظاهرة تقتضيها التطورات التي تحل بالمجتمع نتيجة مخالطة الشعوب والقبائل المجاورة، وهذا الاختلاط أدى إلى وجود بعض الكلمات الوافدة إلى اللّغة العربية، هذه الكلمات سميت الألفاظ الدخيلة، ثم عُرِّبَتْ فيما بعد فسميت المعربة.

---

[1] ابن قتيبة: مصدر سابق، ص206.

[2] المصدر نفسه، ص207.

[3] أحمد مختار عمر: "علم الدلالة"، ص200.

والتّعريب هو « إلحاق الألفاظ المأخوذة من اللغات الأخرى بأبنية كلمات عربية معروفة »[1]. أما عن "ابن قتيبة" فقد تحدث عنه في (ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي) وذكر بعض المصطلحات المعربة، نحو: (الّزرجون) وهو الخمر، وأصله بالفارسية زُكُون، أي: لون الذهب، وأيضا: (السَّجْنَجْل) وهي المرآة، بالرومية، و(الّبزَساء)وهو الخلق، وأصله بالنَّبَطِية ابن الإنسان، و(القسطاس) الميزان، بلغة الّروم، و(السِّجِيل) بالفارسية (سنك) و(كلٌّ) أي: حجارة وطين، و(الطُّور) الجبل بالسُّريانية و(اليَمُّ) البحر بالسريانية ... إلخ[2].

ونستنتج في الأخير أنّه لم يذكر المصطلحات الدلالية مباشرة ولكنه أشار إليها من خلال الأبواب التي وضعها، ولتحديد دلالة حدث كلامي ما أو مصطلح ما فإن على المرء أن يقوم برصد دلالة الجانب الصوتي و دراسة التركيب الصرفي الذي يشتمل على مزيد معنى، وملاحظة الجانب النحوي بشقيه مع بيان معاني المفردات.

[1] كمال أحمد غنيم: مرجع سابق، ص15.

[2] ينظر، ابن قتيبة:مصدر سابق، ص- ص225-226.

مقدمة

من أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد انتهاء جولتنا في رحاب الموضوع ما يأتي:

1- يعدّ "المصطلح" من الأدوات الهامة للتواصل، كما أنه وسيلة ضرورية للبحث في العلوم وتقنياتها، ونقطة الضوء التي تربط بشعاعها بين باقي العلوم والمعارف الإنسانية، ولهذا شغلت قضيته أغلب العلماء والباحثين في القديم وزادت في العصر الحديث مع مختلف مستجدّات العصر.

2- يعدّ المصطلح الدلالي من المصطلحات الجديدة التي شغلت اهتمام معظم الباحثين في مختلف المجالات لأنه مصطلح قرين التجديد والابتكار، وبابا من أبواب الكشوف العلمية.

3- المصطلح الدلالي هو اللّ فظ أو ملّ الذي يقيِّد مفهوما ويح دده ف ّركان هذا المفهوم أو محسوسا داخل مجال من مجالات علم الدلالة وينفرد بمجموعة من الخصائص تجعله يحظى باهتمام الباحثين ذوي تخصصات مختلفة، وقد اتبع علماء العرب طرق كثيرة لوضعه منها: الاشتقاق، التوليد، التعريب، النقل المجازي، النحت، الترجمة...إلخ.

4- المصطلح الدلالي كغيره من المصطلحات لا يخلو من الإشكالات التي تثير التوتر بين الباحثين من خلال الفوضى التي تعصف به، منها تعدد المصطلح الذي يطلق على الشيء الواحد، وغياب البعد الاصطلاحي أو الاتفاقي أثناء نقله من لغة إلى أخرى.

5- يهتم علم الدلالة بدراسة المعنى، ويصبّ بحثه حول طبيعته ومميزاته، مع ربطه بالدراسات الصوتية والصرفية والنّحوية لتوضيح المعنى وإزالة الغموض، ولا تقتصر أهميته على كونه جزءا من علم اللغة أو فرعا من فروعه، بل هو العامل الأساسي للوصول إلى تحديد دقيق للتطور الدلالي للألفاظ.

6- يعتبر "أدب الكاتب" من سلسلة الكتب التي أُلِّفت لأجل إعانة الكتاب المحدثين على الكتابة، مع اتجاهه الوجهة التعليمية، ثم إنه يعتبر قريبا من العمل المعجمي، لأنه يشبه إلى حد كبير المعاجم الموضوعية حيث قسمه

إلى أربعة أقسام هي: كتاب المعرفة، كتاب تقويم اليد، كتاب تقويم اللسان، كتاب الأبنية وتندرج تحتها مجموعة من الأبواب.

7- هناك تداخل واضطراب في ترتيبه للأبواب وعدم الدقة فيها ككثرة التكرار، حيث يورد الموضوع ثم يكرره في الأبواب الأخرى، فنجده يتحدث في باب عن الفروق، ثم ينتقل إلى الطعام والشراب، ثم يعود إلى الفروق ثانية ويضع بابا بعنوان الطعام والشراب، وبابا آخر بعنوان معرفة الطعام، وباب معرفة في اللبن، وكان بالإمكان وضعها تحت باب الطعام والشراب حتى لا يكون هناك تكرارا، ولكن لعل ذلك راجع إلى ذكره لأقوال العلماء والأئمة كل على حدة، فلو أخذ أقوالهم ورتبها في أثناء عرضه للموضوع، لخلا ذلك من التكرار، كما أن عناوين الأبواب التي ذكرها قاصرة تحتاج إلى إضافة أبواب أخرى وتوزيع الموضوعات داخلها، كل إلى نظيره مع ترتيبها ترتيبا دقيقا وعدم تكرار عناوين الأبواب، إضافة إلى أنها متفاوتة في الطول والقصر، فبعضها يكون من عدة أسطر، والآخر يشغل صفحات متعددة كما لا يوجد ترابط فيما بينها، وعدم الالتزام بذكر كل ما ورد في العنوان.

8- هناك موضوعات لم يفصل فيها "ابن قتيبة" مثل ما كان منه في موضوعات أخرى، وعلى الرغم من ذلك فهو ثروة لغوية لأنه اهتم باللغة العربية وأسرارها.

9- يعتمد في كتابه على الشواهد لإثبات المصطلح الدلالي والتأكيد عليه كالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب وأئمة العرب، وتبنيه لأكثر آراء الأصمعي اللغوية وإن كانت آراءه مجانبة للصواب، ومخافة لما جاء من أقيسةالعرب وقواعدهم في الاستعمال اللغوي.

10- وضع "ابن قتيبة" يده على أهم وأبرز مظاهر التطور الدلالي، وأقّر به في لغة العرب، لكنه وقف من ذلك موقف الناقد من إقرار شيء في موضع، وإنكاره في موضع آخر، والعكس صحيح، إضافة إلى إدراكه لأبرز العلاقات الدلالية بين الألفاظ التي تعتبر نتائج للتطور الدلالي وهي: الترادف، والاشتراك اللفظي، واهتمامه الخاص بالأضداد.

وفي الختام نرجو أن نكون قد بلّغنا غايتنا من هذا البحث، وحقّقنا ما نصبو إليه من جمع متفرق مبثوث، وترتيب مختلط متداخل، على الرغم من أنّ الدراسات المصطلحية ما زالت بحاجة إلى مزيد من المعلومات والبحث، و ما هذه الدراسة إلّا محاولة بسيطة، نأمل من خلالها أن تكون ثمرة ولبنة تنضاف إلى هذا الحقل، لينتفع بها كل من يمتلك حسّ الباحث اللّغوي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم:

أولا: المصادر:

1- البطليوسي (محمد بن السيد): "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"، ت: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد،مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، دط، (1996)، ج2، ج3.

2- الزجاجي: "تفسير رسالة أدب الكتاب"، ت: عبد الفتاح سليم، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، دط،(1993).

3- ابن جني (عبد الفتح عثمان): "الخصائص": ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دس،ج3.

4- ابن خلكان: "وفيات الأعيان": ت: إحسان عباس، دار الفكر، دب، دط، (1970)،ج3.

- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم):

5- "أدب الكاتب"، ت: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، دط،(1988).

6- "أدب الكاتب"، ت: فاتن محمد خليل اللبون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1،(2002).

ثانيا: المراجع:

- المراجع العربية:

7- إبراهيم أنيس: "دلالة الألفاظ"، مكتبة الأنجلو المصرية، دب، ط5،(1984).

8- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: "علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيةوالطبية"، معهد الدراسات المصطلحية، المغرب،دط،(2005).

- أحمد قدور:

9- "المدخل إلى فقه اللغة العربية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، دط،(1991).

10- "مبادئ اللسانيات": دار الفكر، دمشق، ط2،(1999).

- أحمد مختار عمر:

11- "صناعة المعجم الحديث"، نشر وتوزيع عالم الكتب، دب، ط1، (1998).

12- "علم الدلالة"، عالم الكتب، القاهرة، ط1،(1985).

13- بوعبد الله لعبيدي: "مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية"، دار الأمل، الجزائر، دط،(2012).

14- حامد صادق قنيبي: "مباحث في علم الدلالة والمصطلح"، دار ابن الجوزي، دط،ط1، (2005).

- حلمي خليل:

15- "الكلمة دراسة لغوية معجمية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، (1996).

16- "مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، (2003).

17- خليفة الميساوي: "المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم"، دار الأمان، الرباط، ط1،(2013).

18- خليفة بوجادي: "محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات"، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1،(2009).

19- خير الدين الزركلي: "الأعلام"، بيروت، ط3،(1969)،ج4.

20- داود بن يزيد السعدي: "شرح أدب الكتاب"، ت: محمد مرزاق، دار ابن حزم، بيروت، ط1، (2009).

21- صلاح الدين زرال: "الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري"، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر،ط1، (2008).

22- عباس حسن:"النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة"، دار المعارف، القاهرة، ط7، دس، ج4.

23- عبد الحميد مصطفى السيد: "دراسات في اللّسانيات العربية"، دار حموراي، الأردن، ط1، (2001).

24- عبد القادر أبو شريفة، حسين لافي، داود غطاشة: "علم الدلالة والمعجم العربي"، دار الفكر، عمان، دط،(1989).

25- عبد الواحد حسن الشيخ: "العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ط1، (1999).

- علي القاسمي:

26- "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، مكتبة لبنان، دب،دط،(2008).

27- "مقدمة في علم المصطلح"، مكتبة النهضة، القاهرة، ط2، (1987).

28- علي محمود النابي: "الكامل في النحو والصرف"، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، (2004).

29- عمار ساسي: "المصطلح في اللّسان العربي"، عالم الكتب، الأردن، ط1،(2003).

30- فايز الداية:"علم الدلالة، النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط،(1973).

31- فتح الله أحمد سليمان: "مدخل إلى علم الدلالة": مكتب الآداب، القاهرة، ط1،(1991).

32- كارم السيد غنيم: "اللغة العربية والصحوة العلمية الحديثة"، مكتبة ابن سينا، السعودية، دط، دس.

33- كمال أحمد غنيم: "آليات التعريب وصناعة المصطلحات الجديدة"، إصدارات مجمع اللغة العربية الفلسطيني المدرسي، غزة، دط،(2013).

34- كمال بشر: "علم الأصوات"، دار غريب، القاهرة، دط، (2000).

35- محمد زغلول سلام: "تاريخ النقد الأدبي والبلاغي حتى القرن الرابع الهجري"، منشأة المعارف بالإسكندرية، دب،دط، (1982).

36- محمد طبي: "وضع المصطلحات"، المؤسسة العمومية لترقية الحديد والصلب سيدار، الجزائر، دط، (1992).

37- محمد علي الخولي: "علم الدلالة (علم المعنى)"، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن،دط، (2001).

38- محمد علي الزركان: "الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث"، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دب،دط، (1998).

39- محمود فهمي حجازي: "مدخل إلى علم اللغة"، الدار المصرية السعودية، القاهرة، دط،(2006).

40- مصطفى طاهر الحيادرة: "من قضايا المصطلح اللغوي العربي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،دط، (2003)، ج1.

41- منقور عبد الجليل: "علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي"، دار الكتاب الحديث، القاهرة،ط1 (2011).

42- مهدي أسعد عرار: "جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية"، دار وائل للنشر، الأردن،ط1، (2002).

43- مهدي صالح الشمري: "في المصطلح ولغة العلم"، كلية الآداب، جامعة بغداد، دط،(2012).

44- يوسف وغليسي: "إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد"، الدار العربية ناشرون، دس ،ط1،(2008).

- المراجع المترجمة:

45- سلينا باقيل، ديان فوليت: "دليل المصطلحية"، تر، خالد الأشهب، مكتبة الترجمة، دب،(2001).

- فرديناند ده سوسير:

46- "محاضرات في الألسنية"، تر: يوسف غازي، مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر، دط، (1986).

47- "محاضرات في الألسنية"، تر: يوسف غازي، مجيد النصر، دار نعمان للثقافة، دب، دط، (1984).

48-فندريس: "اللغة"، تر: عبد الحميد الدواخلي،محمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دط، (1950).

ثالثا: المعاجم:

49- الأزهري: "تهذيب اللغة"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1،(2001).

50- التهانوي (محمد علي):"كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، ت: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط1 ،(1996)، ج1.

51- الجوهري (أبو نصر بن حماد): "تاج اللغة وصحاح العربية"، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2،(1979).

52- الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد): "المفردات في غريب القرآن"، دار المعرفة، بيروت، ط5 ، (2007).

53- الزمخشري(جار الله محمود بن عمر): "أساس البلاغة"، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، (1992).

54- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي): "معجم التعريفات"، ت: صديق المنشاوي، دار الفضيلة، دب، دط، دس.

55- بطرس البستاني: "قطر المحيط"، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، (1969)، ج1.

56- ابن فارس (الحسن أحمد): "معجم مقاييس اللغة"، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 (1991)، ج2.

57-مجمع اللغة العربية: "المعجم الوسيط"، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، (2004).

58- مرتضى الحسيني الزبيدي: "تاج العروس"، مطبعة الكويت، الكويت، ط1، (1969).

رابعا: المجلات والبحوث الجامعية:

59- عامر الزناتي الجابري: "إشكالية ترجمة المصطلح"، مجلة البحوث والدراسات القرآنية،ع9، (2005-2006).

60- عبد الرحمن أيوب: "اللغة والتطور"، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، (1969).

61- علي القاسمي: "المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي"، مجلة اللسان العربي، ع27، (1986).

62- عليان بن محمد الحازمي: "علم الدلالة عند العرب"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ع27، ج15، مكة المكرمة،(1424هـ).

63- محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبيتي: "مفهوم دلالة اللفظ عند ابن قتيبة (دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث)"، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، دس.

خامسا: المذكرات الجامعية:

64- فريدة ديب: "المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، إشراف: لبوخ بوجملين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، قسم: اللغة والأدب العربي، تخصص: المعجمية العربية، (2012-2013).

65- ياسين بغورة: "التصنيف الموضوعي عند علماء العربية القدامى في ضوء نظرية الحقول الدلالية (فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي)"، إشراف: صلاح الدين زرال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة: فرحات عباس، سطيف، قسم: اللغة والأدب العربي،(2011-2012).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة:..... أ – د

المدخل:..... 6

الفصل الأول: المصطلح الدلالي "مفاهيم وإشكالات"..... 15

تمهيد:..... 15

المبحث الأول: تعريف الدلالة ونشأتها..... 16

أولا: تعريفها..... 16

ثانيا: موضوعها..... 19

ثالثا: نشأتها..... 20

المبحث الثاني: علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة..... 24

أولا: عموميات حول علم المصطلح..... 24

ثانيا: علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة..... 28

المبحث الثالث: المصطلح الدلالي..... 31

أولا: تعريفه..... 32

ثانيا: إشكالاته..... 33

الفصل الثاني: قراءة في كتاب "أدب الكاتب" لابن قتيبة..... 37

تمهيد:..... 37

المبحث الأول: التعريف بابن قتيبة وأهم مصادره وأسلوبه..... 39

أولا: التعريف به..... 39

ثانيا: مصادره وتأثره بكتابات سابقيه..... 41

ثالثا: أسلوبه..... 43

المبحث الثاني: التعريف ب "أدب الكاتب" والغرض من تأليفه..... 44

أولا: التعريف به..... 44

ثانيا: الغرض من تأليفه..... 46

المبحث الثالث: منهج الكتاب ونقده..... 47

أولا: كيفيه تقسيم الكتاب..... 50

ثانيا: طرق تفسير المعنى..... 74

الفصل الثالث: المصطلحات الدلالية في "أدب الكاتب"..... 79
تمهيد:..... 79
المبحث الأول: الدلالة في المستوى الصوتي..... 81
المبحث الثاني: الدلالة في المستوى الصرفي..... 87
المبحث الثالث: الدلالة في مستوى اللفظ والمعنى..... 91
الخاتمة:..... 110
قائمة المصادر والمراجع:..... 113